سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة



المُصنَّف

تأليف
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
السمدي النزوي
(٥٥٧ هجرية) : (١١٦٢ م)

الجزء الرابع والثلاثون

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة

طبع بالمطبعة الشرقية ومكتبتها - مطرح - سلطنة عمان

كلمــة المحـقق

بســم الله الرحمــن الرحيــم

لقد انتهى بعون الله وحسن توفيقه تحقيق الجزء الرابع والثلاثين من كتـاب المصنف تأليف الشيـخ أبي بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي رضي الله عنـه ويبحث هذا الجـزء أحكـام الصداق عاجله وآجله ومقداره ووجوبه وحده وفي المطلقة قبل الدخول بعد الفرض وقبل الفرض ومعاني ذلك .

والحمـد لله رب العــالمين

ســالم بن حمد بن سليمان الحارثي

٢٨ جمادى الأولى سنة ١٤٠٣ هـ ١٣/ ٢/ ١٩٨٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

باب (١)

في حد الصداق ومقداره

العرب تقول : ساق الرجل إلى امرأته صداقها ، وإنما كان يقال ذلك حتى كانوا يدفعون في الصداق إبلا وتلك الإبل يقال لها : النافجه قال :

وليس تلادي من وراثة والدي
ولا شأن مالي مستفاد النوافج

قال النبي ﷺ من طريق عبد الرحمن السلماني قال : خطب رسول الله ﷺ فقال : وانكحوا الأيامى منكم فقالوا يا رسول الله : ما العلائق قال : ما تراضى هليه الأهلون العلايق الصدقات . وروى عنه ﷺ أنه سئل عن الصدقات فقال ما تراضى عليه الأهلون .

وروي عنه ﷺ أنه أجاز نكاح امرأة على نعلين والله أعلم .

وروي عنه أنه أجاز النكاح على خاتم حديد . والصداق ما اتفقوا عليه مما أكثر من ذلك والتزويج على الصدقات المجهولة كلها جائزة بالغنم والعبيد والنخل وما ذكر في التزويج يثبت به ولها الوسط من ذلك . وكل من لم يسم لها صداق رجعت إلى صداق المثل . وإن تزوج على دراهم ودنانير فجائز وعلى حق آجل فجائز وعلى عاجل فجائز وقال أبو سلمة قلت لعائشة يا أماه كم كان أصدق رسول الله ﷺ نساءه قالت اثنتى عشرة أوقية .

وقيـل إن عمـر تزوج أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب بأربعين ألف درهم وإن ابن عمـر أصـدق صفيـة عشرة آلاف درهم وكان ابن عمر يزوج بناته على عشرة آلاف درهم .

وروي أن الحسين تزوج امرأة فأرسل إليها مائة جارية مع كل جارية ألف درهم . وعن ابن عباس أنه تزوج سهلة على عشرة آلاف درهم .

وتـزوج أنس بن مالـك على عشـرة آلاف درهم . والصداق بقليل وكثير جائز .

وقال أبو عبيدة في حديث للنبي ﷺ أنه لم يصدق امرأة من نسائه أكثر من اثنتي عشرة أوقيـة ونش قال مجاهد الأوقية أربعون درهما والنش عشرون وقول النواة خمسة دراهم وأنشد شعرا :

*** من نسوة مهورهن النش ***
والنـش عشـرون درهمـا
من كتاب شمس العلوم .

وقول النواة ثلاثة دراهم وثلث وقول عشرة .

مسـألة :

إختلف أصحـابنـا أيضا فعن أبي أيوب أنه خمسة دراهم لأن العرب

تسمي خمسة دراهم نواة وقال موسى بن أبي جابر أقلة عشرة دراهم وقال الجمهور منهم اقلة أربعة دراهم وعن موسى بن علي أنه لم يفرق تزويجا على درهمين ووقف فيه .

وأما بشير بن محمد بن محبوب فيجوز النكاح على أربعة دراهم وأبطله إذا كان مزيفا . قال الشافعي لا يجوز النكاح بما يقع عليه اسم ثمن ثمين وحجته أن الأمة تشترى بدرهم يستباح فرجها به وزيادة فيه فلا مانع من استباح فرج بمثل ذلك وأقل هذا غلط منه لأن الأمة يهبها الواهب فيكون فرجها مباحا بغير عوض وليس كذلك النكاح .

وأجاز موسى بن علي تزويج امرأة على أربعة دوانيق وذلك أنه كان قد دخل بها فلم يروا فرقة وعن موسى أنه قال أقل ما يجوز به النكاح عشرة دراهم .

وقال وائل نواة من ذهب وقال من قال بما يجب به القطع قال أبو محمد إن عمر بن الخطاب رحمه الله خطب الناس فقال من بلغني أصدق امرأته فوق ما أصدق النبي ﷺ نساءه عاقبته ، وأن النبي ﷺ ما أصدق نساءه ولا أحدا من بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية ولو كان غلاء المهور مكرمة لخص الله بها نبيه وما سبق إليه نبيه فقال امرأة من الناس يأبى الله أن يجعل ذلك إليك ولا إلى الخطابْ تعني والده فإن الله يقول (وآتيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا) فقال عمر أصابت المرأة وأخطأ الأمير .

وفي موضع آخر أن عمر قال عند قول المرأة له هذا رحم الله عمر كل

يخصمه عمر حتى المرأة . واختلف الناس في القنطار قال قول ألف دينار وقال قوم ألف ومائتا دينار وقال قوم ملئا مسك ذهبا وقال بالسريانية ملئا مسك ثور ذهبا أو فضة وقال العرب تقول أربعين أوقية من ذهب أو من فضة وهو بلغة أهل يزيد ألف مثقال من ذهب أو فضة وفي التصريف مخرجة على هذا والرجل يقنطر قنطارا من الذهب قنطارا قنطارا وكل قطعة أربعون أوقية وكل أوقية سبعة مثاقيل ونصف والأوقية أربعون درهما قال أبو محمد لا ينعقد النكاح عندي بأقل من عشرة دراهم والاتفاق من الكل على جواز النكاح بهذا القدر وفيما دونه اختلاف والاتفاق حجة والاختلاف ليس بحجة ودليل الاتفاق أهدى .

مسألة :

والهبة لا تجوز أن تهب المرأة نفسها للرجل بغير صداق ولا ولي وشاهدين وإنما جازت الهبة للنبي ﷺ وحده خص بذلك دون أمته وذلك قوله تعالى (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين) فإنها امرأة كانت من بني عامر بن لؤي يقال لها أم شريك بنت جابر كانت على عهد النبي ﷺ بها وهي بمكة ذات جمال وشباب وكانت عند رجل من الأسد يقال له أبو شريك فأصيب زوجها فهاجرت إلى المدينة فأسلمت وكانت امرأة سيدة تغشى ويتحدث عنها فأرسل رسول الله ﷺ فخطبها وهو يرى أنها كما عهدها بمكة فقالت نعم أنا لرسول الله ﷺ بغير صداق فلما أتاها رسول الله ﷺ رآها قد دخلت في السن وكانت خالصة لرسول الله ﷺ من دون المؤمنين لا تحل امرأة هبة له بغير صداق إلا لرسول الله ﷺ .

قال الكلبي كان من حديث أم شريك حين أسلمت وهي بمكة وكانت أحد نساء قريش من بني عامر بن لؤي وكانت تحت أبي شريك الدوسي فلما أسلمت جعلت تدخل على نساء قريش سراً فتدعوهن إلى الإسلام وترغبهن فيه حتى ظهر أمرها بمكة فأخذها أهل مكة فقالوا لها لولا قومك لقتلناك ولفعلنا بك ولكن نسيرك إليهم قالت فحملوني على بعير ليس تحتي شيء لا وطاء ولا غيره ثم تركوني ثلاثا لا يطعموني ولا يسقوني قالت فما أتت على ثلاثة أيام حتى ما في الأرض شيء أبصره فنزلوا منزلا ذات يوم وكانوا إذا نزلوا منزلا أوثقوني في الشمس وكانوا هم في الظل وحبسوا عني الطعام والشراب فلا يزال ذلك حالي حتى يرتحلوا قالت فبينما هم قد نزلوا منزلا أوثقوني في الشمس إذ أنا ببرد شيء على ظهري فتناولته فإذا هو دلو من ماء فشربت منه شيئا قليلاً ثم رفع فصنع بي ذلك مرارا ثم تركت حتى شربت ثم صب سائره على جسدي وثيابي فلما استيقظوا فإذا هم بثرى الماء ورأوني حسنة الحال فقالوا أحللت سقاءنا وشربت فقالت ما فعلت ولكن الأمر كذا وكذا فحدثتهم به فقالوا والله لئن كنت صادقة لدينك خير من ديننا فلما نظروا إلى أسقيتهم وجدوها كما تركوها فأسلموا عند ذلك قالت فأقبلت إلى النبي ﷺ فوهبت نفسي له بغير صداق فرآني كبيرة فخلى سبيلي .

مسألة :

وعن امرأة وهبت نفسها لرجل وأشهدت على ذلك قال إن دخل بها وجب عليه الصداق مثل صداق نسائها إلا أن يرضوا منه بدون ذلك .

مسـألة :

وعن رجـل مصـلي تزوج امـرأة نصـرانية على خمسين أصل ثوم قال لا بأس بذلـك قال أصحـاب أبي حنيفـة منافع القرآن يجوز أن يكون مهرا قال الشـافعي إنه لا يجوز ومن تزوج امـرأة وشـرط عليـه أوليـائها أنها بكر فوجـدهـا ثيبـا فالتـزويـج جائز إلا أنه ينحط عنه من الصداق بقدر نقصان صداق الثيب عن البكـر وقيـل يسألهـا فإن اعتلت بعلة بما يذهب به العذرة فله أن يمسكهـا فإن أقـرت أنهـا ذهبت بشيء من سبب الـرجـال فليس له إمساكها فإن كان قد وطئها فلها المهر .

قال أبو الحواري قال بعض الفقهاء ليس عليه أن يسألها فإذا أراد أن يقيم معها وسعه ذلك ويحسن الظن بها وبهذا نأخذ .

وقـول إن لها صداقهـا تامـا إلا أن تكون هي التي شرطت له أنها بكر فيلزمـه صداق مثلهـا من الثيبـات وتحط عنه الزيادة ويسعه المقام معها ما لم تقـر أنهـا زنت وإن لم تقـر هي بما أدعى عليهـا ولـو كانت شرطت له ذلـك فالقول في ذلك قولها وعليها يمين وإن أقرت بالزنا فلا صداق لها فإن مات الـزوج قبـل أن يدخل بها فإن أقرت بأنها شرطت له بأنها بكر وأنها غير بكر وذهبت[1] إلى اليمـين على ذلـك فنكلت انقصت من صداق البكـر وردت إلى صداق الثيب مثلهـا ولهـا المـيراث من زوجهـا فإن كانت المرأة شرطت على نفسها أنها بكر فالشرط لا ينقض النكاح وقد تم وعليه الصداق إلا أن يكـون صداق البكـر أكثـر من الثيب فعلى قول ترجـع إلى صداق الثيب وينحط عنه ما بين الثيب والبكر وإن كان كله سواء فلها لازم جميع صداقها

(١) في نسخة أخرى : دعيت .

وإن كان ذلك شرطه له أحد أنها بكر فوجدها غير بكر فالصداق لازم والتزويج ثابت ولا شيء له على من شرط وضمان أهلها لا ينفعه شيئا إنما ذلك إذا ضمنت على ما تقدم ذكره .

مسألة :

قال ويوجد أن ولي المرأة إذا علم أنها ايم فزوجوها وشرط للزوج أنها بكر فوجدها الزوج أيما أن على الولي فضل الصداق ما بين الأيم والبكر وإن اعتلت المرأة بعلة أصابتها إما بيدها أو بشيء قعدت عليه من غير علة الرجال فلا تحرم عليه وقيل إذا كانت ممن لا يتهم ويصدق وذلك يصيب النساء فإن قالت إن رجلا أصابها بيده أو بفرجه فلا صداق لها ولا يحل له إمساكها .

مسألة :

قال الله تعالى (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) يعني فريضة وقال (فانكحوهن بإذن آهلهن وآتوهن أجورهن فريضة) يعني مهورهن فالحق واجب على الرجال إذا أدى فرض فريضة ثم طلق قبل الجواز فالنصف لقوله تعالى (فنصف ما فرضتم) وبعد الجواز فالصداق كله . فسماه الله بأربعة أسماء النحلة والصداق والأجر والفريضة .

وسماه رسول الله ﷺ باسمين أحدهما المهر لقوله عليه السلام فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها وسماه العليقة قال أدوا العلائق يريد ما تراضى عليه الأهلون والعرب تسميه عقرا وقد بينه ليس المهر عوضا عن

الـزنـا بقـولـه نهى عن مهـر البغي وزعم قوم أن الطَّوْل أحد أسماء الصداق لقوله «ومن لم يستطع منكم طولا» وليس كذلك بل الطول عبارة عن القدرة على ما يصله بها إلى نكاح الحرة لا لأنه الصداق نفسه والله أعلم .

فصـــل النقـــاش

كان أهـل الجـاهليـة من العرب إذا زوج الولي المرأة الحرة فإن كانت معهم من العشـيرة لم يعطـوهـا من مهـرها قليلا ولا كثير أو إن كانت عربية حملوها على بعير إلى زوجها ولم يعطوها شيئا غير ذلك البعير فأنزل الله في ذلك «وآتوا النساء صدقاتهن نحلة» يعني الأولياء ثم قال «وكيف تأخذونه» تعظيـما لأخـذه «وقـد أفضى بعضكم إلى بعض» يعني في الجماع قال الفراء الافضـاء أن يخلو بها وإن لم يجامعهـا وقـال تعـالى «فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف» وقال «أو تسريح بإحسان» في وفاء المهر .

فصـــل ذكـر الله تعالى

التي طلقت ولم يدخل بها قد سمى لها مهرا قال «فنصف ما فرضتم» يعني فعليـك نصف المهـر قال ابن عبـاس ثم استثنى الله فقـال «إلا أن يعفـون» يقـول إلا أن تترك النساء المهر للزوج فتقول لم يدخل ولم ينظر إلى عورتي أو يقول كانت في ملكي ومنعها الأزواج فيعطيها المهر كله قال «وإن تعفوا» يعني وإن تتركوا «أقرب للتقوى» . فيها جميعا .

فصـــل

عن جابـر «الـذي بيـده عقـدة النكـاح» هو الزوج إن يعفوا فيعطي الصـداق تامـا وبـه قال أصحـاب أبي حنيفـة وقول هو أن يكون قد أعطى الصـداق كله فيعفـو عن اسـترجاع نصفه وليس للولي ها هنا عفو وقيل هو الأب يعفو عن مهر ابنته فيتم عليها ذلك قال مالك هو الولي وقول تقديره أو يعفوا الذي بيده عقدة نكاحه فتكون الإضافة عوضا من الألف واللام قال النابغة :

لهم شيـمـة لم يعطـهـا الله غيرهـم
من الـنـاس والأحـلام غير عوازب

يعني من الأحلام وقول الذي كان بيده عقدة النكاح كقوله «اجعلوا بضاعتهم في رحالهم» يعني التي كانت لأنه ملكها عليهم .

فصـــل

قوله تعالى «إلا أن يعفون» قال الفراء ثبتت النون لأنه فعل للنسوان وهو بالنون على كل حال .

تقول هن يضربن ولم يضربن ولن يضربن لأنك لو أسقطت النون في الجزم والنصب لم يجز لهن تأنيث وإنما قالت العرب لم يفعلوا للقوم ولم يفعلا للرجلين لأنهم أرادوا الاثنين في الفعل ألفا ونونا فإذا أسقطو النون من الاثنين للجزم أو النصب دلت الألف على الاثنين وكذلك واو يفعلون .

ومن تزوج امرأة فمكثت سنة أو أقل يصيب منها دون الجماع ثم طلقها فإن نظر الفرج أو مسه وجب الصداق كله ولا عدة عليها لأنه لم يفض إليها . ويوجد قول أن ليس لها بالنظر إلا نصف الصداق حتى يطأها وفي الضياء في النظر اختلاف في الصداق وفي المس الصداق بلا اختلاف وإن كانت غير امرأته فليس في النظر صداق بلا اختلاف وفي المس اختلاف وأظن إن نظر غصبا ففي الصداق اختلاف ولعله إن اغتال لا صداق عليه وفي موضع آخر أجمعوا أن الزوج إذا مس الفرج أن عليه الصداق وفي النظر اختلاف .

مسألة :

أبو حنيفة يوجب جميع الصداق على الزوج[1] إذا خلا بها مع اعترافها أنه لم يطأها فإن مس دبرها بيده أو بذكره ثم طلقها لم يلزمه

(١) عن نسخة أخرى : الرجل .

صداقها وفي موضع آخر من وطىء امرأة في دبرها فعليه الصداق فإن كانت زوجته فوطئها في الدبر ولم يمس القبل ولم ينظر إليه فما أبريه من الصداق وإن نظر إلى بطنها أو شعرها ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف الصداق ولا عدة عليها وإن أدخل يده في دبرها فلها نصف الصداق وذلك يوجد عن محمد بن محبوب وفي مصحف بني يزن فإن وطئها الزوج في دبرها وأولج ثم طلقها يلزمه أيضا صداقها كاملا .

وإن تزوجها على مائة درهم ثم أشهد لها على نفسه بثمانية دراهم زيادة على صداقها ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، فإنه يكون لها نصف صداقها ونصف ما زادها .

مسألة :

اختلف الناس في دخول الرجل بالمرأة قبل أن يعطيها شيئا من مهرها ، فقول لا يدخل عليها حتى يعطيها شيئا وروي ذلك عن ابن عباس وابن عمر ، وبه قال مالك أدناه ربع دينار . وقال وذلك ثلاثة دراهم ورخصت طائفة في الدخول قبل أن يعطيها شيئا وقال كل إن لها أن تمتنع من الدخول حتى يعطيها شيئا من مهرها .

قال المصنف :

الذي عرفنا أن لها الامتناع عن الدخول ما لم تقبض عاجلها أو تجيزه على الدخول فإن دخل بها برضاها ثم طالبته بالصداق فكان الشافعي يقول لا تمتنع منه مادام ينفق عليها وقال أبو حنيفة لها أن تمنع نفسها وإن دخل بها حتى يعطيها المهر .

فصـــل

عن أصحاب أبي حنيفة أن الخلوة الصحيحة وغير الصحيحة دون كمال المهر والعدة خلاف الشافعي والفرق بين الصحيحة وغيرها أن الصحيحة هي التسليم على وجه لا يمكن تسليم أبلغ منه فمتى كان هنالك مانع من جهة الآدمي نحو أن يكون ثالث أو مانع من جهة الله نحو أن يكون حيض أو صوم فريضة فإنه لا يكون خلوة صحيحة .

أما إذا كان هنالك ثالث فالخلوة ليست بصحيحة فإنهما يستحيان من الثالث فيمنع الوطء وأما إذا كان المنع من جهة الله تعالى فإنه أبلغ لأنه يستحي من الله تعالى أن يقدم على هتك محارمه ويعلم ما يحل به من العقاب إن هو قدم على ذلك فيكون ذلك مانعا من الوطء .

بـاب (٢)
فـي المتعـــة

وعن المتعـة هل يجبر النـاس عليهـا الحاكم أم لا ؟ فأقول إن الحاكم لا يجبر عليها ولكن يخبر بما أنزل الله في ذلك فإن فعل بغير جبر فذلك خير له وإن لم يفعل فلا يجبر .

مســألة :

قال أبـو سفيـان في رجـل طلق امرأته قبل أن يدخل بها ولم يفرض لها عليه مهرا فزعم أن أبا الشـعثاء طلق امرأته عمرة ولم يدخل بها ولم يفرض لها مهـرا فمتعهـا بخمسـين درهما وقال قد متع غيره بخمسين في زمن الحجاج وليس فيـه شيء مؤقت إنـما على قدر السـعة وسئل كم يكون أقل المتاع ؟ قال أمـا الفقـير فإذا لم يجد فليس عليـه شيء وإذا كان يجد شيئا من أوساط النـاس فطعـامهـا بالمعـروف في أيـام قرئها فإذا انقضى قرؤها كساها درعا وخمارا وإزارا وملحفة .

وزعمـوا أن رجـلا من الأنصـار طلق امـرأتـه وانقضت عدتهـا فأتت رسول الله ﷺ فأمر زوجها أن يمتعها بصاع من شعير فقال ما أجده فقال فنصف صاع .

مســألة :

وعن رجل ملك امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها ولم يفرض لها مهرا

فقال لا عدة عليها ولا يشهد على رجعتها ولا مهر لها ولا متاعا بالمعروف وقال ضمام قد متع جابر بخمسين درهما وعسى قد متع غيره بثوبين .

مسألة :

وعن عطاء أوسط المتعة درع وخمار وجلباب وملحفة وقال قوم نصف صداق مثلها وقيل أوضعه ثوب وأرفعه خادم والدليل على المتعة لهذه المرأة قوله عز وجل«لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره» الآية .

وفي الآية دلالة من وجوه قوله ومتعوهن أمر الآية قدر والتقدير لا يكون إلا في الواجبات ولأنه قال حق والحق عبارة عن الوجوب ولأنه قال على المحسنين وعلى من ألفاظ الوجوب ويدل عليه قوله تعالى «وللمطلقات متاع بالمعروف حق على المتقين» ولأن التصنع لا يخلو من بدل ما يجب عليه وإن طلق قبل الدخول كما لو سمى مهرا .

مسألة :

أجمعت الأمة أن من تزوج امرأة ولم يسم لها صداقا فإن النكاح ثابت ولها صداق مثلها والدليل على أن الصداق ثابت بغير ذكر مهر قوله تعالى «لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة» فلما أثبت تعالى الطلاق دل أن النكاح ثابت لأن الطلاق لا يقع إلا في نكاح ثابت .

ومن تزوج بغير صداق ثم طلق قبل الجواز فالمتعة بقوله «وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا» قال نزلت في رجل من الأنصار تزوج امرأة من بني حنيفة ولم يسم لها مهرا ثم طلقها قبل أن يمسها فقال له النبي ﷺ أطلقتها ؟ قال : نعم إني لم أجد نفقة فقال النبي ﷺ متعها بثلث شملتك التي عليك أما أنها لا تسوى شيئا ولكن أحببت أن أحي السنة ، ثم إن النبي ﷺ كساه ثوبين بعد ذلك وتزوج امرأة أمهرها أحدهما .

مسألة :

يقال أمهرت المرأة فهي ممهورة وأمهرتها وهي مهر كله جائز قال الأعشى :

ومنكوحة غير ممهورة
وأخرى يقال لها اقتادها

بـاب (٣)
الصداق إذا وقع على حرام أو على مال غيره

وعن رجـل يتـزوج امرأة على عشرة دراهم وزق خمر أو على زق خمر فالنكـاح ثابت ولهـا صداق مثلهـا إلا أن يكـون صداق الذي تزوجها على عشـرة دراهم وزق خمر أقـل من عشـرة دراهم فلهـا العشـرة وافية وليس لها زيادة ولا نقصان عليها .

مسـألة :

مشركة تزوجت بمشرك على خنازير وأزقاق من خمر ثم أسلما ولم تكن المـرأة قبضت منـه حتى أسلما فقـال أبو عبيدة مكان كل خنزير كبش أو شاة ومكان كل زق من خمر زق من خل قال أبو معاوية لها قيمة الخمر والخنازير عند من يستحل ذلك وفي الضياء لها مثل صدقات نسائها ممن هو مثلها ممن أسلم ممن هو في قدرها .

مسـألة :

رجل تزوج بمال لأبيه أرسله في تجارة فتزوج بغير إذنه ولا رضاه وأخذ ماله وقد استحل به فرجها والمال معروف قال لا يستطيع قبضه إن كان دفعه إليهم .

مسـألة :

وقـال موسى بن علي عن سليـمان بن الحكم عن هاشم في الـرجـل

يتزوج المرأة بمال ولده فقال ما استحلت به فهو لها ويأخذ الولد مثله من مال الأب .

مسألة :

عرض على أبي الحوري فيمن تزوج امرأة على أن يكريها نفسه سنة فقال إذا تزوجها على هذا ودخل بها كان عليه صداق مثلها وإن وقف حتى يكري نفسه سنة ويسلمه إليها ويدخل بها فذلك جائز فإن تزوج بها على أن يسكنها دارا بعينها سنة وقبلت فأرجو أن ذلك جائز .

قال أبو الحواري المعمول به أقله أربعة دراهم وقيمتها .

قال غيره وقول إذا تزوجها على أن لها عمله سنة بالأجرة وعلى ذلك وقعت العقدة على أن يؤاجرها نفسه سنة ورضى بذلك ورضيت وكانت أجرته قيمة أربعة دراهم فذلك جائز وأما إن تزوجها على أجرته سنة فهذا كما قال في الأول لأن هذا يخرج أن عليه لها أجرته سنة ولا تعلم أجرته ولعله لا يؤاجر نفسه فذلك مجهول فإن دخل بها قبل أن يعلم ذلك ولم يؤاجر نفسه فهذا مجهول والقول فيه كما قال .

وكذلك إن كان إنما تزوجها على أجرة الدار سنة فهو كذلك وإن تزوجها على أن لها سكنى الدار سنة وكان سكن الدار يكون قيمته أربعة دراهم فما عداه فهو جائز والله أعلم .

بـاب (٤)
في الصداق إذا اختلفت النقود وفي الأجل في الصداق

من الضياء واعلم ـ علمنا الله وإياك ـ أن المرأة إذا مات عنها زوجها فقد استحقت عليه صداقها كاملا كان دخل بها أو لم يدخل بها ولها الميراث في ماله وليس الميت في هذا مثل المطلق .

مسـألة :

وسألته عن المرأة إذا عرض عليها زوجها آجل صداقها هل عليها أن تقبله وتأخـذه ؟ قال يروى عن محمـد بن محبوب رحمه الله أنه قال تجبر على ذلـك إذا عرض عليهـا حقها قال وأنا متعجب من ذلك تجبر على صداقها الآجل أن تقبضه وكنت أنا حفظت قبل ذلك أنه لا يجبر هو أن يدفع إليها ولا تجبر هي أن تأخذ منه وإذا عرض عليها .

مسـألة :

امـرأة طلقهـا زوجهـا بعـمان وكـان تزوجها بفارس فإن كان لها عليه شرط فعليه نقد البلد الذي طلقت فيه ووزنه .

مسـألة :

رجل لامرأته عليه حق فأراد أن يقضي بنيه من ماله بدين عليه لهم من صداق وغـيره أو أراد أن يقضي غير بنيه وطلبت المرأة صداقها وتقول وقف لي من مالـك بصـداقي ثم اقض من شئت فلهـا ذلـك إن خافت أن

يتلف المال فإن كان يعجز عن هذه الحقوق التي عليه وقف لها بحصتها فأما نخله فلا يوقف لها فإنه يأكله زوجها حتى تجيء منزله تزول من طلاق يطلقها أويتزوج عليها أويموت فهنالك لها الغلة مع القضاء وقال الأزهر بن علي ليس لها ذلك .

مسألة :

رجل عليه حق لامرأته وأراد الحج ولم تخله قال يعطيها حقها فإن أبت أن تأخذه جبرت لأنه ليس له أجل مسمى فإن شرط عليها إني أحج فإن حدث بي حدث الموت فأنا منه برىء فله شرطه ومن غيره في الصدقات فللمرأة شرطها فإن لم يكن لها شرط كان لها نقد البلد يوم القضاء قال أبو الحواري وعن نبهان لها نقد البلد يوم القضاء إن تزوجها في أيام النقاء ثم تغير النقد من بعد ذلك وعاد إلى المزيف فلها المزيف فإن تزوجها على أيام المزيف ورجع النقد نقاء فلها نقاء وقال أبوالمؤثر إن كان تزوجها في أيام النقاء فرجع النقد مزيفا فلها نقاء يوم تزوجها وإن كان تزوجها في أيام المزيف فرجع النقد نقاء فلها نقاء .

مسألة :

فإن تزوجها على ألف درهم حلال فإنما يكون يوم يحكم به الحاكم ويراه جائزا عندهم والنكاح ثابت فإن تزوجها على مائة مثقال ولم يسم من أي جنس فالنكاح ثابت والمثاقيل لا تعلم ما هي قد تكون مثاقيل صفر ومثاقيل در وغير ذلك وترجع إلى الوسط من صدقات نسائها فإن قال مائة مثقال ذهبا كان لها الوسط من ذلك لأن الذهب قد يكون نقرا ودنانير

مضـروبـة والنقر أيضا فيها اختلاف فترجع إلى الوسط فإن قال مائة مثقال ذهبـا عينـا فمـع الناس هن الدنانير المضروبة ولها ما شرط لها فإن قال مائة مثقـال عين ولم يذكـر الـذهب فقد حصلت الجهالة لأن العين تشتمل على أشيـاء عين المـال وعـين الدنانير وعين الطريق وترجع إلى صداق المثل فإن قال مائـة مثقـال تبرا فهـذا ثابت والتـبر هو الذهب فإن قال كذا من الورق فالــورق هي الــدراهم المضـروبـة لا خلاف في ذلـك فإن قال من الفضة فالفضة يجمعها اسم الورق وغيرها من النقد الفضة وترجع إلى صداق المثل .

بـاب (٥)

في التزويج إذا وقع على غير صداق وعلى أقل من صـــدقات نسائهـــا وفي أقـــل الصدقـــات

وقال موسى بن علي في رجل تزوج امرأة ولم يفرض عليه لها مهرا ثم مات عنهـــا أو طلق قال إن طلق فلا صداق لها وعليـــه المتعـة وإن مات فلا صداق عليـه ولهـا المـيراث وكـان أبـو الشعثـاء يقول لا مهر لها وكذلك إن طلقها ولم يدخل بها وقال لها متعة ولا مهر لها في الطلاق ولا في الموت قال الله تعـالى «لا جنـاح عليكم إن طلقتم النسـاء ما لم تمسـوهن أو تفـرضـوا لهن فريضـة ومتعـوهن» قال ضمام قلت لأبي الشـعثاء إن أناسا يزعمون أن بن عباس كان يقول لها الميراث وعليها العدة ولها الصداق قال لو نجد هذا عن ابن عباس عن ثقة لأخذنا به .

مســألة :

وقـال محمـد بن محبـوب في رجـل تزوج امرأة بغير صداق فلم ترض واختلفـا قبـل الدخول قال ينتقض النكاح ولا طلاق عليه ولا متعة وكذلك ما أشبه هذا .

مســألة :

رجـل تزوج امـرأة ولم يسم لها صداقـا ثم طلقهـا من قبل أن يدخل بها قال يمتعها متعة وليس عليه لها صداق إن لم يكن أصاب منها محرما أو رآه أو لمس فإن كان فعل فصداق نسائها .

مسـألة :

وإن تزوجهـا على أن لا صداق لها عليـه فهـذا تزويج فاسد الدليل على ذلك أن الفروج لا تستباح بالنكاح إلا بصداق فلما اشترط في النكاح ما يبطله فسد وأيضا فإن نكاح الشغار الذي نهى عنه النبي ﷺ هذا صفته .

مسـألة :

وقال موسى ومخلد لو أن رجلا زوج امرأة ولم يفرض الولي عليه مهرا فلما أُجيز عليها من قبل أن يمسها قال إن وليك زوجني بلا مهر وقد فرضت لك الآن على نفسي عشـرة دراهم فرضيت بذلـك فزعـما أن ليس لها غير العشرة وإن هو باشرها ولم يكن من هذا القول شيء فلها مهر نسائها .

مسـألة :

وعن رجـلٍ تزوج امـرأة فحكم في مهـرهـا قال ذلك إلى حكمه فإن دخل بها قبل أن يحكم شيئا صار لها مهر نسائها .

قال غيره :

قد تفـاضـل النسـاء في المهر وهن أهل بيت واحد لأن منازلهن مختلفة ولكن يرد ذلك إلى المعروف .

مسـألة :

وسألتـه عن رجـل تزوج امرأة برخاء على غير شيء ورضيت ودخل بها ثم طلبت صداق المثل هل لها ذلك ؟ قال نعم وقال من قال إذا تزوجها برخـاء وجـاز بها ولم يفـرض لها شيئـا حرمت عليه وفسد النكاح قلت له فإن تزوجها على درهم ورضيت بذلك ودخل بها ثم رجعت تطلب صداق المثل هل لها ذلك ؟ قال قد قيل أن ليس لها ذلك ويثبت عليها ما رضيت به .

قال غيره :

ونحـو ذلـك يروى عن موسى بن علي رحمه الله وقيل لا يثبت عليها ذلك ويكون لها أقل الصدقات وهو أربعة دراهم وقيل لها صداق مثلها إذا كان الـذي سمى لها أقـل من أربعـة دراهم قلت له فالرجل إذا تزوج امرأة على غير شيء ودخل بها وهي راضية ثم طلبت صداق المثل هل تعلم أن أحـدا من أهـل العلم قال إنـه لا يكـون لها صداق المثـل ويكون لها أربعة دراهم؟ قال فأرجو أنه قد قيل ذلك أنه يكون لها أقل الصدقات قلت له فأقل الصدقات الذي لا يجوز التزويج بأقل منه هو أربعة دراهم قال قد قيل ذلك في بعض القول .

قال غيره : وقد قيل على ما تراضيا عليه ولو دانقا وقال من قال نواة من ذهب خمسة دراهم وقال من قال عشرة دراهم .

مسـألة :

وسئل أبو سعيد محمد بن سعيد رضيه الله عن رجل تزوج امرأة بحق قليل من غير شرط يكون بينهما فمن بعد ما جاز بها علمت أن صداقها قليل فلم ترض بذلك الصداق وأتمت التزويج ما يلزمه لها من الحق ؟ فقال اختلف في ذلك فقال من قال ليس لها إلا ما فرض الولي على حال وقال من قال لها صداق المثل على حال وقال من قال إن كانت بكرا فلها صداق المثل وإن كانت ثيبا فليس لها إلا ما فرض الولي قيل له فإن كان الشرط بينها وبينه قبل التزويج على عشرة دراهم ورضيت بذلك فذهبت إلى وليها فزوجه بمائة درهم ثم دخل بها وطلبت ما فرض لها الولي هل لها ذلك ؟ قال قد قيل إن لها ذلك وقيل ليس لها إلا العشرة التي رضيت بها قبل التزويج قيل له فإن اختلفا قبل الوطء وطلبت هي ما فرض لها الولي وقال هو ليس يكون عليه لها إلا عشرة دراهم؟ إن رضى بما تقول هي كان عليه المائة إذا دخل بها وإن لم يرض هو ولم ترض هي انفسخ النكاح قيل له فإن قال لها قبل الزواج إنه ليس علي لك إلا العشرة التي كانت بيني وبينك والذي فرض وليك باطل فرضيت بذلك قال ليس عليه إلا العشرة التي رضيت بها .

مسـألة :

فإن تزوج امرأة على ماله من قرية كذا فرضيت بالنكاح فلما بلغها أنه تزوجها على ماله من قرية كذا قالت لا أرضى بذلك فإذا دخل بها فليس لها إلا ما فرض لها وليها قال الفضل أنا آخذ بقول من قال ينتقض النكاح ما لم يدخل بها .

مسـألة :

وقال موسى أقل ما يكون المهر عشرة دراهم وقال وائل نواة من ذهب قيل له فكم تكون النواة ؟ فقال سلوا التجار قال أبو عثمان أقل المهر ما يجب فيه القطع أربعة دراهم وقال منير لو أن رجلاً تزوج امرأة تراضيا على درهم وتـزوجهـا عليـه كان جائـزاً ، وقال موسى بن أبي جابر ولو أن امرأة أبرأت زوجهـا مما على ظهـره لم يبرأ من عشـرة دراهم قال بعض الفقهـاء لا يجوز النكاح بأقل من خمسة دراهم قفل له فقال بعضهم أربعة أقفلة .

مسـألة :

وقيـل في امـرأة لم تعلم بصـداقها فلما دخل بها زوجها علمت فقالت لا أرضى إلا بصـداق نسـائي وقيل أن موسى كان يرى لها صدقات نسائها وأمـا أبـو عثـمان فقـال ليس لها إلا ما فرض لها وليهـا ولـو شاءت سألت كما أجـازت النكـاح . وعن أبي الحـواري إن كانت بكرا فلها صدقات نسائها وإن كانت ثيبا فليس لها إلا ما فرض لها وليها هكذا قال أبو المؤثر وقيل ذلك في الصبية خاصة وليس للبالغ إلا ما فرض لها وليها .

مسـألة :

ومن تزوج امرأة على نفقتها وكسوتها ولم يفرض لها صداقها فإن كان جاز بها فلها صدقات نسائها والنكاح تام وإن لم يدخل بها فالنكاح منتقض .

مسـألة :

وعن رجل تزوج امرأة على غير صداق أو بأقل من أربعة دراهم هل

يتوارثان ؟ فعلى ما وصفت فنعم يتوارثان فإن كانت المرأة الميتة وكان ذلك قبل الجواز فقال من قال على الزوج صداقها ويرثها وقال من قال يرثها ولا صداق عليه فإن كان قد جاز بها فعليه الصداق وله الميراث منها وإن كان الرجل الذي مات ورثته ولا صداق لها إلا ما سمى لها وإن لم يكن سمى لها فلا صداق لها ولها ميراثها منه وإن كان سمى لها بأقل من أربعة دراهم فهو كمن لم يسم شيئا على قول بعض الفقهاء وكان يقول بذلك محمد بن محبوب رحمه الله ومن غيره ذلك من آثار المسلمين وقال من قال إن سمى لها بأربعة دراهم فليس لها إلا ما سمى لها دخل بها أو لم يدخل بها وكان يقول بذلك موسى بن علي رحمه الله .

مسألة :

وحفظت عن أبي الحواري رحمه الله في رجل قال لامرأته إنه يتزوجها بلا صداق عليه فأجابته بذلك فزوجه الولي بصداق عليه فقال أبو الحواري لها ما فرض الولي وقد وجدت في بعض الآثار قال بعض إذا رضيت بلا حق فزوجه وليها بصداق أو زوجها ولم يفرض لها شيئا إن لها أربعة دراهم .

مسألة :

من جواب أبي الحواري رحمه الله وعن رجل تزوج يتيمة وهو وليها وزوجها بأقل من صدقات أمهاتها ثم جاز بها الزوج قبل بلوغها فلما بلغت غيرت ذلك وقالت لا أرضى إلا بصداقي كله فعلى ما وصفت فعن محمد بن محبوب رحمه الله أنه لم ير لها إلا ما فرض لها وليها وقالوا حكم بذلك في ابنة غسان ابن أبي سفيان وقد زوجها وليها بأقل من صداقها فلما بلغت غيرت فلم ير لها محمد بن محبوب إلا ما فرض لها وليها ولا غرم على وليها .

قال غيره من الفقهاء مثل صدقات نسائها على زوجها ولا غرم على وليها .

مسألة :

وكذلك قيل في الوكيل إذا زوج برأى الولي ولم يحد له الولي حدا فقال من قال إن الولي غير الوكيل والوكيل للمرأة مثل صدقات نسائها إذا فرض لها أقل من ذلك وقال من قال إن الوكيل مثل الولي وليس للمرأة إلا ما فرض لها الولي والوكيل ولي إلا أن يحد له الولي حدا ويحجر عليه أن ينقص دونه فلا يجوز أمره بعد الحد وكذلك قيل في الصبي إذا زوج حرمته التي يلي تزويجها بأقل من صدقات نسائها فقال من قال إن الصبي في هذا غير البالغ وقال من قال كل ذلك سواء ليس لها إلا ما فرض لها وليها ولو كان صبيا وهو قول أبي الحسن واختلفوا أيضا في الصبية إذا زوجها الصبي بأقل من صدقات نسائها فقال من قال الصبية في هذا ليس كالبالغ من تزويج الصبي ولا كالصبية إذا زوجها الصبي البالغ .

وقال من قال كل ذلك سواء في الاختلاف وأما إذا زوج الولي نفسه بغير علم المرأة بأقل من صدقات نسائها أو صداقها الذي ثبت لها عليه في التزويج ولم يعلمها بذلك حتى وطئها فإن لها عليه صداقها كأوسط صداق مثلها من نسائها كانت صبية أو بالغا أو بكرا أو ثيبا ولا نعلم في ذلك اختلافا .

مسألة :

عن أبي سعيد قيل له فإن زوج الولي المرأة على غير صداق ثم اتفق

الزوج والمرأة على صداق يجوز به التزويج قبل الدخول إن التزويج والرضى في الصداق للمرأة ليس للولي قيل له فإن زوجها الولي ولم يفرض لها صداقا فلما فرغوا من التزويج قالوا لم تذكر الحق قال الزوج حقها كذا وكذا صداق يجوز عليه التزويج ودخل بها الزوج قبل أن تعلم بالحق ما يكون لها ؟ قال يكون لها صداق المثل قلت له أرأيت إن تزوجها على غير صداق ورضيت بذلك المرأة على أن يدخل بها على غير صداق فدخل ولم يفرض لها صداقا ورضيت بذلك هل يكون تزويجا حلالا ؟ قال معي أنه إذا دخل بها كان صداق المثل .

قال أبو سعيد قد اختلف أصحابنا في ذلك فقال من قال لها صداق مثلها وقال صداق مثلها من نسائها وقال من قال صدقات نسائها وقال من قال أوسط صدقات نسائها قيل له فما الفرق بين صدقات نسائها من صداق مثلها ؟ قال الفرق أنه قد يكون نساؤها أفضل منها أودون منها وتكون صدقاتهن أكثر منها وأقل منها في قدرها فمن هنالك اختلف صداق مثلها وصداق نسائها ومثلها لا يعدوها ولا ينتقص عنها في قدرها ولا في حال من أحوالها قال أما قومنا فمعى أنهم مجمعون على صداق المثل قال غيره وقد قيل إذا كانت هي قد تزوجت زوجا من قبل زوجها على أقل من صدقات نسائها فقالوا ليس لها على زوجها إلا مثل صداقها الأول الذي تزوجت عليه ولا ترد إلى مثل صدقات نسائها وإن كان صداقها الأول الذي كانت تزوجت عليه أكثر من صدقات (نسائها) . فما نحب أن يكون لها إلا مثل صدقات نسائها إلا أن يكون مع العدول من أهل المعرفة بها مستحقة في قدرها لمثل الصداق الذي تزوجت عليه من قبل فما نحب أن تحرم ذلك ولو كان زائدا على صدقات نسائها لأن قدرها أولى بها من قدر نسائها .

قال أبـو الحـواري لها عليه صداقها الذي تزوجت عليه كان قليلا أو كثيرا هكذا قال لي نبهان رحمه الله .

مسـألة :

وقـال موسى بن علي رحمـه الله إن النكاح على أقل من أربعة دراهم جائـز وعن أبي عبـد الله رحمـه الله أنه إن كان الزوج دخل بها على أقل من أربعة دراهم كان لها صداق وسط من صدقات مثلها .

مسـألة :

رجل تزوج امرأة ولم يسم لها صداقا ومات قبل أن يدخل بها قال لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها .

مسـألة :

وعن رجل طلب إلى رجل ابنة عمه فجعل أمرها إليها فزوجها نفسه في مغيب من وليها بدون صداقها فلما علمت بعد دخوله بها طلبت صدقات نسـائهـا قال أرى ذلـك لها وعليهـا يمـين بالله لو علمت ما رضيت ثم لها صدقات نسائها .

مسـألة :

ومن غيره : قلت له ما تقـول في رجل تزوج امرأة على ما تراضيا عليه من

الصداق هل له فسخ النكاح والرجعة عنه قبل أن يعلم رضى المرأة واتفاقهما فهما على ما يتفقان عليه من الصداق قال معي أنه يدخله معاني الاختلاف قال بعض أهـل العلم فيـما عنـدي أن له الرجعة عن ذلك التزويج وفسخه ما لم يتفقـوا وقـال من قال إنـه متعلق باتفاقهما ليس له رجعة عنه وقال إذا لم يتفقا على شيء ثم أرادا أن يتفقا على النكاح الأول فقيل لهما ذلك إذا قاما من ذلك المجلس وقيل إذا لم يفسخا النكاح وإنما كان اختلافهما في الصداق فلهما أن يتراجعا بذلك التزويج .

بـاب (٦)
في الولي إذا ترك من الصداق شيئا

أبـو عبـد الله في رجـل زوج ابنتـه وشـرط خادمـا على ألف درهم وجهازها ألف درهم وألف تركه فرضيت البنت بالتزويج وقالت لم آذن لأبي أن يترك شيئا قال ليس لها أن تكره ما صنع أهل بلادها إذا كان ذلك جائزا بينهم قال أبو عبد الله فإن كرهت فلها ذلك .

مسـألة :

وقـال أبـو الـوليـد إن امرأة تزوجت في هذه الدولة ودخل بها فنقصها الولي مهرها فرفع ذلك إلى موسى فأوفاها مهرها .

وقـال هاشم لو أن الـولي شرط فسلة أو نخلة دونـة بلا علم المـرأة ثم علمت المـرأة بعـد ما خلا أنـه لا يجوز عليها ذلك إلا برضاها وإنما لها إذا لم ترض نخلة قاضية .

مسـألة :

وقال أبو الوليد في ولي امرأة أنكحها رجلا بأمرها أو غير أمرها إذا كان وليهـا أدخـل عليهـا شروطا يمسكها بذلك وذلك أن صداقها مائة ينكحها من حيث لا تعلم على خمسـين ثم تعلم ذلـك من بعـد الـدخـول فتغير أو أنكحهـا بمائـة نخلة ويجعـل الـزوج أن يقبض منـه النخلة والفسلة وهي لا تعلم بالشـرط وجعـل الزوج أن يقبل منه المائة من غير أرضـها التي هي فيهـا فتكره ذلك قال إن كان الزوج قد جاز بها فليس لها إلا ما فرض وليها

أقل أو أكثر وإن كانت قد علمت من قبل أن يجاز بها ألحقت بمهرها وإلا لم يثبت عليها النكاح فإذا دخل الزوج جاز عليها ما فرض وليها من أخذ فسلة أو نخلة وأن يأخذ من غير رضاها .

مسألة :

من جواب أبي عبد الله وأبي زياد وأبي المنذر وأبي العباس إلى محمد بن علي وفي ولي امرأة أشهد أن قد زوجت فلانا بفلانة على ثلاثمائة درهم وهدم عنه صداق النخل على أن لا تدخل عليه في ماله فأمنه أن لا تدخل في ماله فهذا الشرط عند عقدة النكاح فلما هلكت المرأة طلب الزوج ميراثه منها فاحتج الوارث إنما هدمت عنك الصداق لئلا تدخل علينا في مالها بميراث فإن كنت تريد الميراث وتطلبه فأعطنا صداقنا وخذ ميراثك فاحتج الزوج أني قد قلت لكم إني لا أدخل عليكم في مالها فذلك شرط مجهول وقد تزوجتها على ثلاثمائة درهم وهو حقها علي وأحضر الزوج أيضا شاهدين شهدا أن فلانة زوجة فلان أشهدتنا أنه ليس لها على زوجها فلان إلا مائة وعشرون درهما وذلك في صحة منها فإن فرائض الله لا تنقضها الشروط فإذا طلب ورثة الهالكة أوزوجها نقض هذا الشرط فذلك لهم ويرجع الزوج فيأخذ ميراثه من مال زوجته ويأخذ ورثتها منه صداقها من النخل كأوسط صدقاتها التي تزوجت عليها وأما شهادة شاهد الزوج بإقرار زوجته أن ليس لها عليه من صداقها إلا مائة وعشرون فذلك لا يبريه من صداق النخل الذي تستحق عليه بنقضه الشرط إلا أن يكون قد نقضه في حياتها وعلمت ما يلزمه من صداقها من النخل وأشهدت أنه لم

يبق عليـه أوليس لها عليـه من الصـداق إلا عشرون ومائة درهم فعند ذلك ثبت له إقرارها إن شاء الله .

مسـألة :

وعن رجـل تزوج امـرأة بصـداق معـروف وأبـراُه وليها من صداقها الذي تزوجها عليه فلما دخل بها طلبت المرأة صداقها إلى الزوج هل يحكم عليه لها به ؟ قال نعم ولا يثبت برآن الولي من حق غيره .

بـاب (٧)
في الصداق إذا لم يذكر عاجلا ولا آجلا واختلفوا فيه

وقال موسى بن علي في رجل تزوج امرأة كلاهما من أهل أزكي على صداق ولم يذكر عاجلا ولا آجلا وسنة أهل البلدان الصداق آجل وقال لها سنة أهل البلد قلت فإن كان بعض أهل البلد يستأخر وبعض آجل فقال هو عاجل .

مسألة :

وعن رجل زوج ابنته ثم اختلف الأب والزوج في الصداق قال فيه اختلاف فكان الربيع يقول إن كانت المرأة مع أبيها فالقول قوله في الصداق وإن كانت مع زوجها فالقول قوله في الصداق ومنهم من قال القول قول الزوج ويقال للزوج إن شئت فطلق وأعط نصف ما تقول وإن شئت فادخل وعليك ما يقول الأب وفي الضياء إذا اختلف الزوجان في المهر فالقول بعد الدخول قول الرجل وقبل الدخول قول المرأة وبه يقول أبو حنيفة قال الشافعي يتحالفان وفي موضع اختلف في الزوجين يختلفان في المهر فقول القول قول الزوج مع يمينه .

وقول إن القول قول المرأة ما لم تجاوز صداق مثلها وقول لها مهر مثلها وهو قول الشافعي بعد أن يتحالفا فإن طلقها بعد الدخول فالقول قول الزوج وهو قول مالك وقبل الدخول قول الزوج في نصف الصداق وهو قول أبي حنيفة وقول القول قول الزوج في المهر طلق أو لم يطلق إلا أن يجيء بشيء قليل .

مسألة :

ومن تزوج امرأة على صداق معروف ولم يشترط عاجلا ولا آجلا فالنكاح ثابت ووجدت أنه أعلم بذلك هاشما ومسعدة ولم يعلم أنهما نقضاه وقال من قال هو عاجل ويرفع إلى مسعدة وقال من قال يرجع في ذلك إلى سنة بلدها فإن كان صدقات النساء عاجلا فهو عاجل وإن كان آجلا فهو آجل ويرفع هذا إلى موسى بن علي وبه يقول أبو الحواري وعليه العمل .

مسألة :

عبد الملك القول قول الزوج إذا دخل بها في إقباضه إياها المهر قال لأنها لا تمكن من تفسها إلا بعد القبض فإذا مكنته من نفسها دل ذلك على قبضها للمهر .

وعند أصحاب أبي حنيفة أنه لا يصدق لأن الظاهر عدم القبض فمدعي القبض مدع خلاف الظاهر فلا يصدق وإن اختلف أهل البلد في ذلك فهو عاجل فلعل هذا قول أبي على رحمه الله وإن أقام هو شاهدين أنه تزوجها على صداق كذا وكذا وهو آجل وأقامت هي شاهدين عدلين أنه عاجل عليه فهو في هذا الموضع عاجل فإن كان صدقات نسائها فبينتها أولى وصداقها عاجلا لأن المدعي منهما عليه البينة فإن كان في حال يكون صداقها عاجلا وأقام هو بينة أنه آجل فبينته أولى وإن كان في حال يكون صداقها آجلا فبينتها أولى ولعل ذلك أولى ولعل ذلك يوجد عن أبي عبد الله وقال من قال إذا جاز بها فقد وجب صداقها وحل عليه عاجلا حينئذ ولعل هذا قول عن بشير بن المنذر رحمه الله .

مسـألة :

وإذا تزوج الـرجـل على مائـة نخلة وألف ولم يسم الألف ما هو ، فقالت المرأة ألف درهم والمرأة مع أهلها وإن شاء أن يطلق يعطيها نصف ما يقـول وإن شاء أن يدخـل بها يعطيهـا ما تقول هي وقال آخرون القول قوله هو وعليها هي البينة بما ادعت من الفضل على الصداق .

وعن رجـل زوج ابنتـه فأقـر الأب بالتـزويـج ولم تثبت البينـة كم الصداق ؟ فقال الأب الصداق كذا وكذا وقال الزوج دون ذلك فهو معنا كالأولى .

مسـألة :

امرأة ملكها رجل فمن قبل أن يدخل بها اختلفوا في الحق فقال والد المـرأة بأمـرهـا إن حقها أربعة آلاف درهم وقال الزوج ألف درهم فقالوا إن دخـل بها فالقـول قول الـزوج وعليهـا هي البينة وفيها رأي آخر وإن كان لم يدخـل بها فالقـول قولهـا ويقـال للزوج إن بدا له أن يدخـل بها على أربعة آلاف درهم على ما ادعت عليـه فذلـك إليـه وإن كره فيفـارقهـا ويعطيهـا نصف الألف التي أقر لها به هو .

قال غيره هكذا وجدت عن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر وأبي القـاسم سعيـد بن محمـد الحيـاتي وقـال أبـو القاسم إن أراد حلفها فعليها اليمين ومن غيره قال وقد قيل هذا وقال من قال القول قول الزوج دخل بها أو لم يدخل بها وقال من قال القول قوله إن ادعى صدقات نسائها فصاعدا وإن ادعى أقـل من ذلـك فالقـول قولهـا ويخـير إن شاء الله طلق وكان عليه

نصف ما أقر وإن شاء دخل وكان عليه ما ادعت هي وهذا القول قول حسن .

مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة على صداق خمسين نخلة وألف ولم يسم الألف ما هو ثم اختلفوا في الألف فقالت المرأة ألف دينار وقال الرجل ألف درهم قال القول قول الزوج وليس لها إلا ما أقر به إلا ما قامت به البينة بدراهم وغيرها .

ومن غيره قال وقد قيل لها من ذلك ما عليه سنة البلد من نسائها أو ممن هو مثلها إن كان الألف يكون دنانير فدنانير وإن كان يكون دراهم فدراهم إذا تقاروا أنه لم يسم عند العقد بشيء وإن تداعيا فقال هو ألف درهم وقالت هي ألف دينار فالقول قوله مع يمينه .

مسألة :

وسألته عن قوم شهدوا بتزويج رجل شهد بعضهم على ألف درهم وبعضهم على ألفين وكلهم عدول فقال لهم ألفان ويقال للذين شهدوا بالألف صدقتم قد شهدتم على ألف وشهدتموه فلم تسمعوا بالألف الأخرى فقلت أرأيت إن شهد قوم على رجل أن عليه لفلان ألفي درهم وشهد آخرون أن عليه ألف درهم وكل ذلك في مجلس واحد كما كان في التزويج فقال هو مثله يؤخذ بالألفين ويقال للآخرين صدقتم قد سمعتم ألفا ونحن سمعنا ألفين فقد صدقتم أنتم ونحن .

مسـألة :

عن أبي الحـواري وعمن تزوج امـرأة بصـداق ولم يسم عاجـلا ولا آجلا ثم اختلفوا من بعد الجواز فقال الزوج هو آجل وقالت المرأة هو عاجل فعلى ما وصفت فقد قال بعض الفقهاء كله عاجل حتى يسمى آجلا جاز بها أو لم يجز وقال بعض الفقهاء إذا جاز بها فكله عاجل قال موسى بن علي رحمه الله فهو آجل سمى أو لم يسم ومن غيره وقال من قال ترجع في ذلك في سنة بلدها .

مسـألة :

زيـادة فيمن تزوج امـرأة على صداق عاجـل وآجل وبلغها التزويج فرضيت ولم تعلم من الصـداق شيئـا آجلا ثم علمت قبل الدخول فكرهت فقـول لها الخيـار وقول يثبت لها على سنة بلدها وإن كان هذا بعد الدخول فقول يثبت عليها ما فرضه وليها وقول يكون كله عاجلا .

بـاب (٨)
في التزويج إذا وقع على جميع الملك أو على شيء معلوم

وأمـا الـذي يتـزوج امـرأة على نصف خمرة ثم إن الرجل فسل خمرة أخرى وجر منها إلى هذه الخمرة فزادت فإنما للمرأة نصف هذه الخمرة التي وقـع عليهـا التـزويـج نقصت أو زادت حييت أو ماتت وإن تزوجهـا على نصف ماله كان لها نصف ماله يوم التزويج نقص ذلك المال يوم التزويج أو زاد حيبى أو مات وليس لها فيما استفاد شيء وليس له أن يبيع مالها فإن باعه بغير حق كان ضامنا لها لما يجب في ذلك من حكم الحق .

مسـألة :

وعن أبي بكـر أحمـد بن محمـد بن أبي بكـر ورجل تزوج امرأة على نصف ملكـه أو نصف مالـه أيكـون لها نصف مالـه أم ترجـع إلى صداق مثلهـا ؟ فقـد يوجـد أن التزويج تجوز فيه الجهالة وتثبت وقد عرفت أن المرأة إذا لم تعرف ما زوجت عليه أن لها الخيار إن شاءت كان لها نصف ماله وإن شاءت صداق مثلها والله أعلم .

أرأيت إن ثبت لها نصف مالـه أيكون ذلك يوم العقد أو يوم تطلب ؟ فقد عرفت أن في هذه المسألة اختلافا فبعض يقول إن لها يوم العقد وبعض يقول يوم القضاء ما لم يشرط يوم العقد على شيء معروف والله أعلم .

مسـألة :

عن رجـل تزوج امـرأة بكـل ما يملكـه هل يثبت النكـاح وما يكون

للمرأة من الصداق قال هكذا معى أنه تزويج ثابت لأنه وإن كان التزويج قد وقع على صداق مجهول فقد أثبتوا في التزويج الجهالة على معنى قوله . وعلى هذا يكون لها كل ما يملك في الوقت الذي تزوجها فيه إذا دخل بها قال وهذا في بعض القول ولعله أكثر القول من أصحابنا وقال من قال إن هذا مجهول فإن تتامما واتفقا على شيء ثبت ذلكٌ وإن اختلقا في ذلك قبل الجواز انفسخ النكاح وإن اختلفا في ذلك بعد الجواز رجعت إلى صداق مثلها من نسآئها وإن كان لها مثل في نسائها وإلا فصداق مثلها والتزويج تام على معنى قوله .

مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة على ماله الذي في يده وعلى ما اكتسبه إلى أن يموت فعلى ما وصفت فإن كان هذا الرجل قد اكتسب مالا لم يكن لها في ما اكتسب شيء فإن شاءت أن ترضى بالمال الذي كان في يده الذي تزوجها عليه وإن لم ترض به رجعت إلى صدقات نسائها فإن كانت تزوجت قبل هذا فلها مثل صداقها الأول وإن لم يكن هذا الرجل اكتسب مالا لم يكن لها إلا ماله يوم تزوجها إن كانت المرأة عارفة بماله وإن لم تكن عارفة بماله كان لها الخيار في ذلك إن شاءت ماله يوم تزوجها وإن شاءت رجعت إلى صداق نسائها أو إلى صداقها إن كان لها صداق قبل ذلك .

قال أبو سعيد هذا مجهول ولها صداق مثلها ولو كانت قد تزوجت قبل ذلك فإنما لها صداق مثلها إلا أن يتفقوا على ماله أو على شيء فهو على ما اتفقوا عليه وإلا فلها صداق مثلها .

مسـألة :

ومن تزوج امرأة على مالٍ له من بلد فلما دخل بها نظرت المال فلم ترض به واستقلته فلها صداق مثلها من أهل بيتها وإن كان لم يدخل بها فلها الخيار وكذلك إن لم يجد مالا وقول إذا عرف المال الولي وزوج على شيء عرفه كان ذلك قيمة أربعة دراهم أو أكثر فهو جائز وقول لو لم يعرف الولي ولا المرأة وكان قيمته أربعة دراهم فهذا جائز إذا صح ذلك .

مسـألة :

ومن تزوج امرأة على عبدين معلومين فاستحقا قبل دخوله بها فعليه أن يسمي لها صداقا قبل الدخول بها فإن استحقا بعد الدخول كان عليه قيمة العبدين .

بـاب (٩)
في التزويج إذا وقع على شيء غير معلوم

وقال محمد بن محبوب في رجل تزوج امرأة على ألف درهم عاجلا أو ألفي درهم آجلا ودخل بها الزوج أو لم يدخل قال إن كان دخل بها فعليه لها كأواسط صدقات نسائها وإن كان لم يدخل بها انتقض النكاح والله أعلم .

وقال أيضا في رجل تزوج امرأة على مائة نخلة أو ألف درهم أو ألف شاة فهي مثل الأولى .

مسـألة :

وعن محمـد بن محبـوب قال إذا تزوج الـرجل المرأة على صلاحها ولم يفرض لها صداقها واختلفا ولم يتفقا على الصداق[1] قبل أن يدخل بها قال النكـاح ينقض وإن اتفقـا تم النكـاح بينهـما وذلـك قول أبي علي قلت فإن اختلفا في ذلك ثم اتفقا ودخل بها أيتم نكاحها ؟ قال نعم قلت فإن اختلفا في صلاحها ولم يتفقا أيكون خروجها منه بطلاق أو بغير طلاق ؟ قال تخرج منـه بغـير طلاق لأن النكـاح ينفسـخ ولو كان يكون طلاقا كان النكاح ثابتا ولكن إذا انفسـخ النكـاح لم يكن طلاقـا فإن تزوجهـا على أنهـا محكمة فيما ادعت من الصـداق إنهـا ترد إلى صداق نسـائها فإن كن مختلفات فالوسط من ذلك .

مسـألة :

رجل تزوج امرأة على أنه إن تزوج عليها فصداقها ألفا درهم وإن لم يتزوج عليها فألف درهم فهذا شرط يثبت عليه .

---

(١) عـن نسـخة أخـرى : الصـلاح .

مسألة :

وإن تزوج ابنة مملوكه على مائة درهم وعلى أن يعتق أباها فذلك ثابت لها فإن لم يعتقه فلها قيمته وإن تزوجها على أبيها وعلى أن يسلم إليه ألف درهم فطلقها قبل الجواز فلها نصف الأب .

قال أبو الحسن على صداق معلوم وعلى أن يعتق أباها فطلقها بعد الدخول ولم يعتقه فلها الصداق وقيمة رقبة أبيها وقبل الدخول لها نصفهما .

مسألة :

وكل تزويج على شرط غير معروف مثل ألف درهم عاجل أو ألفي درهم آجل أو مائة نخلة أو مائة دينار أو عشرة وصفاء أو قال قد زوجته فلانة فإن كرهت فقد زوجته أختها فلانة فما كان من نحو هذا ولم يكن جواز فعليهم تجديد النكاح على شرط معروف فإن جاز الزوج تم النكاح ولها كأوسط صدقات نسائها على قول .

مسألة :

فيمن تزوج امرأة بصداق معروف منه صلاحها ولم يسم الصلاح فإن كان لم يذكر شيئا من ذلك آجل ولا أن الباقي آجل فإنها أولى به كله تجعل ما شاءت في صلاحها وتأخذ الباقي .

مسألة :

وإذا تزوج الرجل امرأة على خلعته ثم احتج في ذلك ولم يكن سمى شيئا فإن طلقها قبل أن يدخل بها فإنما عليه لها المتعة ولا صداق لها ولها من ماله الميراث فإن كان دخل بها فلها عليه كأوسط صدقات نسائها .

مسـألة :

امرأة تزوجت برجل على أربعين نخلة ونفقة ولدها من غيره ومؤنته وكسوته قلت هل يثبت ذلك ؟ فذلك ثابت على قول بعض من عرفنا . وعرفنا غير ذلك .

مسـألة :

رجل تزوج امرأة على ما تراضيا فذلك جائز فإن تراضيا على شيء هو لها . وإن اختلفا قبل الزواج انتقض النكاح وإن جاز ولم يتفقا فلها كأوسط صدقات نسائها فإن ادعت هي أنهما قد تراضيا على شيء وقال هو أقل فعليها البينة بما ادعت وإن قالت هي لم يتراضيا على شيء فعليه هو البينة بما ادعى .

مسـألة :

من الزيادة المضافة وقيل في رجل تزوج امرأة على مائتي شاة أو مائة نخلة ودخل بها فقيل فيها بخمسة أقاويل قيل لها صداق المثل وقيل لها الأوفر وقيل لها الأقل وقيل لها الخيار وقيل الخيار للزوج وقيل إن اختلفوا انتقض النكاح .

مسـألة :

ومن تزوج على ألفي درهم إن نقلها وإن لم ينقلها فألف درهم فهذا ينتقض قال أبو الحواري الشرط ثابت .

مسألة :

اختلف الناس فيمن تزوج امرأتين على ألف درهم فقول الألف بينهما نصفان وقول بينهما على قدر مهر كل واحدة منهما وهو قول أبي حنيفة فإن كانت احداهما في عدة أو لها زوج فالألف كله للتي نكاحها صحيح وللشافعي قولان على ما تقدم وفي موضع إن تزوج امرأتين على صداق واحد في عقد واحد ثم دخل بها فإنهما يرجعان إلى صداق المثل لأن كل واحدة لم يسم لها صداقا معلوما أخذ بأن يسمي لكل واحدة صداقا معلوما فإن دخل بإحداهما كان لها مثل صداق نسائها وجعل للأخرى صداق معلوم .

بـاب (١٠)
في حكـم ما يسـلم الزوج إلى زوجتـه ولم يشترط عليها فيه شرطا مثل ثياب أو دراهم

وسألتـه عن رجـل تزوج امـرأة بحق نقـد وآجل فنقدها بعض النقد وبقي مائة أو أكثر وجاز بها ثم بعد ذلك سلم إليها مائة درهم وفي نفسه أنها من نقـدهـا ولم يشـترط عليها ثم طلقها وطالبته قبل الطلاق أو بعد الطلاق ببقية نقدها فقال قد سلمت إليك مائة درهم فقالت لم تشترط على أتراها له ويكون قد برىء من حقها ؟ إذا كانت المائة وفاءها قال فإذا سلمها إليها عطية من بعد الجواز فمعى أنه قد قيل ليس عليها ذلك حتى يشترط عليها إذا كان من بعد الجواز إذا أعطاها إياها عطية قلت له فإن كان أعطاها إياها وسكتت أيكون لها أو له ؟ قال فهي عندي له لأن الرجل يودع زوجته ماله ويأتمنها عليه ويسلمه إليها وما لم يبين لها فيه عطية أو هبة أو وجها من الوجوه فهي له معهـا قلت له أودعهـا دراهم من مالـه هل يجوز لها أن تأخـذ بقيـة نقـدهـا بغـير رأيه إذا لم يكن جاحدا لها في الأصل ؟ قال فليس لها ذلك إلا بعد الحجة والجحود منه أو الظلم .

مسـألة :

وفي امـرأة تزوجهـا رجـل وشرط عليها أن كل ما سلمه إليها فهو من حقهـا ثم تزوجهـا وجـاز بها قبـل أن يسلم إليها ثم سلم إليها شيئا تظن أنه أعطاها ذلك لنفسها وهو معه أنه يعطيها ذلك من حقها ولا قال لها إن ذلك من حقها وكذلك هي لم تقل له إن هذا لها ثم أخرجها وطلبت حقها فادعى

أنه سلم إليها ثيابا وصاغ لها صوغا وقال إنه فعل ذلك لها على أنه من حقها في نفسه هل له ذلك فقد قيل إنه ما سلم إليها من ذلك فهو لها إذا قد جاز بها إلا أن يشترط عليها وما سلم إليها قبل الجواز فهو له حتى يشترط عليه فافهما ذلك وليس ما يكنه صدره إذا كان فعله محكوما عليه في ظاهر الأمر أنه لها بنافع ما أسر والله أعلم .

ومن غيره الجواب وقال من قال وذلك عن أبي سعيد رحمه الله أيضا أنه ما سلم لها من مال ولم يشترط عليها فيه شرطا فهو مال له بمنزلة الأمانة عندها حتى يشرط عليها فيه شرطا والله أعلم بعدل ذلك وينظر فيه والله أعلم .

مسألة :

عن أبي الحواري رجل أراد أن يأخذ امرأة فأهدى إليها قطنا وكتانا فغزلته وعملته ثم أبت أن تأخذ الرجل لمن الثياب ؟ فعلى ما وصفت فالثياب للرجل وعليه للمرأة أجر غزلها كما يتعارف الناس في مثل ذلك الغزل .

مسألة :

معروضة على أبي عبد الله وقال في الهدايا والضحايا إذا أهداها الرجل إلى زوجته فلا أرى ذلك من عاجلها ولا من آجلها إلا حتى يشترطه عليها .

مسألة :

وعن رجل يخطب المرأة فقبل أن يتزوجها يكون منه إليها أشياء

يدفعهـا إليهم ولم يكن تجرى منهم قبـل ذلـك مثـل الشـاة واللحم والحب والثـوب والـدراهم وكـذلك بعد أن يتزوجها من قبل الجواز بها لم يفترقا قبل الجـواز وبعـد الجـواز قلت فهـل له ما دفـع إليهـا أو إلى والـدتها أو أحدهما ويحسب له من صداقها ونقدها إن اتفقوا على ذلك ؟ قلت وما يكون عليه من ذلك وما يكون لهم فمعى أنه قد قيل إنه كلما كان منه إليهم فإذا اعتبر أمره بينهم خرج بمعنى التزويج الحادث لا لغيره فيما كان بينهم فكان ذلك مردودا عليه إلا أن يستحق ذلك بشيء من حقها ومعى أنه قد قيل ما كان من الطعام المعمول مثل الخبز واللحم المطبوخ والمشوي وما كان من الفواكه ونحـو ذلـك فليس فيـه رد ويـرد ما سوى ذلـك مثل الحب والتمر والضحايا والهـدايـا التي تخرج من سبيـل هذا ومعى أنـه قد قيل : لا يرد عليهم من ذلك إلا ما كان متعارفا أنه من سبيل الصداق والحق وما كان من مثل ذلك مما يتعارف أنه لا يكون إلا من الحق فهو مردود عليه وأحسب أن بعضا قال إنه لا يرد عليهم من ذلك كله شيء إلا ما شرط لنفسه وسلمه على معنى المعـروف فينظـر في ذلـك كله ويـؤخـذ منه بأحسنه إن شاء الله إن كان فيه شيء يوافق الحق والله أعلم .

مسـألة :

وعن رجـل كان خاطبـا إلى قوم حرمـة لهم وكـان يصـوغ ويشتري الثياب والكتان ويعطي الثياب التي تنسج ويشتري الشوران والزعفران ولم يقل لهم إن كل شيء آتيته هو من حقها هل له أن يحاسبهم عليه إن أرادت المـرأة الـبرآن أو ماتت وطلب ورثتهـا صداقهـا فعلى ما وصفت فكل شيء صار إليها وقبلته المرأة ورضيته من قبل الدخول حسب جميع ذلم من قليل أو

كثير حتى الضحايا التي تضحى لها فإنه يحسب له عليها وما كان بعد الدخول لم يحسب له عليها إذا بان بها وكانت معه أو كان معها إلا أن يشترط عليها وما كان قبل الدخول فهو له شرطه أو لم يشرطه .

مسألة :

في ما سلم الزوج قبل الجواز إلى زوجته ولم يقضها ذلك بما عليه من حقها إذا طلب أخذه بعد الجواز أنه قد قيل إنه محسوب له عليها من حقها إذا كان يسلمه على معنى دفع الحق في التعارف ما لم تشترط عليه أنه بغير حق فإن كان وضعه بين يديها ولم يسلمه إليها من يده إلى يدها فقبضت هي أو قبضه غيرها وسلمه إليها فإذا أقر أنه وضع ذلك على سبيل الأداء من الحق في التعارف فقبضته هي أو قبضه لها غيرها وسلمه إليها فهو ثابت لها من حقها إذا كان قبل الجواز وإن لم يقر أنه سلم ذلك ولا وضعه على سبيل التعارف بين الناس من أداء الحق الذي عليه لها بسبب التزويج فإنه له لأنه لم يقر بشيء يوجب عليه حكم الأداء من الحق الذي عليه لها بشرط أو تعارف والله أعلم .

مسألة :

وقيل فيما كسا الرجل زوجته أو حلاها بغير شرط شرطه عليها ولا حكم من حاكم إن ذلك الحلي والكسوة للزوج حتى تشترطه المرأة عليه أو يسمي به لها هبة أو غير ذلك فأما على وجه الكسوة والتحلية فذلك له حتى يسمي به لها .

بـاب (١١)
في قبض الولي الصداق وتسليمه إليه

جواب موسى بن علي رحمـه الله وعن رجـل زوج أختـه من رجـل وفـرض عليـه عاجلا وآجلا وهو وليها وقبض العاجل ثم لم يوصله إلى أخته وطلبت حقها رجع الأخ يقول لما علم أنه مأخوذ أتاني بعاجلها ولم أطلبه إليه فذهب عني فهو له لازم إلا أن تقوم له بينة بأن الزوج أتاه بالعاجل ليدفعه إلى زوجته فهو أمين للزوج وحق المرأة على زوجها .

مسـألة :

ومن جواب أبي علي الأزهـر بن محمـد بن جعفـر وعن رجـل تزوج بامرأة على أن يوفيها جميع حقها والمرأة لا تظهر ولا تعرف قلت يسلم الزوج من ذلـك إلى الـولي أم كيف يتخلص ؟ فإن كان أب أوولي غير ثقـة هو الـذي زوجـه فسلم ذلـك إليـه برئ إن شاء الله إلا أن يكون يرسله بذلك إليها فهو بحق الأمانة ولا نعلم يبرأ حتى يعلم أنه قد سلمه إليها .

مسـألة :

وعن رجـل تزوج امـرأة على صداق مسمى ثم إنهـا طلبت إليـه أن يقضيها حقها فدعى والدها فقضاها مالا له وكان أبوها هو القابض للمال ولم يعلم الذي عليه الحق أن زوجته وكلت أباها وأعلمها الزوج بالذي قضاها ولم تقـل إنهـا راضية ولا كارهة فعلى ما وصفت فإذا لم تكن المرأة أقرت معه أنهـا وكلت أبـاهـا ولا يعرف ذلك هو ولا معه على ذلك بينة ولا أتمت ذلك

القضاء لأبيها فإن للمرأة صداقها على الزوج وعلى الزوج أن يوفي المرأة صداقها حتى تقول المرأة إنها أتمت ما اقتضاه أبوها فإن كان الأب قد قبض صداق المرأة وأتلفه كان على الزوج أن يغرم للمرأة ما دفع إلى أبيها ويلحق الزوج الأب وقد قالوا ليس للمرأة أن تغرم أباها فإذا فعلت ذلك كان لها صداقها على زوجها ويلحق الزوج أباها ولا يبرأ الزوج من هذا الصداق حتى تقول المرأة إنها قد رضيت بالذي قبض أبوها من صداقها فإذا لم تقل ذلك ولم توكله في قضاء صداقها كان القضاء راجعا على الأب وعلى الزوج صداق المرأة ولا يبرأ الزوج من صداقها إلا على ما وصفت لك من قبول المرأة ورضاها بما قبض أبوها ورضيت بذلك حتى يعلم ذلك الزوج من المرأة تقول له ذلك بلسانها فما لم تقل ذلك فالمال راجع على الزوج .

قال أبو عبد الله إذا رفعت المرأة على زوجها من قبل أن يدخل بها أن يؤدي إليها عاجلها ويدخل بها أجله الحاكم في إحضار عاجلها إن كان ستمائة درهم وألف درهم أو أكثر فقيل أجله فيه ستة أشهر فإن كان أقل من ستمائة درهم فأربعة أشهر على قدر العاجل فإذا انقضى الأجل فإن أحضرها عاجلها ودخل بها وإلا أخذه لها بنفقتها وكسوتها فإن دفع ذلك إليها وإلا حبسه حتى يكسوها وينفق عليها ؟ أو يطلقها قلت فإن طلب إليها أن يعاشرها ويكسوها وينفق عليها قال ليس ذلك له حتى يدفع إليها عاجلها .

مسألة :

وأما الذي دخل بامرأة وقال إنه لم يدخل بها وهو معها منذ سنة أو أكثر

وهو يقر بذلك فإنه يؤجل منذ يوم ترفع عليه وكذلك الذي يملك بامرأة ثم يرفعون عليه بالأداء بعد أن مكث ما مكث فإنه يؤجل مذ يوم ترفع عليه فإن جاء بنقدها وإلا فرض عليه النفقة والمؤنة .

وكذلك المفاسل يفاسل القوم على القطعة ثم يتركها لا يفسلها سنين فيقول القوم رد علينا قطعتنا فيقول إنما أقوم بها اليوم فإنه يؤجل منذ يوم يرفع عليه يؤجل في ذلك بقدر ما يفسل ويصلح .

مسألة :

وسئل عن رجل تزوج امرأة والمرأة مسافرة تقصر الصلاة ما تصلي ؟ قال تصلي قصرا ما لم يدخل بها أو يؤدي إليها عاجلها فإذا دخل بها أو أدى إليها عاجلها أتمت الصلاة إذا كان زوجها يتم الصلاة . قلت له فلها أن تخرج إلى بلدها من قبل أن يؤدي إليها عاجلها ؟ قال نعم إن شاءت ذلك . قلت فإن منعها ذلك هو أله ذلك ؟ قال لا لأنه يؤجل في عاجلها ثم ينفق عليها ويكسوها إذا لم يؤد إليها عاجلها حتى ينقضي الأجل فإذا انقضى الأجل أخذ لها بنفقتها وكسوتها . قلت فيحكم عليها أن تكون معه ؟ قال لا قلت فإن كان قد دخل بها أول ما قد ملك بها من قبل أن يؤدي إليها عاجلها ثم طلبت عاجلها قال يؤجل في عاجلها أجلا قلت فتؤمر أن تكون معه ؟ قال نعم إذا دخل بها . قلت فيؤخذ لها بكسوتها ونفقتها ؟ قال نعم .

مسألة :

عرفت أن الرجل إذا دخل بزوجته كان القول قوله في العاجل أنه قد

أوفاه وكان مدعيا في الآجل لأنه لم يحل وقته وقد قيل أيضا إنه مدع في العاجل .

مسألة :

امرأة ملكها رجل ولم يجد ما يسوق إليها وقد فرض لها فتجهزت من قبلها أله أن يدخل بها ؟ قال نعم إن رضيت بذلك ويدخل بها وإن لم يجد شيئا[1] ثم قال والله إن الزوج يتزوج المرأة ولم يفرض لها شيئا ثم يدخل بها فيجوز له ويلزمه حين يدخل بها مثل مهر نسائها وأخواتها فهذا أجد أن يجوز لها الذي فرض لها .

مسألة :

وعن رجل له امرأتان ودخل بإحداهما ولم يدخل بالأخرى فتوفي الرجل قال أما التي دخل بها فإن أقامت البينة بما بقي لها فلها ذلك وإن لم تقم فلا شيء لها لأنه دخل بها .

وأما التي لم يدخل بها فإن أقامت بينة أنها تزوجته على مهر ولم تعلم كم هو فإن مهرها كمهر أخواتها لا شطط ولا وكس فإن لم يسم صداقها فلا صداق .

مسألة :

مسبح بن عبد الله عن أبي عثمان في المرأة تموت فيطلب الورثة إلى

(١) عن نسخة أخرى : يعجل لها شيئا .

زوجها صداقها فيقول الزوج أما العاجل فقد استوفته قبل الدخول أن على زوجها البينة بالوفاء ودخوله لا يهدم حقها وزعم أزهر بن علي أنه شهد هو وشاهد معه عند موسى بن علي على رجل تزوج امرأة على صداق عاجل وآجل وأن الولي أشهدهما بعد ذلك أنه قد أجازه على امرأته فأثبت موسى عليه الآجل ولم يلزمه العاجل .

مسألة :

قال ابن مبشر لو أن امرأة تزوجت ثم مات زوجها فطلبت نقدها من ورثته كان عليهم البينة أنه قد ساق إليها نقدها وإلا أعطيت حقها[1].

مسألة :

عن رجل تزوج امرأة وطلقها فطلبت صداقها فأنكرها فعليها البينة بما تدعي من الصداق عليه فإن عجزت البينة فلها عليه اليمين .

---

(١) عن نسخة أخرى : نقدها .

بـاب (١٢)
في المرأة إذا أخذت صداقها ثم فارقها قبل الجواز

ومن جامع ابن جعفر ومن أعطى امرأته صداقها نخلا وحيوانا فأتت عليه جائحة ذهبت به ثم فارقها من قبل أن يجوز بها فأما الحيوان فقيل عليها أن ترد عليـه نصف ما دفـع إليهـا وأمـا الأرض والنخـل فإنـما عليها أن ترد نصف ما بقي في يدها من الأصل وقال آخرون ما ذهب منها وعليها نصف ما دفـع إليهـا وقـال أبو المؤثر الأصل وغير الأصل سواء ترد النصف مما بقي ومما تلف قال غيره وأما الحيوان فترد نصف ما دفع إليها وأما الأرض والنخل فقد اختلف فيه فقيل ترد ما بقي وقيل نصف ما دفع إليها ومن الكتاب فإن دفـع إليهـا جاريـة بألف درهم فولـدت أولادا أو اتجـرت بما دفع إليها حتى ربحت فيه النصف ثم فارقها فعليها أن ترد نصف كل ما صار إليها .

مسـألة :

قال وقـد قيـل إنـما تدفـع إليـه نصف ما دفـع إليها وقال من قال إن اتجرت بذلك صفقة فعليها نصف الجميع .

مسـألة :

ومما وجدت أنه من جواب أبي عبد الله وعن رجل تزوج امرأة على صداق نخـل ودراهم وجـاريـة كله عاجل ودفعه إليها ثم لم يدخل بها حتى أتت آفـة على النخـل فذهبت من سيل أو غير ذلك وماتت النخل وسرقت الدراهم وإن الرجل طلقها وطلب أن ترد عليه نصف الصداق الذي دفعه

إليها فأقول عليها أن ترد عليه نصف ما دفع إليها من نخل وأرض وغيرها وعليها أن ترد عليه نصف جميع ما دفع إليها من صداقها هذا .

قال غيره قد قيل هذا وقال من قال إنما يدرك نصف أصول النخل ولا تضمن ما تلف من النخل لأن النخل بحالها في مواضعها وأما الدراهم والجارية فكذلك إذا لم يكن التزويج على الجارية بعينها والدراهم بعينها .

مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة على عشرة أبعرة معروفة بأعيانها وأسمائها ودفعها إليها ثم لم يدخل عليها حتى أتت عليها آفة فذهبت بها ثم طلقها من قبل أن يدخل بها فعليها أن ترد نصف هذه الأبعرة قال غيره وقد قيل ليس عليها أن ترد عليه نصف هذه الأبعرة .

قال غيره وقد قيل ليس عليها أن ترد عليه شيئا من ذلك إذا كان التزويج على الأبعرة بعينها وقلت إن طلقها من قبل أن يدخل بها وقد تناتجتْ هذه الإبل وتناسلت أترد عليه نصف العشرة أو نصف الجميع ؟ فقولنا إنها ترد عليه نصف الجميع على ما وصفت وإن تزوجها على عشرة أبعرة مرسلة غير معروفة بأعيانها ثم قضاها عشرة فتناسلت ثم طلقها من قبل أن يدخل بها فله أن يرجع عليها بنصف العشرة التي دفع إليها ونصف نسلها قال غيره وقد قيل إنما ترد نصف ثمن الأبعرة الأولين[1] وإن أتت آفة على نسلها من قبل أن يطلقها فليس عليها أن ترد عليه إلا نصف الأولى التي دفعها إليها .

(١) عن نسخة أخرى : الأولى .

مسـألة :

من كتـاب أبي محمـد عبـد الله بن محمـد بن بركـة رحمـه الله قال أبو عبد الله قال أبو علي في رجل تزوج امرأة على ألف درهم فدفع إليها الألف قبـل دخـولـه بها فوهبتـه له فقبضـه منها ثم طلقها قبل الدخول بها وطلبت خمسمائة درهم قال ليس له وقد صار إليه ما دفع إليها .

وفي هذه المسألـة نظـر لأنهـا قبضت منـه ما استحقت بالعقـد . وضمنت البـاقي له فلما طلقهـا لم تستحق غير الخمسـمائة درهم وهو نصف الصداق فينبغي أن تضمن الباقي لأنها تصرفت فيه والله أعلم .

قال غيره وجـدت فيهـا عن عزان بن الصقـر اختـلافـا وقد قيل هي ضامنة لنصف الألف قال غيره قول هي ضامنة للنصف الأول حتى تؤديه إليه وقول ليس عليها شيء ولا يلحقها بشيء وهو فيما قيل قول موسى قال وبه نأخذ وقول من يلزمها يقول إنهـا كانت قد استحقت ذلك عليه ولم يكن لها فيـه حجـة وكان محكوما عليه بدفعه فأعطته ما هو لها ولا حجة عليها فيه ولا له ومن لا يرى عليهـا ضمانـا يقـول قد علمنـا الآن أنها كانت مستحقة لخمسـمائـة والخمسمائة الباقية قد ردتها إليه وقول عليها أن تسلم إليه نصف الخمسمائة وهو نصف ما كانت أعطته من مالا تستحقه والله أعلم .

مسـألة :

وفي سماع مروان ابن زيـاد عن محمـد بن محبـوب وسألتـه عن رجـل قضى زوجته نخلا فأكلتها سنين ثم طلقها قبل أن يدخل بها قال ترد عليه نصف الثمـره وتـرد عليـه نصف النخل وإن كانت النخل قد فنيت قال ترد

عليه نصف الأرض ولا يلزمها في النخل شيء قلت أرأيت إن قضاها جارية فولدت معها أولادا ثم ماتت الجارية وطلقها قبل أن يدخل بها ؟ قال له نصف الأولاد ولا شيء عليها في الجارية وإذا قضاها جارية فماتت الجارية ثم طلقها من قبل أن يدخل بها لم يلزمها أن ترد عليه نصف قيمتها ولكن ترد عليه نصف غلتها ولكن إن استعملها في عمل فماتت فيلزمها له نصف قيمتها لأنها عرضتها للتلف كأنها أمرتها أن تزجر فوقعت في البئر فماتت أو نطحها الثور فماتت فعليها له نصف قيمتها ونصف غلتها وليس عليها ضمان في النصف الباقي .

وإذا تلف النخل لم يلزمها أن ترد عليه إلا نصف الثمرة لأنه دفع إليها برأيه أو برأيهما جميعا ما ليس عليه عليها حتى يدخل بها فإنما هي ميتة لا يلزمها الضمان .

مسألة :

عرض على أبي عبد الله وعن رجل تزوج امرأة على خادم فنقدها الخادم فولدت عندها ثم طلقها قبل أن يدخل بها يقوم الخادم[1] وولدها يوم طلقها ثم يرد عليه نصف القيمة .

مسألة :

وسألت عن رجل تزوج امرأة على صداق مائة درهم وأنه قضاها بالمائة درهم أرضا وفسلتها المرأة وقام في الأرض مال يسوى ألف درهم ثم

---

(١) عن نسخة أخرى : الأمة .

طلقها قبل أن يجوز بها ما يكون لهذه المرأة من هذا المال ؟ فعلى ما وصفت فإن للزوج نصف المائة خمسين درهما والأرض بنخلها للمرأة وليس للرجل في الأرض ولا في النخل شيء وهذا بمنزلة البيع فإن كان تزوجها على الأرض بعينها ثم طلقها من قبل أن يدخل بها فله نصف الأرض بلا نخل ونصف الأرض للمرأة بنخلها ويرد على المرأة قيمة النخل التي في الأرض التي صارت إليه إلا أن تريد المرأة أن تأخذ نخلها وتقلعها فلها ذلك وللمرأة الخيار في ذلك إذا كانت قد فسلتها على هذا الوجه بين الدراهم والأرض فرق فإذا كان الصداق دراهم فاقتضوا[1] منها عروضا فإنما ترد عليه دراهم . وإذا كان التزويج على عروض فإنما ترد عليهم نصف العروض .

مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة على وصيفين فساقهما حتى بلغا إليها فمات أحدهما ثم طلق المرأة قبل أن يدخل بها قال هي ضامنة للذي مات وترد عليه ما بقي ومن الضياء قول ترد عليه نصف قيمة الحي ونصف قيمة الميت وقول تضمن قيمة الحي ونصف قيمة الميت وقول نصف قيمة الحي ويكون شريكا في الميت فإن كان صداقها دراهم أو متاعا فزعمت أنها ضاعت قال هي ضامنة ترد عليه نصف ما قبضت منه .

مسألة :

وإذا طلقت المرأة قبل أن يدخل بها وقد ساق إليها صداقها ردت عليه النصف وهي ضامنة له حتى تؤديه إليه فإن كانت اشترت منه متاعا وهو شاهد يراها وجهز فله النصف من المتاع .

(١) عن نسخة أخرى : فاستقضوا .

مسـألة :

وقـال مسبـح في رجـل ملك امرأة بألف درهم فساق الألف إليها ثم أعطته إياها فقالت يكون معك حتى أرى رأيي فطلقها ثم زعم أن الألف ذهب هل يدركها بخمسمائة ؟ قال مسبح يدركها .

قال أبو الوليد مثل ذلك وقالا عليه يمين بالله ما خانها .

وقول إنهـا أمـانـة في يدهـا فإذا ردت عليـه أمـانته فقد برئت منها إذا أعلمته أن هذا المال هو الذي سلمته لي .

مسـألة :

امـرأة تزوجت على ألف درهم فنقدها خمسمائة ثم أعطته الخمسمائة أو وهبتها له ثم طلقها قبل أن يدخل بها قال قد برىء ولا حق لها عليه .

مسـألة :

وسألتـه عن رجـل ملك امـرأة فأصدقها ألف درهم فنقدها من ذلك خمسـمائـة درهم ثم إنـه نقدها صداقها كاملا ثم إنها تصدقت بالألف درهم عليـه بعـد قبضهـا إيـاهـا ثم طلقهـا ثلاثـا فطلبت منه الخمسمائة التي كان أعطاها من صداقها قال ترد عليه الخمسمائة والله أعلم .

مسـألة :

فيمن ملك امرأة وأعطاها صداقها ولم يدخل بها فمات بعضه أو قلعته

الـريـح ثم فارقهـا قال ترد عليـه النصف مما أعطـاهـا وقـول ما أعطاها من الأصـول ثم تلف منـه شيء فإنـما عليها ترد عليه نصف ما بقي وأما ما كان من العروض والحيوان والمال الصامت فعليها أن ترد نصف ما قبضت وقول إن ذلك في المال الصامت وليس ذلك في العروض وإنما عليها أن ترد نصف ما بقي إلا أن تكـون ضيعتـه أو أتلفتـه لأنه إنما هو في يدها أمانة وقول ذلك أيضا في العروض وفي المال وكل ذلك مما سلمه إليها مما يزيد على النصف فهي أمينة فيه وهو شريك لها فيما سلمه إليها من جميع ذلك .

بـاب (١٣)

ما يجوز للمرأة أن تأخذ من صداقها الآجل

وهل للمرأة أن تأخذ من صداقها الذي على زوجها لدين عليها؟ قال لا فإن أرادت خادما لها أو لوالدلها فلها ذلك وإذا أرادت لنفقة والديها فلها ذلك بقدر حصتها التي عليها إلا أن يكون لهما ولد غيرها فلها أن تأخذ لهما نفقة من صداقها الذي على زوجها وإنما يكون لها أن تحج وتخدم من صداقها والدها وإذا لم يكن لها ما تقوى به على ما تريد من نفقة والديها أو أحد منهما أو خدمة والديها أو حجهما أو حجة والديها قلت فلها أن تأخذ من صداقها وتحج الفريضة ؟ قال نعم إن لم يكن لها ما تقدر به على الحج .

قلت فإن أرادت أن تطعم من يلزمها نفقته قال لا .

وقد كان أبو علي يقول إن كان لها أولاد يتامى لا مال لهم ولا ورثة تلزمهم نفقتهم وهم صغار لا يقدرون على المكسبة فلها أن تأخذ من صداقها وتطعمهم .

قال أبو المؤثر ليس لها أن تأخذ من صداقها الآجل لشيء من هذا وهو آجل حتى يتزوج عليها أو يطلقها أو يموت عنها أو تموت عنه ثم حينئذ يحل كله ولا لها أن تأخذ لشيء من النوافل لحج ولا لغيره وللمرأة أيضاً صداقها الآجل صدقة الفطر عنها وعن عبيدها .

قال أبو المؤثر ليس لها ذلك ومن غيره وإذا أيسرت فليس لها أن تأخذ من صداقها الآجل شيئا .

مسـألة :

قال في امـرأة لزمهـا دين أو كفـارة ليس لها أن تأخذ زوجها بصداقها لقضاء دينها ولا لكفارة يمينها إذا كان آجلا .

مسـألة :

وقال أبو زياد عن منازل الشيخ أنه سأل جهم بن صالح عن امرأة لها على زوجها مائة نخلة أواجب عليها الحج في المال ؟ فقال منازل نعم يا بني لترفـع إلى السلطـان حتى تأخذ من النخل وتبيع وتحج وقال أبو علي للمرأة أن تحج من صداقها وتقضي دينها وتشتري خادما قال غيره ليس تأخذ للدين .

مسـألة :

ما تقول ينقد الرجل امرأته ثم تريد أن تزيل ذلك إلى غريمها أو إلى غيره فقـد قال المسلمـون لا تزيـل شيئا من صداقها إلى غريم ما دامت في حباله إلا الحج أو فريضة أو خدمة الوالدين إذا كانا ضعيفين .

مسـألة :

ومن كتـاب فضـل وعلى المـرأة أن تأخـذ من صداقها الآجل لحجة الفـريضـة وللدين إذا كان عليهـا أو لمؤنة من تلزمها مؤنته من والد أو ولد أو غيره أو لصدقة الفطر عنها أو عن عبيدها إن لم يكن لها مال غيره .

بـاب (١٤)
في المرأة متى تستحق صداقها الآجل

سئـل عن رجـل تزوج امـرأة على عاجل وآجل كان أبو عبيدة يقول الآجل آجل حتى يتزوج عليها أو يتسرى أو تحتاج إلى خادم أو يموت وإلا فهـو آجـل حتى يموت قال أبو عبد الله أصحابنا يقولون ليس عليه يعجلها صداقهـا إذا تسـرى عليهـا ومن غيره قال وجـدت أنه قول أبي علي وبشير الشيخ وقد قيل إذا دخل بها ولم يكن سمى الآجل ما هو ولا حد له حدا فإذا دخل بها كان عليه تعجيل الآجل وقال من قال ليس لها أن تأخذ من آجلها شيئا إلى حد هذه الآجال ولو احتاجت إلى خادم ولا غير ذلك إلا الآجال المؤجلة .

مسـألة :

وإذا تزوج الـرجـل بالمـرأة ثم تزوج أخرى قبل أن يجوز بالأولى فلها الصداق ولو لم يجز بها إذا تزوج عليها قلت له فإنه لما أخذته فارق الأخرى فنرى أنه قد أزاح الأولى ولا يؤخذ بصداقها .

قال أبو الحواري قد قيل بهذا وقال من قال من الفقهاء إن لها صدلقها ولو فارق الأخرى زمن غيره قال محمد بن المسبح فإن فارقها قبل أن يقبض الأولى من صداقها لم يكن لها صداق عاجل وهو قول محمد بن محبوب ومن غيره قال وهذا معنا أنه إذا فارق الأخرى لم يكن للأولى صداق معجل من الآجل .

ومن غيره قد قيل هذا وقال من قال لا صداق لها عليه إذا تزوج عليها لأن ذلك له مباح وقال من قال إن تزوج بإذنها فأذنت له في التزويج فتزوج فلا حق لها عليه لأنه تزوج برأيها وإن تزوج بغير إذنها فعليه الآجل من صداقها وقال من قال عليه الآجل من صداقها ولو أذنت له في التزويج حتى تأذن له أن يتزوج امرأة بعينها فإن أذنت له أن يتزوج امرأة بعينها فتزوج لم يؤخذ لها بآجل صداقها وقال من قال يؤخذ لها بآجل صداقها إذا تزوج عليها كان ذلك بإذنها أو بغير إذنها كان الاذن لامرأة بعينها أو لغير امرأة بعينها فإن تزوج امرأة على زوجته ثم طلق الأولى ثم ردها في العدة فقال من قال الصداق للأولى التي طلقت وردت في العدة ولا صداق للآخرة لأن هذا ليس بتزويج وإنما ردها في العدة وليس للآخرة آجل صداقها وللأولى صداقها وقال من قال يؤخذ للأولى بالآجل[1] لأنه قد رد الأولى والرد بمنزلة النكاح ولو أنه لم يطلقها لم يكن للآخرة شيء وقال من قال يؤخذ بالآجل للآخرة ولا يؤخذ بالآجل للأولى إذا ردها وإن كانت الأولى ـ اختلعت إليه ثم ردها في العدة فالاختلاف فيه واحد وهذا آكد أن يكون للأخرى آجل صداقها ولا يؤخذ للأولى بآجل صداقها لأنها قد ملكت نفسها ثم رجعت فهي داخلة على الآخرة أيضا والأولى لم يكن لها في نفسها ملك .

وفي موضع فيمن تزوج امرأة ثم رد امرأة تبرت منه أنه إن ردها ردا أو تزوجها بعد إنقضاء العدة تزويجا فللأخرى صداقها وقول إذا ردها في العدة فلا تعجيل للأُخرى وإن تزوجها تزويجا في العدة أو بعدها فللأولى التعجيل .

(١) عن نسخة أخرى : للأولى والآخرة .

مسـألة :

عن أبي الحسن فيما يوجد عنه وسألته عن الرجل يتزوج على امرأته فلا تطالبه بآجل صداقها حتى تخرج هذه التي تزوجها ثم عاد أيضاً تزوج ثانية فطالبته هل يكون سكوتها في حين تزويج الأخرى حجة له قال لا يلزمه آجل حقها قلت فإن أذنت له أن يتزوج ولم تسم له امرأة بعينها قال لها أن تطالبه بحقها ما لم تسم له امرأة بعينها وتقول له تزوج فلانة وأنا لا أطلبك قلت له فإن قالت خذ فلانة سواء قال لها تأخذه بآجل صداقها[1] حتى تقول له خذ فلانة وأنا لا أطلبك .

مسـألة :

وسأل عن رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ثم تزوج عليها امرأة أخرى وطلبت الأولى صداقها كله قال ليس لها إلا نصف صداقها فإذا دخل بها كان لها عليه الصداق كله ومن غيره قال نعم وإنما ذلك الآجل ، وأما العاجل فلا سبيل له عليها حتى يؤديه إليها كله وقد قيل إذا تزوج عليها كان عليه أن يؤدي الحق كله لأن ذلك محله وليس يحجر الدخول عن ذلك والله أعلم بالصواب .

مسـألة :

وعمن تزوج على امرأته صبية لم تبلغ هل لزوجته أن تطلب إليه آجل صداقها ؟ فعلى ما وصفت فليس لها أن تطلب إليه آجل صداقها حتى تبلغ الصبية وترضى بالتزويج فإذا رضيت بالتزويج كان لها طلب الآجل فافهم ذلك .

(١) عن نسخة أخرى : حقها .

مسألة :

وقال أبو عبد الله في رجل تزوج صبية لم تبلغ ودخل بها ثم تزوج عليها امرأة فطلبت آجل صداقها فلم ير لها ذلك أبو عبد الله عليه حتى تبلغ .

مسألة :

وعن رجل له امرأة ثم ظهرت له امرأة أخرى فطلبت إليه آجل صداقها فإن احتج أنه تزوج هذه التي ظهرت قبل الأخرى ولم يصح ذلك فإن كل واحدة منهما تدعي بشاهدين أنه تزوجها قبل الأخرى ثم يؤخذ لها بصداقها الآجل فإن ورخت بينة الواحدة ولم تورخ بينة الأخرى جعلت بينة التي ورخت بينتها على تزويجه بها هي الأولى منهما .

مسألة :

من الزيادة المضافة قال أبو بكر أحمد بن محمد بن صالح يوجد في الأثر أن الزوجة إذا أساءت إلى زوجها وخالفته وعصته ولم تطعه ولم تخرج مما يجب عليها له من غير ضرر يلحقها في ذلك فقد قيل إنه لا يلزمه لها كسوة ولا نفقة حتى تنصفه من نفسها وقيل ما لم تخرج من بيته فعليه نفقتها وكسوتها فإن خاف على نفسه العنت وتزوج بزوجة ثانية خوفا من العنت فإنه يلزمه للأولى صداقها الآجل ولو احتج أن تطيعه ويتزوج عليها ولا صداق لها عليه فلن يزيد ذلك تعجيل صداقها والله أعلم .

بـاب (١٥)
في صدقات النساء إذا تقدم بعضهن على بعض

رجـل له امـرأة ثم تزوج عليهـا امرأة أخرى بجميع ماله وعلى ذلك أنكحـوه قال مسبـح لا تدرك الأولى شيئا قال هاشم إن كان الآخرة قضاها على قدر صدقات نسائها أو أقل من ذلك جاز قضاؤ ها فإن قضاها أكثر من صدقـات نسـائهـا أعطيت صاحبتهـا الفضـل من حقـه الذي عليه لها فإن قضاها ماله من بعد أن دخل بها فلما علمت الأولى طلبت حقها قال مسبح هذه معي مثـل الأولى يجوز لها ما قضيت قال هاشم في هذه مثـل قولـه في الأولى وهو رأيهما .

وقال هاشم إن وارثا وغسان قسما صداقا قد قبضته الآخرة بينها وبين الأولى وكانت الأولى لم يدخل بها وكان الزوج قد خرج وجعل الطلاق بيد أخيـه إن هي تبرت الأولى فقبـل أخـوه براءتهـا فعـاد المال إلى الآخرة التي قبضته ثم رجعت الأولى تطلبه فرد عليها لأنه كان عنها غائبا وقالت تبر يت من آجـل غيبتـه عني واضـراره بي قلت لهاشم فعلى رأي وارث وغسان إذا تبرت الأولى يعـود المـال إلى الـزوج أم إلى الآخرة ؟ قال إلى الآخرة لأنه منها نزع .

مسـألة :

رجل تزوج امرأة ثم ملك أخرى فطلبت الأولى مالها قال توفى مالها إذا تزوج عليها فإن لم يكن وفاء لهما أخذتا جميعا وإن لم يكن فيه وفاء ولم ترفع الأولى حتى يهلك أخذت كل واحدة بحصتها .

مسـألة :

وقـال موسى بن علي في رجـل تزوج امـرأة ويجعـل لها بحقها أربعين نحلة في قطعة له ولم تضرب النخل وسهى[1] ثم تزوج امرأة أخرى وعد لها تلك النخـل وجـاز الـزوج بها قال إن كان شرط لها عند عقد النكاح وجعل حقها في تلك القطعة فهو لها وإن لم يضر بها وليس للآخرة ذلك قال وكذلك ما جعـل من المـال عنـد عقدة المبـايعة من الحقوق فهو ثابت في المال الذي وضع فيه حتى يقضي صاحبه .

مسـألة :

وقال هاشم في رجل تزوج امرأة على مائة نخلة فمكثت معها ما شاء الله ثم تزوج امـرأة أخـرى على جميع ما يملك ويجوز عليها قال قالوا يقسم بينهـما نصفـين وقال بعضهم كل واحدة منهما بقدر صداقها بالحصة فإن كان تزوجهـا على ما يملك ولم تكن تعلم كم هووكـان أقـل من صداقهـا فلهـا كصدقات نسائها .

ومن غيره قال وقد قيل إذا كان ماله قيمة أربعة دراهم فصاعدا جاز التزويج وليس لها إلا ذلك وقيل إذا تزوج الأخيرة على جميع ما يملك جاز لها ذلك وكان صداق الأولى دينا عليه .

---

(١) عـن نسـخة أخـرى : حقهـا

بـاب (١٦)

في إزالة المرأة صداقها قبل أن تطلق وفيما يبطل عن الزوج الصداق

ومن جواب العـلاء بن أبي حذيفـة ومـا تقول فيما ينقد الرجل امرأته ثم تريد المرأة بيعه أو زواله إلى غيرها فقد قال المسلمون لا تزيل شيئا من صداقها إلى غيرها ما دامت في حباله إلا أن تحج فريضة أو خدمة للوالدين الضعيفين قال غيره حسن هذا لأنه قد تأتي حال يرجع إليه مثل أن تدخل عليـه حرمـة من زنـا أو غيره فيرجـع المال إليه وقد قيل إذا صار إليها كانت أملك به تفعـل ما شاءت فإن استحق ذلـك عليهـا لزمها ما استحقه عليها من ذلك ومن وجوه أخرى .

مسـألة :

وعن امـرأة أعطت ابنـا لها يتيما صغيرا على ما على ظهر زوجها قال ليس لها ذلك أن تعطي ما على ظهر زوجها ولا ما جاء من عنده لابنها لأنها إن افتدت إليه لم تكن أذهبت ماله .

ذكـر زيـاد بن مثـوبـه عن أبي عثـمان أنه ليس للمرأة أن تعطي بيتها أحدا مما ساق إليها زوجها .

مسـألة :

من الزيادة المضافة في امرأة قتلت نفسها فما نرى لها صداقا وقول لها الصداق لأن الصداق للورثة .

بـاب (١٧)

في عطية المرأة لصداقها العاجل والآجل وفي طلب الزوج ذلك إليها

وعن امـرأة أعطت ولـدا لها صبيا صداقها الذي على أبيه لها عاجلة وآجل قال أما العاجل فيثبت وأما الآجل فلا يثبت وأما ما رجعت فيه فهو لها لأنهـا أعطتـه ما لم يجب لها قلت فإن لم يرجـع حتى ماتت وطلب الـورثـة البـاقـون وقـالـوا عطيـة مجهولة قال أما العاجل فلا درك لهم فيه وأما الآجل فلهم ميراثهم منـه قلت فإن كان ولـدهـا الـذي أعطته بألغا قال إن قبل له الأب بالعـاجـل الـذي عليـه له وأبـرأته هي منه وأعطته ولدها كان له وإن كانت إنـما أعطتـه كذا ولم يقبل به الأب ولا أبرأته منه فليس هذه عطية وأما الآجل فلا تجوز له عطيته على كل حال .

مسـألة :

وعن امـرأة لها على زوجهـا صداق فوهبته لرجل فأشهد عليها وقبله ثم رجعت وقالت لم يحرزه هل لها ذلك قال نعم عطية الآجل لا شيء إلا للزوج .

مسـألة :

وإذا أعطت المرأة زوجها صداقها على أن يفعل كذا وكذا ففعل إن العطيـة جائـزة فإن أعطتـه على أن لا يفعـل كذا وكـذا فلم يفعل إن تلك عطية لا تجوز .

مسـألة :

وعن امرأة تصدقت بما لها على زوجها ثم لبثا زمانا ثم بدا لها من بعد ذلك له نشوز فأبغضت زوجها فأعطته مالا من مال نفسها على أن يطلقها ففعل ذلك لها فقال أما المرأة فقد ذهبت منه وأما ما أخذ منها فيرده عليها ولا يحل له أن يأخذ منها ما لم يعطها وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك وليس لها أن ترجع في ما أعطته عطيتها الأولى حيث أعطته وهي طيبة النفس بما أعطته لأن رسول الله ﷺ قال من أعطى عطية ثم رجع فيها فهو كالراجع في قيئه وهو خبيث يعني القيء خبيث .

مسـألة :

امرأة تركت صداقها لزوجها فلما حضره الموت أوصى لها بصداقها فإن كانت تركت صداقها لزوجها بلا مطلب منه إليها وطابت به له نفسها ثم أوصى به لها في مرضه فذلك لا يجوز لها لأنها من الورثة ولا تجوز لها وصية في صحة ولا في مرض ولا عطية عند الموت .

مسـألة :

وقال في رجل طلب إلى زوجته شيئا من مالها من الصداق الذي عليه أو من صلب مالها الذي لها عليه فأعطته إياه بمطلب منه إليها فأعطته إياه طيبة بذلك نفسها فخلا لها ما شاء الله ثم رجعت فيه قال لها ذلك أن ترجع فيه قلت والذي من صلب مالها سوى الصداق قال نعم والذي من مالها سوى الصداق إلا أن تعطيه شيئا من الصداق أو شيئا من صلب مالها من غير أن يطلبه إليها طيبة بذلك نفسها فذلك ليس لها فيه رجعة .

مسـألة :

عن أبي عبد الله في رجل توفيت ابنته فطلب إليه زوجها أن تترك لها صداقها فقال إنه قد ترك صداق ابنته وهو كذا يسميه كله ثم صح أنها كانت مطلقة أن له أن يرجع في الصداق الذي تركه من قبل أنه لم يكن مقرا بأنها كانت مطلقة .

مسـألة :

ومن تزوج امرأة على أن صداقها عليه مائة نخلة فتركت له خمسين نخلة بمؤنة بنيها وكسوتهم عندها فأقام عندها شهرا ثم طلقها فهذا شرط مجهول ويحسب له ما مان أولادها وتعطي الباقي ولكن لو تزوجها على نفقة بنيها كان جائزاً فإن طلقها بعد ثلاثة أيام ذهب ولم يلزمه من أمرهم شيء .

مسـألة :

وقال مسبح في رجل أعطته امرأته صداقها على الاحسان ثم لبثت على ذلك حتى ماتت فطلب الورثة الصداق إلى الزوج وقالوا أعطتك على شرط قال مسبح إن أقاموا بينة بأنه كان مسيئا إليها أخذوا الصداق منه وتابعه أبو الوليد فإن مات هو وقالت بعده أعطيته على الاحسان وقد رجعت عن ذلك قال أبو الوليد ومسبح لها ذلك بعد أن تقوم لها بينة أنه كان مسيئا إليها . وقال أبو الوليد رأيت موسى يكتب إلى العلاء أن من أعطاني عطية على نيته فليست شيء .

مسـألة :

وعن رجل طلب إلى امرأته صداقها فأعطته ثم إنه طلقها بعد ذلك

أو مات عنها وأشهد أنه طلبه إليها فقال إن طلبت في حياة زوجها ورجعت فيه كانت امرأته أو طلقها فلها صداقها بعد أن يقر أنه طلبه إليها أو تقوم عليه بينة عدل وإن طلبته بعد موت الرجل فأقامت بينة بأنها إنما أعطته بعد إذ طلبه إليها كان لها صداقها بعد أن تحلف يمينا بالله ما أعطته صداقها إلا تقية منه أن يسيىء إليها وهو رأيه فإن ماتت ولم تطلب إليه شيئا لم يكن لورثتها عليه سبيل ولو أقاموا البينة بأنه كان الطالب إليها .

مسألة :

وعن امرأة تركت لزوجها صداقها أو تصدقت به عند الموت قال لا يجوز ذلك في مرضة الموت .

مسألة :

وعن امرأة تركت لزوجها صداقها وأنه رد عليها صداقها في مرضة الموت قال لا يجوز ذلك .

مسألة :

قال محمد بن علي قال موسى بن علي في امرأة تدع لزوجها من صداقها وهي مريضة ثم تصح وتقوم من مرضها ثم تمرض وتموت ولا تذكر تلك العطية قال ليس بشيء وليس بعطية إلا أن يكون ذلك بحق أعطته عطية بحق .

مسألة :

وعن امرأة تقول إني وعدت زوجي أن أترك له كذا وكذا من صداقي

وعلى ذلك تزوجني وقد تركته له فذلك عندنا جائز له قلت فإن قالت وعدته ولم تقل على ذلك تزوجني فما نوجب ذلك على الورثة ومنه إن تركت له صداقها عند موتها بوجه يجوز له في الحكم فلا نرى له سعة في ذلك إذا علم أنها كذبت فيما قالت .

مسألة :

قال سعيد بن محرز قال موسى بن علي في امرأة قالت في مرضها إنه كان بيني وبين زوجي مواعدة في الصداق وقد وفيت له في وعده فأجاز ذلك أبو علي .

مسألة :

وقال إذا كان على رجل صداق لزوجته جاز له إذا وهبته له أو قايضته أو اشترته منه أو أبرأته منه وكذلك يجوز له من ورثتها بعد موتها وإن كان الصداق غير قائم ولا محدود وليس لها ولا لورثتها فيه حجة بقول أو يقولون بعنا أو وهبنا أو قايضنا بما لم نقبض أو نعرفه بعينه فإنه يجوز عليهم وإن كان مجهولا لأن أصل الصدقات مجهولة ولو أن امرأة تركت صداقها لزوجها وأعطته إياه وهو عليه لها ثم قالت إني أعطيته ما لم أره ورجعت في ذلك لم يكن ذلك لها لأنه قد جاء عن الفقهاء أنه لا يجوز ذلك وقال قد كان رجل من أهل منح قد باع لزوجته ثوبين بصداقها الذي عليه لها آجل فرفع ذلك إلى أبي الحسن فأجازه .

مسألة :

وقال قالوا في المرأة تترك لزوجها صداقها فإذا مات قالت إني تركت

له ما لم أعرف فقالوا لها الرجعة مع يمينها ما تركت ما عرفت ثم لها صداقها ولا تقطع حجتها إلا أن تقوم عليها بينة أنها عارفة يوم تركت ما تركت له من صداقها قلت أو ليس هذا مثل ما قضى الوالد أولاده ؟ قال هذه تركت لهم وهذا قضاهم قالوا له تذهب حجته عمن مات وهذه تجيء حجتها ولو مات زوجها والوالد الذي تذهب حجته هو الرجل يشهد لولده في صحته بشيء من ماله بحق يزعم له عليه ثم يموت الولد ويخلف ورثة فاحتج الوالد أني إنما أشهدت بهذا المال له بحق لي مني إليه وإنما حقه على عشرة دراهم فأنا لا أدفعها إلى ورثته وآخذ مالي فقال ليس له ذلك على هذه الصفة وإنما تكون له الرجعة والحجة إذا احتج أني قضيته ما لم أعرف فإن كان مع ورثة المالك عليه بينة عدل أنه قضى ما عرف فالمال لهم وإلا أخذ ماله وأعطاهم ما أقر لهم به من الحق قلت له فإذا كانت له الرجعة فإن كان أشهد بهذا المال لأولاده على هذه الصفة ثم مات أحدهم وله ورثة ثم احتج بهذه الحجة عليهم أتكون له الرجعة على الأحياء منهم والأموات ؟ قال أما الأموات فعسى ألا تكون لهم الرجعة على ورثتهم لأنهم قد ماتوا وماتت حجتهم ولعلهم كانت معهم بينة بأنه قضاهم ما عرف من هذا المال وأما الأحياء فله الحجة عليهم كما وصفت لك .

مسألة :

وقال موسى بن علي في امرأة أعطت زوجها صداقها وهو لا يعلم وأشهدت له وأعطت ابنها وهو صغير مالا لها ورثته من أخ لها فلما علم الزوج أنه قد أعطى الصداق تمسك به وأقبلت تقول طلبه إلى وأنا حامل وهو يقول لم أطلبه إليها قال العطية ثابتة إلا أن يكون طلبه إليها وعليها

البينة بأنه طلب ولابنه ما أعطى إن كان صغيرا فقد قال من قال يحرز له أبوه .

مسألة :

وأيما رجل خدع زوجته عن صداقها فأعطته إياه ثم طلقها فكان بعض الفقهاء قال لم تعطه ليطلقها فليرد عليها ما أعطته قال أبو عبد الله ليس عليه أن يرد عليها إلا إن طلبه إليها .

مسألة :

هاشم ومسبح عن رجل تركت له زوجته صداقها فلما حضره الموت قال إني كنت طلبت إلى امرأتي صداقها فأعطتني فاشهدوا أني قد رددته عليها فقال هو لها .

مسألة :

امرأة تركت لزوجها صداقها وأنه رد عليها صداقها في مرضة الموت قال لا يجوز لها ذلك .

مسألة :

ومن الأثر وأخبر ني محمد بن محبوب أنه كتب إلى موسى بن علي في رجل تزوج امرأة بصداق ستين نخلة ثم تركت له عشرين نخلة ثم طلقها من قبل أن يدخل بها كم تأخذ منه عشر نخلات أم عشرين ؟ قال محمد فأجابني موسى بن علي أن لها عشرين نخلة من الأربعين التي بقيت .

مسـألة :

وعن امرأة مرضت فقال لها زوجها لك على مائة نخلة ما تفعلي في أمري أو قال ما تفعلي فيها أو قال أحب الخلاص منها فقالت المرأة قد تركتها لك بحق لك على أو قالت بحق لك أو قالت بقيامك على قلت ما ترى يجوز هذا له أو لا يجوز شيء من جميع هذا ؟ فعلى ما وصفت فليس أراها هنا طلب فإن تركت له صداقها على ما وصفت لك في المسألة الأولى فقد برىء منه ونرجو أنه يتخلص بذلك وقد بلغنا عن بعض الفقهاء أنه قال ليس له أن يعرض لامرأته في مالها فإن كان تعريضا منه لهذا فعلى هذا القول هو مثل الطلب ولا يبرأ منه على ذلك وإن لم يكن تعريضا منه لها في ترك صداقها فقد برىء وفي بعض القول لا نرى ذلك بمنزلة الطلب فنرجو أنه قد برىء من صداقها والله أعلم .

مسـألة :

وعن رجل عليه مائة نخلة لزوجته طلب إليها في صحتها أن تأخذ منه خمسين نخلة وتجعله في الحل من بقية صداقها فوكلت المرأة من يقبض لها خمسين نخلة بالقيمة بمحضر من صلحاء البلد ثم لم يعلم الزوج أنها رجعت فيما تركت له حتى ماتت أو مات هو قلت ما ترى فيما بقي من حقها فعلى ما وصفت فإن طلبت الرجعة في حياته كان لها ذلك وكان لها صداقها تاما لأنه قد طلبه إليها وإن مات ثم طلبته لم يكن لها ذلك وقد برىء وكذلك أيضا إن ماتت المرأة ولن تطلب فقد قيل إن الرجعة لها في حياة الزوج قال غيره ومعى أنه في بعض القول لها هي الرجعة عليه وعلى ورثته وليس لورثتها رجعة عليه ولا على ورثته .

مسـألة :

عن أبي الحواري وعمن طلب إلى زوجته أن تعطيه شيئا من مالها فباعه وسلم الثمن إليها ثم رجعت فيه هل يكون لها رجعة وقلت أرأيت إن تمسك المشتري بالمال كيف يصنع الزوج بالمال حتى يتخلص فعلى ما وصفت فنقول إذا أعطت المرأة زوجها شيئا من مالها ثم لم ترجع فيه حتى أتلفه وزال من ملكه فليس لها فيه رجعة ويثبت له ذلك المال بطلب أو بلا طلب فإن رجعت في عطيتها والمال في يد زوجها كان لها الرجعة إذا كانت العطية بطلب منه إليها وإن أعطته شيئا من مالها بلا طلب لم يكن لها فيه رجعة .

مسـألة :

ومن حفظ أبي صفرة في المرأة إذا أعطت أباها أو أخاها ما على ظهر زوجها من مهر قال جائز قال أبو عبد الله نعم إذا كان حقها عاجلا فليس على الأب إلا قبول ما أعطت أو على الأخ قبول ذلك أيضا ولا يتم إلا حتى يحضر الزوج ويقر له به . وأما الأب فإن لم يحضر الزوج ولم يقر له فهو جائز له وأما الآجل فلا تجوز العطية فيه لأب ولا لغيره وإن حضر الزوج .

مسـألة :

فيمن قضى امرأته أو مطلقته حقها ثم طلب إليها تعطيه أولاده فأما في الصحة فإذا طلب إليها من بعد أن قبضته فأعطته من طيب نفسها فجائز . وكذلك المطلقة إن كان يعلمهم أنها إنما فعلته طمعاً برجعته أو خوفا من بليته أو تلجية إليه عن غيره ممن يرثها فلا تقدم على ذلك وإن كان يعلم

طيب نفسها له ولولده فلا بأس وأما في المرض فلا يجوز له ولا لولده ولا لغيره .

مسألة :

فيمن عليه لزوجة كانت له صداق وقد طلقها فبعث إليها رجلا ثقة فاستحلها له وأخبره أنها قد تركت له صداقها وأحلته منه ثم مات الرجل ثم رجعت فطلبته صداقها وأنكرت ذلك فإنا نرى أن حقها عليه واجب ولا يبرأ بقول الواحد وإن شهد بذلك عليها ثقتان ثم أنكرت وطلبت حقها فنقول إنه قد برأ مما أخبراه به الثقتان ولا يلزمه لها شيء قال عبد الله بن محمد إن كان هذا المطلب في طلاق بائن وقد انقضت عدتها فكما قال .

ومن غيره إن طلب في عدة يملك رجعتها وهو بمنزلة الزوج على قول وقول ليسه بمنزلة الزوج وأما قول الثقتين في البراءة فإنهما يدعيان قولهما ولا يكونان بذلك حجة في الحكم إذا أنكرت ذلك وإنما ذلك في البراءة إلا أن يشهدا أنها قد أبرأته من حقها ولا يذكران فعلهما فهو قال .

مسألة :

فيمن طلب امرأة يتزوجها على شرط أنها تترك له حقها كله بعد التزويج فلما تزوجها طلب إليها فتركته له ثم رجعت عليه أنه ليس لها عليه رجعة وعليها أن توفي له بما وعدت فإن جاز بها ثم مرضت وطلب إليها ترك

ذلك في مرضها فقيل ذلك سواء في المرض والصحة ومن قال لامرأته استوصي بي خيرا فأشهدت له بنصف صداقها ثم رجعت أبطلت ما أشهدت له به . قال أبو عبد الله لا أرى لها رجعة في ذلك إذا لم يكن قوله مطلبا منه أن تدع له صداقها .

بـاب (١٨)
في بيع الصداق والاقرار به من المرأة وورثتها

قال أبـو عبـد الله يجوز للرجـل أن يشتري من زوجته صداقها الذي عليه لها كما يجوز له إذا أعطته إياه فإن احتجت بالجهالة بالصداق وأنه غير واقف فلا حجة لها وقال لا يجوز بيعه ولا عطية لغيره ما لم يضمن الزوج .

مسـألة :

وعن رجـل قال لامـرأتـه إن شئت أحججتـك وتـركت لي صداقك فقالت نعم فأحججها فقال لا بأس هو له ولها حجها .

مسـألة :

ومن جواب أبي الحسن وذكرت في الرجل يطلب إلى زوجته أن تبيع له حقها وكان عليه لها نخل وأرض فأباعت له حقها بكذا وكذا نخلة أوفاها ذلك الثمن أو لم يوفها أيكون ذلك[1] بيعا جائزا ثابتا لا رجعة فيه لها ؟ فعلى ما وصفت فنعم هذا ثابت .

مسـألة :

امـرأة قالت في صحتهـا إن الصـداق الذي لها على زوجها فلان بن فلان هو لزيـد والصـداق بعضـه عاجل وبعضه آجل أترى أنه يثبت للذي أقرت له أم لا ؟ فإذا كان ذلك غائبا في ذمة الزوج لم أر الإقرار فيه يثبت إلا

---

(١) عـن نسـخة أخـرى : هـذا

في مقبوض قلت فإن قالت بحق له علىّ وليس هو له بوفاء أيكون هذا إقرارا يثبت في الحكم أم لا؟فإذا كان غائبا في الذمة لم يثبت فيه الاقرار لأنه معدوم والقضاء في المعدوم لا يثبت في الحكم وبالله التوفيق .

مسألة :

وسألته عن امرأة أقرت لرجل بحقها الذي على زوجها وهو غائب لا يدري أتقر له بحق أم لا يثبت له ما أقرت له به من حقها ؟ قال نعم .

مسألة :

ومن جواب أبي الحواري رحمه الله سألت عن رجل كانت له زوجة فتوفيت وكان لها عليه صداق نخل وجارية وحنطة فورثها هو ووالدتها وغيرها فأباعت له والدتها ميراثها من الصداق وجميع ما عليه ولم يقبض وأشهدت أنها قد استوفت منه الثمن وأباعت له بقرا وغنما ولم تحضر ولم تقف هي عليهن فعلى ما وصفت فأما الصداق الذي عليه فبيعها في ذلك جائز إذا عرفت كل الصداق إذا كان الصداق عليه لن تقبضها منه وكذلك الغنم التي عليه والحنطة التي عليه إذا كان معروفا عددها وكيل الحنطة فهذا البيع جائز ما لم يكن قد ميزه وإن كانوا قد ميزوا الغنم والحنطة والنخل فلا يجوز البيع إلا من بعد الوقوف عليها والنظر إليها والمعرفة بها وهذا إذا كان صداقها عليه فأما ما ورثت من الغنم والحنطة والنخل وغير ذلك إذا كان معروفا بعينه فلا يجوز بيعها حتى تقف عليه وينظر إليه وإن كانت قد باعت ولم تقف عليه ولم تنظر إليه ثم طلبت النقض فلها ذلك وإن لم تطلب النقض فلا يحل للرجل أكل تلك الغنم ولا النخل ولا الحنطة ولا شيء مما ورثت

حتى تقف عليه أو تكون عارفة به فافهم الفرق فيما كتبت به إليك وذلك إذا كان مائة نخلة ومائة شاة وهي عليه فهذا البيع فيه جائز إذا باعت له ميراثها من ذلك وأما إذا كانت للمرأة الميتة غنم ونخل قال ليسه على الزوج قد صار لها ونسب إليها فلا يجوز بيع هذا إلا بعد الوقوف عليه .

مسألة :

امرأة يكون لها على زوجها ألف درهم صداقا لها عليه فتقول قد جعلت هذا الألف الذي على زوجي لفلان بحق له علي هل يجوز له ذلك ؟ قال نعم .

بـاب (١٩)
ما يجوز لمن عليه صداق في ماله وما لا يجوز

وسألتـه عن رجـل شرط لامـرأتـه صداقها في موضع ثم إنه باع ذلك المـوضـع أو قضـاه امـرأة أخـرى وهي محاضـرة فقـال حفـظ عن أبي علي موسى بن علي رحمه الله أنه لم يكن يرى ذلك عليها جائزا ولو كانت محاضرة حتى يعلم أنها قد أتمت ذلك وقال غيره يجوز ذلك عليها .

مسـألة :

قال أبو عبد الله في رجل يتزوج امرأة على صداق في ماله فقال له أن يفعل في ماله ما يشاء وإنما يخرج عليه إذا تزوج على مال معروف بعينه .

مسـألة :

وقالا أرجو أنهما هاشم ومسبح في رجل عليه لامرأته صداق فأراد أن يقضي بنيـه من مالـه بدين عليه لهم[1] من صداق أو غيره أو أراد أن يقضي غير بنيـه من مالـه فطلبت المرأة صداقها وتقول وقف لي من مالك بصداقي ثم اقض من شئت قالا لها ذلك إذا خافت أن يتلف المال وقال أزهر بن علي ليس لها ذلك .

مسـألة :

وعن رجـل قضى امـرأتـه ماله عند الموت بحق وهو دون حقها وعليه دين قال يكون حقها قيمة ماله ثم تحاصص هي والغرماء في المال وأما قوله دون حقها فلم يسلم لها شيئا فيعرف .

(١) عـن نسـخة أخـرى : لأمهـم .

مسـألة :

ومن كان عليه صداق لامرأته نخل وله مال يقوم بصداقها فأراد الحج وتعلقت به وطلبت حقهـا فخشى أن يسلم مالـه إليهـا بحقهـا ويـرجع من سفـره فيـؤديـه وتتمسـك بماله وعليه عوله فخشى أن يصيبه نقص في طلب المعاش فإنه يرهن في يدها المال بصداقها .

بـاب (٢٠)
فـي قضـــاء الصـــداق

وعن رجل عليه لامرأته نخل من صداق عليه ولم يقضها النخل ولا أوصى لها بها وقضـاهـا مالـه بحق لها وماله أرض ومنازل ونخل وأرض هل يبرأ من النخل والحق الذي عليه أوحتى يوصي لها بالنخل بما عليه لها نخل ويوصي بالحق الذي عليه بعينه؟قلت فما عندي في كل هذا فإذا لم يكن ذلك عن رضاها فلا يبرأ من ذلك عندي وعليه أن يقر لها بحقها الأصلي إلا أن ترضى بذلك القضاء فإن ذلك نجيزه إن شاء الله إذا قبلت منه .

مسـألة :

عن أبي الحسن بن أحمـد ورجـل عليـه لزوجتـه صداق آجـل وأراد الخـروج إلى البحـر فاتفق هووهي على أن قضـاها نخلات بحقها وأشهد على ذلك شاهدا أو شاهدين وأبرأته من حقها ثم خرج إلى صحار ولم يتفق له ذلـك ورجـع إلى بلده فثمـر النخـل وكـانت في يده ثم أراد سفرا ثانيا أو خروجـا إلى الجهـاد وأصى وكتب وصيتـه ولم يوص للمـرأة بشيء فقـال له الشهـود للمـرأة فقـال قد اتفقت أنـا وهي وقد أعطيتها وخرج ثم رجع بعد ذلك ومات ما يثبت لهذه المرأة حقها الأول الذي تزوجها عليه أو النخل التي قضيت إيـاهـا لقضـاء الـذي قضـاهـا إياه ثابت لها وليس جواز الزوج مال زوجته بمزيل ذلك عنها والله أعلم .

مسـألة :

في رجـل قضى امـرأة مالا فلم ترض به ثم رجعت رضيت قلت هل

يثبت لها ذلك القضاء وهل يثبت ذلك القضاء بعد أن لم ترض به إن رجعت رضيت به وأخذته وإن لم ترض به فما يجب لها على الذي قضاها المال ؟ فإذا لم ترض انفسخ القضاء إلا أن يتمه المقضي من بعد أن لم ترض به فإن رجع فأتم ثم رضيت به من بعد ذلك جاز القضاء وإن لم ترض بما يجب لها برأى العدول لم يكن لها حجة عليه وإذا كان إنما يقضيها عن تراض منهما لا بحكم فحتى يتفقا على ذلك ويرضيا قلت وكذلك إن قضاها مالا في مرضه ومات ولم يغير ورثته ولم ترض به ثم رجعت رضيت هل يثبت ذلك لها إذا لم يغير عليها الورثة وإذا لم ترض به لم يثبت القضاء بعد أن قالت إنها لا ترضى بذلك القضاء قلت وإن كان الورثة لم يتموا القضاء قلت ينتقض القضاء ولو رجعت رضيت به فإذا لم ترض بالقضاء بعد موت المقضي فكان ذلك بما لها فيه الخيار إن انفسخ القضاء عنها حتى يتم لها الورثة وهم بالغون فإن أتموا لها الورثة تم وإن كان القضاء ليس لها فيه اختيار في قول المسلمين ثبت عليها وليس لها فيه رضى ولا سخط .

مسألة :

قلت له فرجل قضى زوجته قطعة له بحقها الذي عليه عاجل وآجل ثم أحلته من حقها هل تنتقل القطعة إليه بهذا الحل أم لا ؟ قال معى أنه لا تنتقل إليه لأنه إنما وقع على ما وقع عليه وليس عليه لها حق فإن قال قائل إن ذلك معلول لأن ذلك قضاء وقع على ما لم يحل عليه قال معى إذا قضاها ولو لم يحل عليه فقد ثبت القضاء ولا يحضرني فيه اختلاف إذا سمى آجلا سواء قلت له فإن كان الشرط في الآجل إلى أن يموت عنها أو تموت عنه أو يتزوج عليها أو أحد الشروط المحدودة مما يشبه هذا إذا قضاها قبل

أن يكون ذلك المشروط هل يثبت القضاء مثل الأول أم لا ؟ قال معى أنه إذا قضاها برأيه ثم ثبت مثل الأول لأن الأصل مجهول الأجل .

مسألة :

وقال في رجل كان عليه لامرأته صداق مائة نخلة ثم مات وخلف مالا خيارا وشرارا فطلبت المرأة من الخيار وقال الورثة نعطيك من الشرار قال تعطى من وسط المال قلت أما للرجل من المال خيار وشرار وليس له وسط ؟ قال تقوم نخلة من وسط المال ثم تعطى من المال على قيمتها من الخيار ما بلغت القيمة حتى تستوفى بقيمة مائة نخلة وسطا من ماله .

مسألة :

امرأة لها على زوجها مائة نخلة خيارا فأرادت أخذها لها وله نخل ليست بخيار أتأخذ خيار ماله أو يشتري لها نخلا خيارا ؟ قال أي ذلك فعل فهو جائز إن شاء أعطاها من ماله وإن شاء اشترى لها إذا أوفاها فليس عليه شيء .

مسألة :

وقال موسى بن علي في رجل تزوج امرأة على مائة نخلة فلما حضرته الوفاة أوصى لها بخمسين نخلة وكتبها قال موسى بن علي لها ما قامت به البينة قال موسى بن علي في رجل يكون عليه لامرأته بشهادة الشهود عند عقده النكاح خمسون نخلة فلما حضره الموت أشهد أن عليه لها مائة نخلة أو كان لها عبيد لم ينسبوا فنسبهم عند الموت بإقرار منه أن لها علي كذا وكذا قال إقراره ثابت .

مسـألة :

وصـل إلي كتـابـك فسـرني علم سلامتـك ذكـرت في أمر هذه المرأة وزوجهـا إذا تزوج عليهـا وصـداقها ووكيلها ونفقتها وكسوتها فأما الصداق فدين يؤخـذ به إذا دخـل هوزوجهـا وكيلها هما الداعيان للعدول حتى تأخذ حقها برأيه .

مسـألة :

عن أبي الحـواري وعن رجـل وفى زوجته حقها من الصداق فأرادت أن تشهد له أنها قد استوفت كيف تكون الشهادة منها واللفظ في ذلك حتى تثبت له بتلك الشهـادة فإذا شهـدت له أنهـا قد استـوفت صداقهـا عاجله وآجله الـذي عليـه لها وهي عارفـة به فقـد ثبتت هذه الشهـادة وإن سمت بصداقها كم هو فهو أثبت .

مسـألة :

رجـل حضـرتـه الـوفـاة فقال لامرأته هل تتركي لي نصف صداقك وأقضيـك بنصفـه فقالت نعم فقضاها بنصف الصداق وأبرأته من النصف البـاقي ثم توفى فرجعت في ذلـك وقـالت طلب إلي فليس لها إلا ما اقتضت وهو رأيهما .

بـاب (٢١)
في شـرط الخيـار في الصـداق

واعلم أنـه قد يثبت في صداقـات النساء ما لم يثبت في غير ذلك من الشراء والعطاء لأن المرأة قد نكحت على ذلك فإن تزوجها على مائة نخلة منبهمـة فلهـا مائـة نخلة وسطـة برأي العدول وإن تزوجها على مائة نخلة خيـارا فلهـا مائـة نخلة خيـار من خيـار نخـل البلد الـذي يقضي منه وإن تزوجهـا على مائـة نخلة خيـارا من ماله فهي مثل الأولى تنظر العدول مائة نخلة خيار ماله فلها مائة نخلة خيار ماله لا تعدو عن ذلك وفي موضع وقوله خيـار ماله ومن خيار ماله فهو سواء ولها خيار تأخذ خيار ماله من النخل شيئـا شيئـا حتى تستـوفى فإن كان في الخيار الأول وفاء لم يتعد وإلا فأخذت خيار المال درجة درجة حتى لا يبقى من المال ما لا يجوز في القضاء فإذا بقى من المـال ما لا يجوز في القضـاء وبقى لها شيء نظر ألى أوسط خيار ماله ثم قضيت عليه من النخل أو بقيمة من غير النخل إن لم يتفق نخل .

مسـألة :

وعن رجـل زوج ابنتـه على نخـل وشـرط أنهـا جيد الجيد من الخيار فهذا عندنا يكون خيار الخيار من الخيار لأن الجيد عندنا مثل الخيار .

مسـألة :

وقيل في بعض آثار المسلمين أن الخيار من النخل في شرط الصدقات أفضل من الكرم .

مسـألة :

من الـزيـادة المضـافة من الكتاب المجموع من جواب أبي الحواري قلت ومـا تقـول إن كان لها شرط من خيـار ماله ما ترى الخيار عندك النخلة الكـريمـة رخيصـة الأرض أم غالية الأرض رخيصةالفرع؟فأقول إن الخيار كرم الفرع ولا أنظر إلى رخص الأرض ولا غلائها إلا أن هذه المرأة إن قيل لها تأخذ هذه النخلة كريمة الفرع رخيصة الأرض أم غالية الأرض رخيصة الفرع فما اختارت من ذلك كان لها برأى العدول والخيار للمرأة ليس للورثة .

بـاب (٢٢)

في صفة قضاء الصداق من النخل ومن كم من موضع ومن أين يكون

عن أبي الحسن قلت له كيف تقضى الصـدقـات من النخـل قال الـذي عرفنـا أنـه إذا كان في نخل الرجل ما يقضى برأسه من ثلاثة مواضع وقـال من قال من أربعـة مواضـع قضيت المـرأة من النخل برءوسـها وإذا لم يكن كذلك نظر في ذلك وأخرجت الكريمة والساقطة العوانة وما لا يجوز في القضاء مما لا يجوز في القضاء مما لا يراه العدول قضاء ثم يجعل نخلة جيدة ونخلة وسطـة ونخلة دون ذلـك فيكـون عن ثلاث نخـلات ولا تقضي الكـريمـة عن رأسهـا ولا الدونة عن رأسها فإذا لم يكن كذلك نظر العدول إلى نخلة دون يرون أنهـا قاضيـة ثم يقضـون عليهـا فيجعلون مكـان النخلتـين والثـلاث والأربـع ولا يجاوزون بالنخلة أكثـر من أربـع نخلات ويجعلون النخلتين مكان النخلة والنخلة ونصف ونخلة وربع مكان النخلة ويجعلون النخلتين مكان النخلة والنخلة ونصف ونخلة وربع مكان النخلة وعلى نحو هذا عرفت منه على معنى قوله .

مسـألة :

قال أبـو الحواري: عن أبي المـؤثـر أن المرأة تقضى صداقها من ثلاثة مواضـع من الخيـار ثلث ومن الـوسـط ثلث ومن الـوكس ثلث وإن كان في موضـع نخـل قاضيـة برءوسـهـا تعـد عدا قضيت نخلْ ذلك الموضع حتى يستوفى ولم يفرق عليها القضاء وإن كان في موضع ليس فيه ما يعد برءوسه قضيت من كل موضع ثلثا بالقيمة من الخيار والوسط والوكس هكذا حفظنا .

مسـألة :

قال أبو عبد الله في قضاء الصدقات الوسط إذا وجد في نخل الرجل نقصا عن رءوسها في ثلاثة مواضع أو أربعة لم يكن له أن يجاوز بالقضاء إلى غير هذه المواضع مما فيه زيادة أو نقصان وإن لم يوجد ذلك فله أن يقضى مما يراه العدول النصف مما هو فوق الوسط ويزيد فيه العدول والنصف مما هو دون الوسط ويزيد عليه العدول حتى يستوفى ولا تأخذ المرأة دون الوسط كل صداقها ولو ضوعف لها ولا لها أن تأخذ فوق الوسط كل صداقها ولو زاد العدول في قيمته قال وكذلك الحي إذا كان في ماله ما بقى من النخل عن رءوسها فإن لم يكن فيه وفاء أو في شيء مما بقى برأي العدول قال وليس للعدول أن يقضوا في الصداق إلا ما يغل ويحمل .

مسـألة :

وقال في رجل كان عليه لامرأته مائة نخلة صداقا لها عليه ثم هلك وأراد الورثة أن يقضوها من القرية من سوى مال الهالك قال تقضى من مال زوجها الهالك نخل وسط من ماله من حيث شاء الورثة من ماله نخل وسط برأي العدول وإن طلقها وأراد أن يقضيها وهو حي قائم فقضاها من بلده إن شاء من غير ماله نخل وسط برأي العدول إلى أربعة مواضع .

مسـألة :

فإذا حضر القضاء قام بذلك العدول من أهل الفضل وقضوها نخلة وسطا من أي نخلة كانت من أنواع النخل إذا كانت نخلة مما له الثمر ونظرنا في الصداق الذي يعد للمرأة بحقها من مال زوجها وما قالوا به يعد لها

بالقيمة فإنما ينبغي أن تكون القيمة في كل موضع مستوية الثمن فليس أن النخل استوت ولكن استوى الموضع في تقايسه وغلائه أو رخصه فينظر من كل موضع نخلة وسطا يرى أنها قاضية ثم ينظرون ثمنها في موضعها ثم يعدون النخل من ذلك الموضع وكل نخلة كانت مثل تلك النخلة الوسط فهي عن رأسها وكل نخلة زادت على ذلك أو نقصت حسبوها بقيمتها ومثل ذلك لو أن امرأة كان لها على زوجها عشرون نخلة وله عشرون نخلة إذا وقف عليها العدول لسدادها مستوية وسطا قاضية برءوسها وكلها في مواضع يجوز منها القضاء فقضوها إياها ثم نظروا فإذا كل عشر منها في موضع من القرية فعشر في موضع نفيس يزيد في ثمنه الطالب أو من نوع يرغب الناس فيه ويزيدون في ثمنه فإن كان النوع الآخر أكرم منه كان ثمن هذه العشر ألف درهم ونظروا العشر الأخرى وهي عند العدول أفضل وأجود في القضاء إلا أنها ليست تتنافس كما تتنافس الأخرى فنظروا ثمنها في موضعها فإذا هي تسوى مائتي درهم هل ينبغي لهم في العشر التي بلغت ألف درهم في المنافسة من بعد أن رأوها قاضية برءوسها أن يرجعوا يحملون ما طلع من ذلك على الطالب الذي يقضى الصداق وهذه النخل التي تسوى مائتي درهم هل ينبغي لهم من بعد أن رأوها قاضية برءوسها أن يرجعوا يضعفوا عليها فهذا مما يدل أنه إنما يقصد بالقضاء النخل الوسط ليس إلى الثمن وللمرأة ومن له الصداق لا لهم قيمة ولا دراهم إنما لهم النخل إلا أن العدول احتاجوا إلى ذلك لأن النخل والأرض تختلف عليهم في الدون منها والغالي وزيادة بعض النخل على بعض ولا يجدون الوسط جميعا فيرجعون إلى القيمة وعرفوا قيمة النخلة الوسطة التي عرفوا أن يكون القضاء عليها ثم أخذوا قيمة الصداق على تلك الدراهم وإن نظروا قيمة

العليا من النخل وقيمة السفلى وقيمة الوسطى ثم جمعوا ثمنهن جميعا ثم أخرجوا ثلثه وهو معنا وجه وقد أخذوا قيمة الوسط .

وقيل عن محمد بن محبوب رحمه الله أنه قال إنما ينبغي أن يقضي العدول الصدقات بالقيمة فيقومون النخل بالاجتهاد في موافقة العدول فإذا كانت النخل لها ثمن غالي قوموها على قدر صحة النخل وغلائها في القرية وإذا كانت النخل متضعة الثمن حطوها من قيمتها ما يرون ولا ينبغي لهم أن تكون قيمتهم واحدة في الرخص ولا في الغلاء وكذلك في الأرض إذا قضوها على نخل نظروا في القيمة على قدر رخص الأرض وغلائها لهم في ذلك وقد وافقنا بعض هذا غير أن النخلة الوسط التي تكون عليها قيمة الصداق إنما تقوم على أنها صحيحة وأما المال الذي يقضي منه فإنما يقضي بقيمته في ذلك اليوم كان صحيحا أو مريضا أو غاليا أو رخيصا وإن كان لهذه المرأة على زوجها نخل خيار فإنه ينظر خيار نخله في بلدها ثم تقضى مثلها من ماله وإن كان لها نخل خيار فلها وسط الخيار لأن الخيار يتفاضل والوسط من ذلك أعدل وهو أن ينظر خير نخلة في بلدها ثم ينظر نخلة ثانية خيار يقول العدول إنها خيار وما كان دونها فهو خارج من الخيار ثم ينظرون نخلة ثالثة يقولون إنها معهم خيار وهي عندهم وسط الخيار فيما بين خيار الخيار والنخلة السفلى التي من أسفل الخيار ثم تقضى على تلك النخلة الوسطى إن أمكن بالنظر وإلا فعلى قيمة تلك الوسطى أو ثلث قيمة تلك الثلاث النخلات وقيل إذا كان الزوج ميتا فللورثة أن يقضوها في بعض قول المسلمين حيث أرادوا من ماله ويكون ذلك من موضعين أو ثلاثة أو أربعة وإن كان للميت قطع يمكن ذلك منها ولا تلجأ إلى طرف من البلاد ولا إلى نخل لا يشرعها الماء ولا موضع غائب .

قال أبـو سعيـد قد اختلف في ذلـك قال من قال ليس لهم أن يفـرقوا عليهـا مالهـا فوق موضـع إذا وفي لها حقهـا وقـال من قال لهم أن يفـرقوا في موضعين وقال من قال ثلاثة وقال من قال أربعة ولا نعلم أنه قيل أكثر من أربعة .

مسـألة :

أحسب أنه عن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر وعن رجل تزوج امرأة على عشرين نخلة خيار ماله وليس له مال ولا أرض قلت كيف الرأي في ذلـك أو كان له خمس نخـلات فعلى ما وصفت فهـذه تقضي الخمس النخـلات ينظـر خيـار النخلات ثم تقضى الباقي على قيمة خيار ماله وإن كن كلهن خيـار نظـر خيـارهن لأن الخيار يتفاضل ثم يقضي على ذلك ثم يقضى على قيمة خيار ماله .

مسـألة :

أبو سعيد في صفة نخل القضاء قال وسط الوسط إن لم يكن لهم سنة وإن كان الشـرط خيـار فلها وسط الخيار قال وتقضى النخلة الكريمة الخيار عن ثلات بقيمتهـا ولا يعـد وفوق أربع فإن كانت تسوى فوق أربع أضيف إليهـا نخلة تسـوى ثلث وقضيت هاتين عن ثمان قال وليس عليه أن يقضي من نخله من البسـاتـين المعمـورة ولا بسـاتـين البيت إلا أن لا يكون له إلا ذلك فإن شاء قضى منها وإن شاء اشترى نخلا قواضى ويحكم عليه بذلك قال وليس عليها هي أن تأخذ عواضد إلا أن ترضى ذلك .

بـاب (٢٣)

ما يجزى وما لا يجزى في قضاء الصداق ومتى لا يجوز القضاء

قال وليس للعدول أن يقضوا في الصداق إلا ما يغل ويحمل قلت فإن كان تحمل كل نخلة عذقا قال لا تقضى ولكن حتى يكون نخلا يحمل أكثر من ذلك .

مسـألة :

وإذا تزوجهـا على نخـل فليس لها من النخل عزبة فانية ولا جائحة ولا فسلة مأكولة تنالها الدواب والأيدي من الأرض .

مسـألة :

جواب محمد بن الحسن في رجل حكم عليه بصداق لامرأته وليس له مال فأرفـده أقـاربـه نخـلات مما قيمتـه درهمين إلى ثلاثة قلت هل يجوز أن تجمع النخلة والنخلتين والثلاث فيجعلهن عن نخلة وتقضى المرأة فعلى ما وصفت فنعم يقف عدول البلد الـذي يكـون منـه قضـاء هذا الصداق من النخـل على هذه النخـل فإن رأوهـا مما تستحق القضـاء لا عوان جائحـة لا ثمـر لها ولا صرمـة مأكـولـة بعيـد خيرهـا فإن كانت مما تستحق في نظـر العـدول عن رءوسهـا قضـوهـا وإن كانت مما يلزم فيه أن يجعل الثلاث عن نخلة والأربع عن نخلة كان ذلك من عدل القضاء معهم في بلدهم فذلك جائـز وإنـما يقضى كل أهـل بلد على سنة قضاء بلدهم بنظر عدولهم وإنما ينظـر في قضـاء صدقـات النسـاء إلى نخـل تكـون لها غلة وثمرة وأما نخل

لا ثمر له وإنما ثمنها قيمة جذوعها وإنما يلتجى فيه صاحب الحق إلى خسة النخل وجودتها كان لأهل العدل النظر في ذلك ولا يقيموا بفعل إلا ما يعلمون منَ حسن نظرهم أن النخلة تستحق القضاء في بلدهم على ما قد مضى من قضاء صدقاتٌ النساء معهم .

مسألة :

ومن جواب أبي الحواري وعن امرأة أراد وصي اليتيم أن يقضيها صداقها من مال الميت وذكر النضج في النخل ولم يقع في ذلك المال في النضج شيء هل يجوز قضاء صدقات النساء في ذلك الوقت فنعم يجوز قضاء النساء الصدقات في ذلك الوقت حتى يكون النضج هو الأكثر في النخلة التي تقضى المرأة .

مسألة :

قلت فهل للنخلة قيمة دراهم معروفة قال لا .

مسألة :

يوجّد عن أبي الحواري إجازة قضاء الصداق إذا عرفت النخل بألوانها حتى يغلب عليها النضج والقسم عندى مثل ذلك إلا أن يكون الورثة بالغين وتراضوا بذلك جاز ولا فساد في ذلك .

مسألة :

من الزيادة جواب أبي الحسن فيمن أوصى لزوجته بأربعين نخلة

بحق عليه لها وليس هو لها بوفاء وشهدت البينة أنه تزوجها على مائة نخلة مرسلة فزعمت أنها تركت له المائة أن تكون هذه الأربعين خيارا وإنما تقضى كما أوصى لها على قضاء الصدقات تعد لها في بلدها قال غيره هذا إقرار بحق ولا يجرى مجرى الصدقات إلا ما أقر أنه من الصداق ولكن يكون لها أربعون نخلة وسطة في ماله على سبيل الوصايا والاقرارات لا على سبيل قضاء الصدقات .

بـاب (٢٤)
في صـــفة الشـــرب للصـــدقـات

وقال أزهر بن محمد ومسبح في شرب النخل أن يكون من ضرب من ناحيـــة النخلة إلى ناحيـــة الأرض ثلاثـــة أذرع يدور بها قال مسبـــح قال سليمان بن عثمان ينظر العدول أوسط شرب أهل البلد فتعطى مثله .

مســـألة :

وإن كان في شرط النكاح أن شرب النخل من فلج كذا وكذا وكانت النخـل التي قضيت أو شيئـا منهـا شربها من غير ذلك الفلج نظر العدول ما يحتـاج إليـه هذه النخـل من الشرب من الفلج الذي يشرعها فكان لها مثل ذلـك من الفلج الـذي كان عليـه الشـرط ثم أعطيت قيمتـه من هذا الذي يشرعها إذا كان الآخر لا يمكن أن يسقيها وكذلك إن كانت النخل بشربها ولم يكن لصاحب النخل ماء في شيء من الأفلاج أو كان الماء سهاما يطغى فإن العـدول ينظـرون قيمـة النخـل بشربها ثم يكون القضاء على ذلك . وينظـرون عنـد قطع الشرب فإن كان محل قـد نقص منه الماء أو خصب قد طغى الماء فيه فإن النخل التي قضيت بشربها وريها من مال صاحب النخل الذي قضاها وذلك في ماله فإذا كان الماء وسطاً من ذلك رضمت النخل ثم أخرج لكل نخلة ثلاثة أذرع يدور بجذعها ثم تسقى شربة أو شربتين حتى يعلم أنها قد ترطبت أرضها ثم تترك من بعد أن تشرب إلى آدها وما يسقى مثلهـا ثم يسـاق إليهـا المـاء في وقت معـروف يقلب إليهـا من الاجالة التي تشـرب منهـا جميـع تلك النخـل ويساق الماء حتى يدخل النخل وقد تكون

الأفلاج مختلفة فإن كان فلج كثير الماء جعل في كل أجيل ثلاث نخلات وأكثر على ما يرى العدول ويكون بين كل أجيلين ساقية وإن كان الماء قليلاً فيختلفان ونخلة في أجيل فإذا دار الماء بأجيل النخلة فإن من المسلمين من قال إذا ضرب الماء من وسط الأجيل إلى كعبى الرجل ومنهم من لم يجعل له حدا وهو رأي موسى بن علي رحمه الله إلا ما رأى العدول مذ قلبا الماء إليها من الاجالة العليا إلى أن يروى آخره كم هو من أثر فيقطع ذلك لها ويكون هو شربها وقال من قال تسقى شربتين آد ليلا وآد نهارا ثم تعطى النصف من ذلك .

مسألة :

وعن أبي علي في ما يوجد عنه وعن رجل تزوج امرأة على صداق مائة نخلة من قطعة مسماة وشربها من الماء من دور مسمى فإن يكن النخل مشتركة ولم يعدها لها إلا أنه يسمى بها من هذه القطعة فرأى إن كل شيء مات منها فمنه ولها وفاء حقها وإن كان قد نزعها لها فما مات منها فمنها وأما الشرب فإنها تسقى آد ليلا وآد نهارا ويقف فيه عدلان فما رآيا أنه ري النخل فعلى ذلك تسقى ثم تضم الشربتان فيطرح من ذلك النصف ويثبت النصف فهو شرب النخل وإنما يقطع الشرب إذا كان الماء وسطاً وأما العواضد فإذا اعتدت وهي تشرب على مساقي تكفيها وتصلح عليها فلا شرب لها إلا أن يكونوا شرطوا عليه عند العدد شربها وأما ما تشرب من جانب فليس له إلا شرب جانب إلا أن يكون له أرض بحوض له فيها وقدر له على الأرض فله أن يحوض لها .

وذكرت الفحل فله شربه إذا كان في موضع تشرب وذكرتم كم يكون في كل أجيل فإنما ذلك ينظر في كثرة الفلج وقلته وما يحتمل من ذلك وحوض النخلة ثلاثة أذرع من ضرب الماء إلى ضرب الماء وسألت من أين يكون حساب مايقطع للنخل من الشرب فيكون من الاجالة ويربطها الذي عليه الشرب منها ويعطيه الماء ومن ثم يصرفه عنه وسألت إن لم يكن القطع للشرب كيف تشرب إلى أن يمكن ذلك فتكون بحياضها التي ينبغي أن يكون فيها القطع برأي العدول إلى أن يمكن القطع .

باب (٢٥)
في الشـــرب في الصـــدقـات

ومن جامع ابن جعفر وإذا تزوج الرجل المرأة على نخل بشربها فسواء قال من الماء أو لم يقل لأن شربها من الماء فإذا عدت النخل وعرفت كان لها شربها من الفلج الذي يشرعها وتشرب منه وقال من قال إذا تزوج الرجل المرأة على نخلة فهي لها بشربها وإن لم تشترط الشرب .

قال غيره وجدت لئلا يدخل الضرر عليها ولم نعلم أن أحدا من فقهائنا الذين شهدناهم أخذوا بذلك .

وأما الأرض فإذا تزوجها على مائة نخلة أو أقل أو أكثر فهي بأرضها ولو لم يشترط الأرض وليس عندنا في ذلك اختلاف .

مسـألة :

وإذا تزوج الرجل المرأة على مائة نخلة فقال من قال إن لها المائة نخلة بأرضها وشربها وقال من قال لها الأرض وأما الشرب فلا حتى يتزوجها على مائة نخلة بشربها .

مسـألة :

وقيل في الصدقات إذا شهد فيها بنخلة وشربها فلا يثبت الشرب حتى يسمى شربها من الماء .

وقال من قال ذلك جائز والشرب لا يكون إلا من الماء وهو ثابت .

مسـألة :

وعن شرب صدقات النساء من الماء قال يعطيهن بقدر أموالهن فالماء ميراث كميراث المال .

مسـألة :

أبـو علي فيمن قضى امـرأته ضاحية تزرع وبشربها من الماء من خمس عشـرة فطلبت المـرأة شرب الضـاحية السنة كلها وقال الورثة إنما نسقي لك كسقى الضـواحي إذا زرعت فلهـا شرب الضـاحية على ما قضاها الرجل فإن أحبت أن يقطع لها شرب ساقوا الماء إلى القطعة وحضروا العدول فكما كان سقيها في الورز وعرف ذلك أخذ به وذلك في الوسط من الفلج .

بـاب (٢٦)

في الشرب إذا كان القضاء أقل من الصداق أو أكثر وفي النخل العاضدية

وإذا قضيت المرأة خمسين نخلة عن مائة نخلة فليس لها إلا شرب الخمسين التي قضيتها ونحب أن يقضيها العدول يوم القضاء هذه الخمسين نخلة بشربها من مائة نخلة بشربها وكذلك إذا قضيت مائتي نخلة عن مائة نخلة فإن قضيت مائتي نخلة عن مائة نخلة بشربها فلها شرب المائتي نخلة وإن قضيت نخلاً عاضدية أو نخلا لا شرب لها فلها الشرب لذلك تصنع به ما أرادت .

قال أبو الحواري يوجد عن محمد بن محبوب رحمه الله أن النخل العاضدية إذا كان الماء يجرى في أصلها على قدر آد البلد إذا كانت على ثمانية أيام وهو آد البلد قضيت هذه النخل وليس لها شرب وإن كان الماء يجرى في أصلها على أكثر من آد البلد فلها شربها وقال لي نبهان ينظر العدول فإن كانت قاضية بالأصل الذي هي فيه بشربها قضيها يقال لها إن شئت فخذي هذه النخلة عن نخلة بشربها وإن شاءت ضوعفت عليها من النخل كما يرى العدول فإن شاءت تأخذها عن نخلتين فأكثر ولها شربها وإن شاءت أن تأخذها برأسها ولا شرب لها .

مسألة :

قال عمر بن محمد سألت عمر بن القاسم عن رجل لزمه صداق أربعين نخلة فلم يجد العدول في ماله قضاء فضعفوا أربعين نخلة حتى

قضوها خمسين نخلة عن أربعين وعلى الرجل شرب الأربعين نخلة فطلب الـذي اقتضى النخـل أن يأخـذ شرب خمسين نخلة وكره الذي قضى ذلك وقال آخذ شرب أربعين نخلة وعنه أن لزمه أربعون نخلة .

فكان في ماله ثلاثون نخلة رأى العدول أنها مكان أربعين نخلة لحال كرمها فطلب الرجل أن يأخذ شرب عشر نخلات فالذي معى وهو كان رأي أبي علي رحمه الله في مثل هذا أن عدده منتقض إذا تنازعوا وكره الذي عليه الأربعـون أن يسقى الخمسـين فعليه أن يعد لهم أربعين بشربها قضاء برأي العدول وإن لم يجد نخلا برءوسها عند العدول فكل شيء عدده وضعفوه أن يشترطوا أنه بشربه حتى يقضوها ما بلغ خمسين أو أقل أو أكثر بشربها على ما يروا وفـاء الأربعـين بشـربهـا ولا تقضى نخـل بلا شرب ولكن تقضى ما قضيت بشربه على ما يروا أنه وفاء وعدل عن الأربعين بشربها .

وكـذلـك إن أعطى ثلاثـين نخلة عن الأربعـين نخلة فإن كرهت الثـلاثـين بشـربهـا عن الأربعـين بشـربها إنه منتقض فإما أن تعطي أربعين بشربها فذلك إليه برأي العدول وإن لم يوجد له أربعون بشربها إلا نخل كرم رجع العدول فعدوا له ما رأوا ثلاثين أو أقل أو أكثر بشرب ماء عدوا له عن الأربعـين وشـربهـا وشـرطـوا ذلـك حتى يوفوه ما يوفوه ما رأوا عن الأربعين وشـربهـا فلا يزاد عليـه شرب إلا ما قضـوا ويكون بشرط هذا كان رأي أبي على رحمه الله .

قال عمر بن القاسم وهو رأينا أيضا .

ومن غيره قال هذا قوله حسن وله نظير في الآثار قال من قال إن عليه

شرب أصل الأربعين قضاء العدول من ماله خمسين أوعشرين فعليه شرب أصل الأربعين وقال من قال عليه شرب ما خرج عدده في قضاء العدول كان قليلا أوكثيرا أكثر من الأربعين أوأقل وقال من قال إن كان القضاء أكثر من الأربعين أوأربعين فعليه شرب ما وقع عليه العدد وإن كان القضاء أقل من أربعين كان عليه شرب الأربعين .

مسألة :

وعن رجل أوصى لزوجته بمائة نخلة خيار بأرضها وماء رءوسها فقضاها العدول ثلاثمائة نخلة عن المائة التي أوصى بها فطلبت ماء رءوس الثلاثمائة هل لها ذلك ؟ قال إن كانت اشترطت الشرب فليس لها إلا شرب المائة نخلة وإن كان ماء رءوسها فهي تستحق ماء الثلاثمائة نخلة التي قضيت .

قلت فإن كان نخل القرية فيه بادي وحاضري فطلب الورثة أن يطرح عنه ماء البادي منهما هل لهم ؟ قال نعم .

بـاب (٢٧)
في الشـــرب إذا كان المـــاء تبعـــا للنخـــل

جواب محمد بن محبوب وعن امرأة صح لها على زوجها صداق مائة نخلة بلا شرب في بلد مثـل اليمـه ومن صار له مال أخـذ له شربـا ولزوجها أولاد يتـامى طلب وليهم أن يأخـذ نخـلا بلا شرب وقـالت هي النخـل في البلد لها شربهـا وقـد كانت باعت من مال زوجهـا نخـلا فقبضت الثمن وذكـرت أنهـا قضتـه في دين على زوجهـا بدعـوى أهـل الـدين ولم يصحوا وباعت ثورا له وهو في يد المشتري قد استعمله وزجر عليه وهو اليوم أفضل ثمنـه من يوم باعـت المشتري الثور والنخل من صداقها كان صح لها يومئذ صداق لآخـر عليـه ولا صح لها ثور وعلى زوجها ديون وماله يعجز عن مائة نخلة والديون فإن كانت باعت النخل والثور برأيها بلا رأي الحاكم فلا يجوز بيعها إلا أن تكون وصية لليتامى فيجوز بيعها للحيوان وأما النخل فلا يجوز بيعها إياها إلا أن تكون وصية لأداء دينه لغيرها وأما دينها فليس بقاض بما تلف من المال ولكنه يرد ثم تعطى ما صح لها من صداق برأي المسلمين وأما غلة البثـور فليس على المشـتري رده لأنـه كان ضامنـا فلا غلة عليـه وأمـا تحاصهـا الـديـان فإن نخـل الصـداق يقـوم قيمة البلد ثم ينظر كم الديون البـاقيـة ثم يتحاصصون فيما وقع للصداق أعطيت به نخلا من مال زوجها ويأخـذ أهـل الـديون ديونهم وأما الشرب فأما إذا كان ماء الفلج مثل اليمه للمال فكل من كان له مال كان له ما تستحق النخل من الماء وإنما ذلك الماء للمال وأما الذين باعت لهم الثور والنخل فإنها ترد عليهم ما أخذت منهم من الثمن فإن تلف ضمنت قميته يوم تلف .

مسـألة :

وعن امرأة تزوجت بنخل على شرب فلج الماء تبع لصداقها أرى لها شرب نخلها الذي شرط لها .

مسـألة :

وفي جواب من أبـي مروان إلـى أبي جابـر إني كنت سمعت أن من شرط عليه شرب من نهر ليس يقسم على المال وهو على الرءوس فقد كان تجزى قيمة الشرب ثلث قيمة النخل هكذا كنت أسمع .

وفي جواب آخـر وقلت إن كان نخـل الـرجـل على فلج يقسم على الـرءوس وللمـرأة شرب عليه فرأوا أن يقوم الماء قيمة في يوم يكون قيمة الماء وسطا وتعطى المرأة وكذلك رأينا .

مسـألة :

عن الماء من فلج الرم المعقود هل يجوز أن يقضى منه صدقات النساء من الشرب إذا مات وأوصى بنخل وشرب وخلف هذا المال أو طلقها فهذا وجدنا فيه قولين قول أبي مروان إن من شرط عليه شرب في نهر ليس يقسم على المال وهو على الرءوس فكان يجرى قيمته ثلث ثمن النخل ومن جواب آخـر إن كان نخلة على فلج يقسم على الـرءوس فقيمتـه يوم يكـون المـاء وسطـا إلا أن يخلف في يده ماء معقوداً لا يعـرف له أهـل ويستحقـه الورثة وترضى المرأة أن تأخذ شربها منه ويرضى بذلك الورثة إلى وقت ما يصح فيه

حق يزول به من نقص الفلج أو يصح فيه سهام لأحد من الأحياء فإن لم ترض المرأة بذلك فما عرفناك من الأثر فذلك قولنا وقد قيل ذلك أيضا في البلد التي ليس فيها أفلاج مثل الرساس والباطنة إذا شرط في الصداق الشرب فهو على هذه الصفة والاختلاف فيه واحد والله أعلم .

بـاب (٢٨)
في الشـــرب إذا ذهبـت النخـــل قبـل أن يقطـع

وإذا تزوج الرجل امرأة على صداق نخل فوقعت النخل أو بعضها قبل أن يقطع الشرب فله أن يفسل مكان ذلك وليس له أن يزرعه ويسقيه قبل أن يقطع الشرب .

مســألة :

وعن رجـل تزوج امـرأة على مائـة نخلة عاجل وشربها من الماء فعد الـرجـل للمـرأة صداقهـا هذا وكان يسقيها لها ثم ألقت الريح تلك النخل كلها وصارت أرضا براحا فأرادت المرأة أن تفسلها وتسقيها قال عليه شرب هذا المـوضـع موضـع النخل لها ولها أن تفسلها وتسقيها لها فإن سقط بعض هذه النخـــل فأرادت أن تفسـل مكـانهـا وتسقيهـا لها وإن أرادت أن تزرع مكانها وتسقي هذا الزرع فلا أرى ذلك إلا أن يقطع لها ماء ثم تسقي هي بذلك ما شاءت ولو أن رجلا اشترى من رجل نخلا وشرط عليه شربها من المـاء فسقطت فليس سواء والبيـع منتقض لأن الشـرب مجهـول وإنـما تجوز الجهالة في شرب الصدقات ولا يجوز في البيوع .

بـاب (٢٩)

في دعـوى الشـرب ومن أين يكون القضـاء من مال الهالك

امـرأة قضـاهـا زوجهـا نخـلا على فلج يباع ماؤه ويشترى فطلبت الشـرب إن عليهـا البينـة في الشـرب لأنها مدعية وإنما كان يرى لها الشرب موسى بن أبي جابر فترك ذلك الرأي وكلفت البينة على شربها .

مسـألة :

وسألتـه عن رجـل طلق زوجتـه ولها عليه صداق نخل وله في فلجين أحدهما يبس والآخر لا يبس من أين تقضى ؟ قال تقضى من الفلج العد الذي لا يبس حتى يفرغ نخله فإن بقى لها شيء لم يحكم عليها أن تأخذ من الفلج الذي يبس أو يحتال لها بالوفاء من الفلج الذي لا يبس قال وأما إذا مات وعليـه لزوجتـه نخل وترك نخلا على فلجين أحدهما يبس والآخر عد قضيت من الفلج الـذي لا يبس فإن بقى لها شيء خيرت فإن أحبت أن تقضى من أرضـه التي له على الفلج الـذي لا يبس بقيمـة النخل وإلا قضيت من ماله حيث كان .

مسـألة :

ومـن جـواب أبي علي الأزهر بن محمد جعفر وقلت إن كان له مال في فلجين ولها عليه صداق نخل هل يجوز للوكيل أن يقضيها من فلج واحد من الأرض والنخـل حتى تستـوفى أم لا يجوز ؟ فأقـول إذا كان له نخـل فليقضهـا برأي العـدول من نخله حيثما كان من الأفـلاج والقـرى حتى تستوفى فإن لم يكن له نخل بقدر حقها فضيت من الأرض بالقيمة حتى تستوفى .

بـاب (٣٠)
ما يدخـل في قضاء الصداق إذا قضى وما يجب له

قيـل فإذا كان بين كل نخلتـين مما يقضى في الصـدقات ستـة عشر ذراعا فذلك للمقضى وما زاد على ستة عشر ذراعا فهو للقاضي .

مسـألة :

ورجـل قضى امـرأته أو باع نخلة أو ثلاث نخلات أو أكثر من قطعة كانت نخلا لم يبق من النخل غير الذي قضى أو باع غير أن أصول النخل بينة فقال من قال إن النخل لا تعطى بقياس أصول النخل التي فنيت وإنما لكل نخلة ثلاثة أذرع وإن كان نخلتان ملتفتان أو ثلاث ملتفات في رستج واحد فالنخلات بأرضهن له .

مسـألة :

وفي مسائل عن أبي علي رحمه الله عن امرأة تقاضت نخلا فيها صرم قد نضج وبلغ أو شجر من سدر أو قرط أو غيره والبائع مثل ذلك فكل صرم في نخـل تقـاضـاه امـرأة قد نضج وبلغ فهو للورثة يخرجونه وكذلك الشجر وكـذلـك ما بيـع من النخل إلا أن يشترط المشتري فإن طلب البائع اثبات الفسل والشجر أو الذي قضى الصداق فهو عندنا قضاء ضعيف وكل صرم في نخل تقاضاه امرأة والذي قضى الصداق فهو عندنا قضاء ضعيف وبيع ضعيف والبيع منتقض والصداق منتقض .

مسـألة :

وإن كانت نخلة تشـرب ثلاثـة أذرع من جانب واحـد فإنهـا ملتجية إلى أجيـل أو غيره وطلبت أن يكـون حوضهـا من جانب واحـد ستة أذرع فذاك لها والله أعلم .

مسـألة :

وسألتـه عن النخـل إذا قضيت في الصـداق فقـال لها ثلاثـة أذرع للشرب والباقي متروك .

بـاب (٣١)
أيـن يجـب للمـرأة صـــداقهـا مـن البـــلدان

وقال في رجل تزوج امرأة من نزوى وهو من أهل الرستاق وضمن لها بمائة نخلة ولم يشـترط عليـه وليهـا أن النخل من نزوى وقد علمت هي أن الـزوج من الـرستاق ثم طلقها أو مات وطلبت المرأة أن تعطى الصداق من نزوى من حيث تزوجهـا الـرجل وقال الزوج أعطيك من مالي من الرستاق قال إن كان شرط عليه وليها من نزوى يعطيهم النخل كان لهم شرطهم أو كان له مال بنزوى أعطاهم من ماله من نزوى وإن لم يكن لهم عليه شرط ولم يكن له مال بنزوى أعطاهم من ماله وبلاده من الرستاق قلت له فهل يجبر أن يشتري لهم من نزوى إن لم يكن له مال بها ؟ قال يعطيهم من ماله من الرستاق .

مســألة :

وقـال موسى بن علي في امـرأة لها على زوجهـا عشرون نخلة شرطها من منـح فيقـول اقضـوهـا من أزكى أو يقـول اقضـوها من نخلها داري ثم يمـوت ويقـول الـوارث لا نقضيهـا إلا من أزكى ولا يقضيهـا الدار فذلك إليهم وليس لها إلا شرطها في هذا الوجه .

مســألة :

وعن رجـــل يلزمـــه صداق لزوجتـــه هالكـة أو غير هالكـة فتطلب صداقها أو ورثتها من قريتها .

وللزوج مال في القرية أولا مال له في القرية يشتري لها من بلدها إن لم يكن له منها مال أوتتبعه إلى بلده أوإلى بلد غير بلده له فيها مال فإن كان بلدهما واحدا فعليه أن يعطيها صداقها منه إذا كان له نخل من بلدهما وإن كان بلده غير بلدها فعليها أن تأخذ منه صداقها من بلده برأي العدول . وإن لم يكن له مال في بلده أعطاها صداقها بقيمة بلده برأي العدول .

قال غيره نعم وقد قيل إنه إذا لم يكن شرط في الصداق كان القضاء بسنة بلدها في الصدقات والقضاء من بلدها وقال من قال بسنة بلده من القضاء من بلده فإذا اجتمعا من بلد واحد كان القضاء بسنة بلدهما من بلدهما وقال من قال إذا كان حيا قضى بسنة بلده من حيث شاء وقال من قال بقيمة بلدها وسنته في الصدقات وقال من قال بقيمة البلد الذي يقضى منه وسنته في البلد .

مسألة :

عن أبي الحواري وعن رجل من أهل إبرا تزوج امرأة من أهل نزوى على صداق فهلكت المرأة وطلب الورثة أن يأخذوا صداق صاحبتهم من نزوى وقال الزوج إنما مالي بإبرا وأقضيكم من مالي بإبرا فعلى ما وصفت فإن كانت المرأة لها مال بنزوى فعليه أن يقضي الورثة مما ورث من مالها بنزوى وإن كانت المرأة ليس لها مال كان للزوج أن يقضيهم من ماله حيث شاء وكذلك إن عجز ميراثه من المرأة عن الصداق أتم لهم بقية الصداق من ماله حيث شاء .

وهذا إذا كانت المرأة هي الميتة وإن كانت مطلقة كان للرجل أن

يقضي عن نفسه من ماله حيث شاء بقيمة البلد الذي يعطيها منه وقال من قال إن كانت هذه المرأة تعرف أن هذا الرجل ماله بإبراء وهو من أهل إبرا قضاها من ماله من إبرا بقيمة إبرا وإن كانت المرأة لا تعلم أنه من إبرا قضاها الرجل من ماله من إبرا بقيمة نزوى وأنا آخذ بالقول الأول علمت المرأة أنه من أهل إبرا أو لم تعلم .

مسألة :

وسألته عن رجل تزوج امرأة ولها عليه صداق ولم يسم لها في موضع وله مال في قرى متفرقة قال تعطى من القرية التي فيها تزوج إن كان له بها مال وإلا من القرية التي يسكن يتم لها ما نقص من القرية التي تزوج بها قلت فإنه لا مال له وأراد أن يشتري لها نخلا قال يشتري من قريته قلت فإنه أصاب في قريته أرضا بيعا من قريته قال يعطيها من قريته أو قريتها .

مسألة :

وإذا تزوج الرجل المرأة من بلد وزوجها من بلد آخر وماله في بلده وليس في بلدها مال فقال من قال إن لها صداقها من ماله من بلده وأحب آخرون أن تأخذ حقها من ماله بقيمة نخل بلدها لأنه ربما كان النخل في بلدها أغلى قال أبو الحواري عن نبهان أنها إن قضيت من بلده فبقيمة بلده وما قضيت من بلدها فبقيمة بلدها وإن كانت هذه غريبة ليسها من عمان فلها حقها من البلد الذي تزوجت فيه وإن كانا غريبين جميعا قدما إلى عمان ثم مات الزوج أو فارقها بحيث وجب لها حقها أو حكم لها به الحاكم أخذته وينظر في ذلك قال غيره حسن في الغريبين أن يكون الحق حيث وجب

القضاء بسنة ذلك البلد الذي تزوجها فيه .

قال غيره قد اختلف في صداق المرأة من النخل فقال من قال إذا طلق وله في بلدها مال وله في بلده مال وبلدها غير بلده فقال من قال تقضى من ماله من بلدها بسنة بلدها وقال من قال بسنة بلده وقال من قال يقضيها من بلده بسنة بلدها وقال من قال بسنة بلده وقال من قال يقضيها من حيث شاء من بلده أو بلدها بسنة بلدها وقال من قال بسنة بلده وقال من قال بسنة البلد الذي تقضى منه .

مسألة :

وعن أبي علي في رجل تزوج امرأة من قرية ثم خرج بها إلى قرية أخرى فطلقها هناك وكان مهرها عليه مائة نخلة قال فأقول إنه يقضيها حقها من البلد الذي تزوجها فيه فإن كان له مال في بلدها أعطاها منها وإن لم يكن له فيها نخل أعطاها من بلده إلا نخل الخط إن كانت من أهل الخط وقيل أيضا عليه أن يعطيها من البلد الذي تزوجها فيه بقيمته فإن لم يكن له مال في بلدها فله أن يقضيها من بلده على قيمة بلده وإن لم يكن له مال في بلده ولا في غيره فله قيمة بلدها الذي تزوجها فيه وقيل عن محمد بن محبوب رحمه الله أنه كان يرى أن من لزمه من القريات صداق فله أن يعطيه حيث شاء منها من نزوى أو من سمد أو سعال برأي العدول حتى تنازع إليه في ذلك من تنازع من نزوى وألجأ المطلوب إليه ماله من نزوى وقال لا مال له بنزوى وأراد أن يقضي من سعال فرأى عليه أبو عبد الله أن يقضيها نخلا من نزوى برأي العدول فإن لم يكن له مال ولم يشترط لها من نزوى صداقها فلها قيمة صداقها كما تقوم عدول أهل نزوى الوسطة من

الصدقات ثم قال قد كنت أرى أن يقضي الرجل من أهل نزوى حيث شاء من القريات فقد رجعت عن ذلك وتفكرت فيه فرأيت أن أهل نزوى يقضون من نزوى وأهل سمد من سمد وأهل سعال من سعال كما أنه لا يلزم أهل نزوى ولا أهل سعال القسامة التي تلزم أهل سمد ولا يلزم أهل نزوى وأهل سمد القسامة التي تلزم سعال ولا يلزم أهل سمد وأهل سعال القسامة التي تلزم أهل نزوى وإنما تلزم أهل نزوى عمارة مسجدهم الجامع وحدهم وأهل سمد يلزمهم عمارة مسجدهم الجامع وحدهم قال غيره هكذا قيل إنهم لا يشتركون في القسامة التي تلزم أهل قرية من هذه القريات ولا في عمارة مساجدهم الجوامع وإنما كل أهل قرية من هذه القرى مأخوذة وحدها بما يلزمها من ذلك .

مسألة :

ومنه وإن كان رجل تزوج امرأة من نزوى وأصلها من الغابة والرجل أصله من أهل الرستاق وكان معها بنزوى إلى أن مات الرجل وترك مالا بنزوى فرأينا أن تقضى صداقها من ماله من نزوى واحتج وارثه أن له مالا بالرستاق وهو من أهل الرستاق والمرأة من أهل الغابة فطلب أن تقضى المرأة من ماله من الرستاق فأشرنا في ذلك فلم نفرق فيه برأي ولم يصح المال الذي في الرستاق فمضى القضاء من ماله من نزوى من النخل وغير النخل .

قال أبو الحواري تقضى حيث كان مقامه ساكنا بزوجته ومن الكتاب ورجل أيضا من أهل نزوى تزوج امرأة من أهل نزوى ثم مات أو طلقها فطلبت صداقها فباع ماله من نزوى أو الجاه ولم يكن له مال بنزوى ودعاها أن يعطيها من ماله بسعال فكرهت واحتجت أن نخل نزوى أغلى من

نخل سعال فرأى بعض أن تقضى من سعال بقيمة نزوى ثم بلغنا أنهم رجعوا عن ذلك ورأوا أن نزوى وسعال قرية واحدة ولا يعدم أن تكون المواضع موضعا أعلى من موضع وإنما لها نخل قاضية فإذا أخذتها فقد استوفت ولا تنظر إلى زيادة ثمنها أو قلته ولم نر في هذا الرأي بأسا وقد وجدنا عن أبي عبد الله هذه المسألة كيف رأى أولا وآخرا وينظر في ذلك إن شاء الله قال أبو الحواري وبهذا نأخذ .

مسألة :

من جواب أبي الحواري رحمه الله عن رجل تزوج امرأة من غير بلده ثم طلقها أو مات عنها أو ماتت عنه من أين يكون قضاء صداقها ؟ فأما إذا طلقها وكان هو يقضي عن نفسه فقد قال من قال من الفقهاء يقضى من حيث شاء من بلدها أو من بلده أو من غير بلدها من حيث أراد من القرى برأي العدول عدول ذلك البلد الذي منه القضاء وبهذا القول نأخذ .

وقال في غير هذا الجواب فقال من قال يقضى من حيث شاء من سنة بلدها وقيمة النخلة في بلدها وقال من قال بقيمة النخل وسنة القضاء من حيث تقتضى وقال غيره تقضى من بلدها إذا كان له مال في بلدها وإن لم يكن له مال في بلدها فقضاها من حيث شاء بسنة بلدها وقيمة النخل في بلدها وقال من قال بقيمة النخل في القضاء في الصدقات في ذلك البلد الذي تقضى منه ومن جوابه تمام هذه المسألة وأما إذا مات عنها فإن كان ببلدها مال لم يكن القضاء إلا من بلده برأي عدول بلدها وإن لم يتم الوفاء لصداقها من بلدها اقتضت من بلده ما بقى من صداقها برأي عدول بلده وإن كانت المرأة هي الميتة وأراد الزوج قضاء ورثتها كان القضاء من مالها

فإن لم يكن لها مال في بلدهـا وكـان القضـاء من مالـه قضى عن نفسـه من حيث شاء من ماله إن شاء من بلدها وإن شاء من بلده أو من حيث شاء من ماله .

ومن غيره قال وقد قيل يقضيهم من ماله وليس موتها كموته لأن الحق عليه في جملة ماله فيما ورث منها ومن غيرها وأما إذا مات هو لم يكن قضاؤها إلا من ماله لأن الحق عليه في ماله وقال من قال أيضا إن الورثة يقضوها بعد موته من حيث شاءوا ويعدوا المال والقول الأول هو الأكثر وقال من قال إن عليـه هو إن كانت هي الميتـة أن يقضي ورثتهـا من مالهـا من بلدهـا ثم من بعده من حيث ما كان لها من مال أقرب القرى إلى بلدها حتى يستوفوا من مالها .

مسـألة :

ونسـاء الجبـال لا يقضـين من نخـل البـاطنة وحفظت عن مبشر بن سعيـد بن مبشـر عن موسى بن علي رحمـه الله أن امـرأة نازعت في صداقها وهي من أهل الرسـتاق فقال زوجها إنه يقضيها صداقها من الباطنة فحكم موسى بن علي عليـه أن يقضيهـا صداقهـا من البلد الذي تزوجت فيه ومن غيره من الفقهـاء أيضـا في رجـل طلق امـرأتـه وليس له مال في بلده ولا في بلدهـا فأقـول تقضى على قدر قيمـة بلده إذا كان حيا إلا أن يكون هو من أهـل البـاطنـة وهي من أهـل الجبـال فلهـا من الجبال وإن كان هالكا فلها القيمة من بلدها كانت من أهل الباطنة أو من أهل الجبال وإن كان هو من غير عمان وكان حيا أعطيت بقدر القيمة في بلدها من عمان .

بـاب (٣٢)
في الورثة إذا أرادوا قضاء الصداق من غير مال الهالك وكان فيه ما يقضى أو عجز عن الصداق

وإذا عجـزت النخـل عن صداق الزوجة فإنه يبدأ بالنخل فيتقضاها حتى يفـرغ نخله من بلدهـا أو غير بلدها إن طلبت النخل ثم أرضه ودوره ودوابه بالقيمة حتى تستوفى حقها قال أبو سعيد إنه يبدأ بالنخل ثم الفسل ثم الأرض والأصول غير الماء ثم الماء إن لم تستوف ثم بعد ذلك العروض ما كانت إذا لم يبق من الأصول شيء على نحو ما حفظ عنه في ذلك .

مسـألة :

وامرأة لها على زوجها مائة نخلة وليس له نخل وله أرض ودور وغير ذلك فقال الورثة نحن نبيع أرضه ونأخذها ونعطيها نخلا فإن كرهت فليس لهم ذلـك ولهـا أن تأخـذ من مال زوجهـا ما كان من أرض أو غيرهـا برأي العدول وينظر إلى قيمة صداقها من نخل ذلك الموضع فتأخذ من أرضه بقيمتها .

ومن غيره قال وقد قيـل هذا أنـه ليس للورثة أن يعطوها إلا من مال زوجهـا كان نخـلا أو غير ذلـك بالقيمـة فإن كان في نخل زوجها وفاء وإلا أخـذت الفسـل من بعـد النخـل ثم الأرض ثم الماء وليس لها أن تأخذ الماء وتـدع الأرض والفسـل ولا تأخـذ الأرض والفسـل وتـدع النخل إلا برأيها ورأي الورثة وليس للورثة أن يعطوها نخلا من غير مال زوجها ويفدو ذلك المـال وليس لها هي أيضـا ذلـك إن طلبت نخلا أن يباع مال زوجها وتعطى

ما لم يكن لها في الصداق والنقد وعليها أن تأخذ من مال زوجها بالقيمة وقال من قال إن النقد لها أن تأخذ دراهم ويباع المال وتعطى دراهم إلا أن تريد ذلك ويريد ذلك الورثة وهم بالغون وقال من قال إنه ليس عليها أن تأخذ إلا نخلا من مال زوجها ويباع المال ويشترى لها نخل به ويقضوها الورثة من حيث شاءوا نخلا بالقيمة من قضاء النخل وكذلك ليس لها أن تأخذ إلا نخلا فإن وجد في مال زوجها نخل قضيت النخل وإن لم يوجد في مال زوجها نخل لم يكن لها إلا نخل ويباع المال وتقضى نخلا من مال زوجها أو يفدوه الورثة إن كانوا بالغين ويقضوها حيث شاءوا نخلا وإن كان يتيما فلا خيار في ذلك لها ويقضيها الوصي والمسلمون نخلا تباع من مال زوجها ويشتري لها نخلا وتقضى إياها وهذا على القول الآخر وأما على الأول كان الورثة يتامى أو بالغين فليس لها ولا عليها أن لا تأخذ من مال زوجها ما كان .

مسألة :

ومن جواب أبي الحواري فإن مات الرجل عن زوجته وكان له في بلدها مال نخل وأرض وماء فإن كان شرط عليه عند التزوج والصداق في بلد معروف بعينه وكان في ذلك البلد من النخل مالا يوفيها أخذت النخل وأخذت الباقي من صداقها من الأرض برأي العدول بقيمة النخل وكذلك الماء إلا أن تختار المرأة أن تأخذ نخلا من غير بلدها من ماله حيث كان فلها ذلك وإن أرادت أن تستوفى صداقها من البلد الذي شرط لها فيه من الأرض والماء بقيمة النخل كان لها ذلك إذا لم يكن في البلد وفاء وإن كان لم يشرط لها شرطا في بلد بعينه فأخذت من بلدها ما وجد له من النخل ثم

تبيع نخله من حيث ما كان له من النخل ومن القرى .

ومن غيره قال وقد قيل لها من أقرب القرى إلى بلدها تتبعه الأقرب فالأقرب حتى تستوفى ومن جوابه وليس عليها ولا لها أن تأخذ أرضا ولا ماء ما دام توجد له نخل في بلدها أو غير بلدها فإذا بادت النخل ورجعت إلى الأرض والماء أخذت ما في بلدها له من الأرض والماء تبدأ بالنخل البالغة ثم الفسل ثم الأرض ثم الماء حتى تستوفى برأي العدول وإن لم يكن هنالك وفاء رجعت واتبعت أرضه وماءه حيث كان من القرى .

ومن غيره قال والفسل الذي غير مغل ولا يرى في قضاء الصدقات هو بمنزلة الأرض فإذا استفرغت المرأة نخله من جميع القرى رجعت إلى قريتها فأخذت الفسل ثم الأرض ثم الماء وليس عليها ولا لها أن تأخذ من غير بلدها شيئا من الفسل والأرض والماء مادام له فسل وأرض وماء في بلدها فإذا استفرغت ماله من بلدها من الفسل والأرض والماء رجعت إلى أقرب القرى إليه فأخذت منه بقية صداقها من الفسل ثم الأرض ثم الماء من ماله فكذلك حتى تستوفى ومن جوابه عن رجل تزوج امرأة على صداق من سقي فلج بعينه وله في ذلك الفلج نخل وأرض وماء فالجواب في هذه المسألة كالجواب في المسألة الأولى إن لم يكن له من النخل في ذلك الفلج ما يوفيها صداقها استتمت صداقها من الأرض والماء من ذلك الفلج الذي كان شرط الصداق فيه وليس عليها أن تجاوز إلى سقي فلج آخر ما دام يوجد في هذا الفلج الذي شرطها فيه له مال من أرض وماء فإذا استفرغت ذلك من جميع النخل والأرض والماء من ذلك الفلج الذي شرطها فيه رجعت تتبع ماله حيث كان من النخل ثم بعد ذلك الأرض والماء حتى

تستوفى برأي العدول بقيمة ذلك الفلج الذي لها فيه وإن أرادت المرأة أن تدع الأرض وتبيع النخل حيث وجدتها كان لها ذلك برأي العدول بقيمة ذلك الفلج الذي كان لها فيه الشرط ما كان القضاء في هذا البلد فإذا جاوزت إلى بلد غير ذلك البلد كان القضاء برأي عدول ذلك البلد بقيمة ذلك البلد الذي تقضى منه بعينه صداقها وبهذا نأخذ والله الموفق للصواب .

ومن غيره قال وقد قيل إن لها أن تأخذ بقية صداقها من حيث كان بقيمة ذلك الفلج الذي لها فيه الشرط لأن حقها منه .

مسألة :

قلت فإذا كان عليه لزوجته صداق لم يمكنه النخل فطلب أن يشتري لها نخلا فلم يجد إلا شراء بزيادة على ثمن النخل هل يؤجل في ذلك ؟ قال على القياس أنه يؤجل كما يؤجل الذي لم ينفق ماله إلا بكسران .

مسألة :

قال محمد بن علي قال موسى بن علي في الرجل يموت ولامرأته عليه صداق نخل مائة نخلة ويوجد له خمسون نخلة وله أرض فرأى أن يقوم النخل وشربها دراهم ولا تعطى شربها عن حده وإنما لها قيمة النخل بشربها ثم تعطى من الأرض بالقيمة قيمة العدول ليس فيه مفاداه فإن كان حق المرأة دراهم على زوجها بيع لها فيمن يزيد من ماله وأعطيت الدراهم .

مسـألة :

وأمـا الصـداق الـذي للمـرأة على زوجها وليس له نخل إلا فانية أو صرمـة صغـيرة فإن كانت الصـرمة والفسلة مما لا يجوز لها في القضاء في نظر العدول فإنه يحكم على الزوج أن يشتري لها نخلاً قاضية كما يراه العدول إن وجـدت النخـل بسعـر البلد من غير ضرر من شطـبط وإن لم يجد النخل قيل للمرأة إن شاءت تأخذ من نخله برأي العدول وإن شاءت تأخذ دراهم على ما اتفقا عليه وإن شاءت أخرت إلى أن يجد نخلا قاضية على ما يجب في نظـر العـدول وأمـا النخلة الـوسطـة فهي جازية في قضاء الصدقات إذا خرج ذلك في نظر العدول في سنة قضاء البلد .

مسـألة :

وقـال في رجـل كان عليه لامرأته مائة نخلة صداقا لها عليه ثم هلك فأراد الورثة أن يقضوها من القرية من سوى مال الهالك قال تقضى من مال زوجها الهالك نخل وسط من ماله من حيث شاء الورثة من ماله نخلا وسطا برأي العدول وإن طلقها أو أراد أن يقضيها وهو حي قائم فقضاها من بلده إن شاء من غير مالـه نخـلا وسطـا برأي العدول إلى أربعة مواضع ولا تعد من النخل القربةِ الفانية ولا الصرمة الصغيرة .

مسـألة :

ومن جواب محمد بن محبوب وبشير بن المنذر والوضاح بن عقبة إلى محمد بن علي وعن رجل هلك وعليه لزوجته مهر نخل فعد لها ما كان له من نخـل فلم تستـوف ولـه أرض ودواب ودراهم فقـالت المـرأة أنا آخذ ما ترك

زوجي برأي العدول وكره ذلك الورثة وقالوا نعطيك من نخلنا فقد قال بعض إن لها تأخذ من الأرض بقيمة العدول وقال بعض إنها إذا لم تجد في ماله نخلا فليس لها أن تأخذ مما سوى ذلك إذا أعطاها الورثة صداقها من النخل برأي العدول وكذلك لو كرهت هي أن تأخذ الأرض والحيوان لم تجبر على ذلك وإن كان يباع من مال الهالك ويشترى لها نخل فإن لم يوجد لها نخل فلابد لها من أخذ الدراهم بقيمة عدول البلد وعليها مثل الذي لها في هذا الموضع والله أعلم وهذا الرأي الآخر أحب إلى .

بـاب (٣٣)
في القضاء إذا كان فيه شرط

وقـال هاشم في رجـل تزوج على امـرأة فقضـاها واشترط عليها أن امرأته الداخلة ماتت أو طلقها فما له رد على ظهره ثم طلق الداخلة أو ماتت قال المال مالها وهذا شرط يبطله .

مسـألة :

ومن جواب أبي إبراهيم إلى الحواري بن عثمان رحمه الله فأما ما قال إنه قضاها صداقها على شرط ومثنوية أنه يكون ماله في يده إلى أن يموت فقد سمعنا ورأينا عن أبي عبد الله أو غيره أن هذا قضاء ضعيف وجبت فيه مثنوية وهو مثل بيع فيه شرط ومثنوية .

مسـألة :

ومن جواب أبي الحواري وعمن يعطي زوجته من صداقها شيئا من ماله على أن ليس لها ثمرته على أن ثمرته لأولاده فهذا باطل ولا شيء لها في أصله فعلى ما وصفت فإذا أعطى زوجته صداقها ما شاء من ماله على أن ليس لها ثمـرتـه بل لأولاده فهـذا باطل ولا شيء لها في أصله إذا رضيت بذلك وقبضت المال على ذلك وعرفت ما اقتضت من المال على ذلك ثبت عليها ذلك ولم يكن لها إلا ثمرة ذلك الماء وهذا الشرط ثابت .

بـاب (٣٤)
في قضاء الصداق إذا ادعوا فيه الزيادة

وعن رجل قضى امرأته عشر نخلات من مال ولده فخلى ما قدر الله ثم قال لها الـولـد إنـما قضـاك من مالي ومعـك زيادة في العدد قراين النخل فقـالت المـرأة أنـا تركت في نخـلي القـراين قال وهو فضلك على حقك قال القـول قول من في يده المـال وعلى الابن البينـة أنـه قضـاها يومئذ أكثر من حقها وتأخذ الفضل من ذلك .

مسـألة :

وعن رجـل قضى امـرأتـه بصـداقهـا مالا بقرية كذا أو كذا ثم عوفى فقال فوق حقها وأنا آخذ فضل مالي وتمسكت بما قضى في مرضه قال يأخذ فضـل مالـه إذا قضى في مرضـه ولو مات فطلب الورثة أن يأخذوا أفضل ما بقى على حقها لم يكن لها إلا حقها ولهم فضله .

مسـألة :

أحسب عن أبي علي الحسن بن أحمـد فأمـا الـذي قضى زوجته مالا من ماله في المرض بصداقها فذلك جائز وللورثة الخيار في إتمام ذلك أو نقضه وتسليم الصـداق إذا كان صداقهـا دراهم وإن كان صداقهـا نخلا ثبت لها ذلك فإن كان فيه فضل رد الفضل على الورثة .

مسـألة :

من كتاب الأصغر وزعم مسبح بن عبيد الله أنه نازع عند موسى بن

أبي جابـر في صداق كان جرى فيـه سبب قضـاء لامـرأتـه من غيره فطلب الورثة فسخ ذلك فأصلح بيننا على أنا فسخناه ورجعنا فاقتضينا وقد كانت المـرأة أكلت ثمـرة نخل الصداق فأرادوا أن يأخذونا بالثمرة وكان ذلك رأي مسعـدة فخـرجت إلى موسى فكتب لي إليـه موسى ليس عليهم ذلـك إنما يؤخذ له الثمرة من المغتصب وأشباه ذلك فأما ما أخذ بسبب حق فلا ولما قرأ مسعدة الكتاب قال صدق فأخذ برأي موسى ولم يأخذنا لهم بشيء .

بـاب (٣٥)
في قضاء الصداق إذا ادعوا فيه الجهالة

وعن رجـل قضى امـرأتـه بصـداقهـا الـذي عليـه لها قطعة من ماله وأشهـد عليهـا بالـوفـاء وإن المرأة رجعت تقول لا أعرف صداقي الذي لي عليـه وأخبرها الذي أنكحها أن صداقها كثير أكثر مما أخذت قال مسبح إذا قامت بينة أن صداقها أكثر مما أخذت فعليه البينة أنه أعلمها وإلا فلها تمام حقهـا وقـال الأزهر لا نقدم على معلمة صداقها وقال إنه قد يجوز الوفاء في غير وجـه من الـوجـوه وعليـه أن يحلف أنهـا قبضت هذا الذي اقتضته عن معلمة بحقها وكذلك لو أن يتيما أدرك فأتاه رجل فقال له إن لأبيك علي حقا فاستـوف مني فأوفـاه بحقـه وأشهد عليه شهودا ثم رجع الطالب يزعم أنه لم يكن يعـرف حقـه وأقـام بينـة بأصـل الحق فعلى المعطى البينة أنه قد عرفه الحق الـذي عليـه لأبيـه لأن الحق كان لأبيـه وذلك من بعد أن يقيم لليتيم البينة أن حقه أكثر من ذلك .

مسـألة :

وقال العلاء ابن أبي حذيفة ومحمد بن سليمان في امرأة كانت تطلب رجـلا بوصيف أو وصيفـين فقضـاهـا نخـلا أو نخـلات ولم تقوم الوصيفين ولا النخلات ثم رجعت المرأة فليس لها رجعة إذا اقتضت ما عرفت وعرفت قدر الـوصيف من سداسي أو خماسي ثم رضيت بالنخـلات من الـوصيف الذي لها عليه فهو تام عليها .

مسـألة :

رجل قضى امرأته قطعة من ماله بصداقها وهي عارفة بالقطعة ورضيت بالقضاء ثم رجعت فذلك جائز عليها .

مسـألة :

ومن جواب أبي سعيد محمد بن سعيد وعن وجل له زوجة فتزوج عليها زوجة أخرى وفارق المؤخرة ووصل إلى الأولة فقال لها فإني ظلمتك حقا ولي بسمائل نخلات أشهد بهن لك بحقك فأحضر إليها رجلين وقال اشهدوا علي أني قد برأت إلى زوجتي صفية بنت محمد من خمس عشرة نخلة وخمس عشرة حفرة لي بسمائل وقد قضيتها إياها وبيت في سيجا هي ساكنة فيه بحقها وقالت المرأة إني قد قبلت ورضيت وعرفت وشهدت البينة على رضاها فكانت المرأة مع زوجها والمال في يده ثم فارقها بعد سنين وطلبت إليه حقها وقال لها قد سلمت إليك خمس عشرة نخلة وخمس عشرة حفرة اذهبي خذي ما أشهدت لك به فقالت إني ما عرفت ذلك المال ولا قبضت وإنما قلت مساعدة لك وقلت إنك تلجى إلى عن المطالبة والحق ألف درهم وخمسون درهما والمال لا يسوى بعض مالي والبينة لا تعرف المال وأنكرت المرأة أنها لا تعرف وشهدت البينة على إقرارها بالمعرفة فما يجب لها في ذلك ؟ فقد نظرت في مسألتك هذه ولا يبين لي أن هذا قضاء ثابت على المرأة إذا ادعت الجهالة بما قد قضت ولا يكون هذا الإقرار موجبا عليها معرفة ما اقتضت في قولها قد قبلت ورضيت وعرفت لأن قولها قد عرفت لا يصح به أنها عرفت المال الذي قضيت إياه حتى تقول قد عرفت هذا الذي قد قضيته وعرفته لأن قولها وعرفت لا يقع ذلك على معرفة ما قضيت

والله أعلم بالصواب والقضاء تدخل فيه الجهالة كما تدخل في البيع فافهم ذلك وتدبر ما وصفت لك ولا تأخذ من قولي إلا بما وافق الحق والصواب .

مسألة :

وامرأة وكلت أباها أو غيره بقبض صداقها من النخل من زوجها أو من ورثته وقالت كل ما فعل وكيلي فقد رضيت وأجزته فأخذ لها وكيلها فسلا وعوانا برءوسه وأخذ مالا يراه العدول يجوز في القضاء فأنكرت المرأة ذلك وغيرت هل يجوز عليها ؟ فقولنا في ذلك على ما وصفت أنه يجوز عليها .

مسألة :

وعن رجل قضى زوجته قطعة من ماله بصداقها حيث لم تعلم حتى توفى ثم علمت فقد رأوا أنها مخيرة إن شاءت قبلت ما قضاها وإن شاءت ردت وليس للورثة خيار .

مسألة :

وإذا تقاضت امرأة من زوجها صداقا لها عليه ما يسوى عُشرة عن ثلاثين درهما ثم استغبنت وطالبته بالثلاثين درهما وذلك لها وإن أخذت قيمة العشرة عن ثلاثين درهما وقالت إنها محسنة إليه ثم بدا لها الرجعة فذلك أيضا لها .

قال أصحابنا إنها إذا كانت عالمة فلا يجوز لها الرجعة لأنها دخلت في النهي عن إضاعة المال فإن قبضت منه صداقا وهي جاهلة بشيء منه اشتملت على شيئين معلوم ومجهول فلم يثبت الحكم لحلول الجهالة فيهما

وإذا لم تقر بمعرفة الجميع كان القول قولها ولم يثبت القضاء عليها وإن كانت ثمرت بعض المال لم يثبت عليها وتضمن ما صار إليها ولا يثبت القضاء عليها وعليها اليمين بما ادعت من الجهالة فإن اقتضت منه نخلا غير جاهلة عن شرب عليه لها ثم قالت غبنتني فإذا أخذت ذلك عن حقها على وجه الصلح وأبرأته من الباقي ثبت عليها إلا أن يكون فيه من الغبن مالا يتغابن الناس في مثله ويؤدى إلى استحقاق أسماء إضاعة المال . ومقدار الغبن الذي يتجاوز الناس فيهم قيل العشر والربع قال وعندي أنه يجوز العشر البين .

مسألة :

فيمن قضى امرأته وهي مريضة إلا أنها صحيحة العقل بصداقها أرضا ونخلا تسوى النصف ورضيت به ولما ماتت رجع الورثة فلهم أن يرجعوا في ذلك إذا كان فيه الغبن .

بـاب (٣٦)
في الصداق وقضائه من غير الزوج مثل ولي أو وصي أو الورثة

جواب أبي عبـد الله إلى الحكم بن سليـمان وذكـرت أنـك كتبت قضيت عن أخيـك صداق امـرأة خلفهـا والـذي كان باقيـا لها من صداق ستون نخلة وكان باقيا لها مال صرفته المرأة وهو بر وغنم وحب وجارية فقومته أنت ومن معـك من المسلمـين بقيمـة على الـورثـة وفيهم يتيمة ورأيت أن القيمة التي قومتم أحظى لليتيمة وللورثة وأحببت أن أعرفك رأيي فيما أرجو فيه من السلامة فإذا رأيتم الحظ في ذلك لليتيمة واجتهدتم وبالغتم في ذلك فأرجو أن لا يكون عليكم في ذلك بأس إذا بالغتم ورجوتم الحظ لليتيمة في ذلـك وقلت إنـك أنت الـذي تبلى القضا بعلم نفسك ولا يحوج أحد إلى سماع بينة مع حاكم فإذا كان هو قد أوصى إليك بذلك وأنت عارف به فلا بأس عليك في ذلك وأما في الحكم فلا يجوز ذلك إلا ببينة عدل .

مسـألة :

عن أبي الحواري وعن رجل هلك وأوصى إليك في قضاء دينه وإنفاذ وصيتـه وإن الـوصي احتـج إلى صلحـاء البلد وعدولها أن يقوموا معه حتى يقـومـوا صداق امـرأة الهـالـك ويبيع من مال الهالك ويقضى عنه دينه فلم يجيبوه إلى ذلك واسـتضعفوا أنفسهم عن ذلك فإن كان الهالك خلف أيتاما فلابد من حضرة العدول على قضاء الصداق ولا عذر له في ذلك فإذا صار في حال العدم من حضرة العدول فإن كان هو يعرف القضاء اجتهد في ذلك وتحرى الحق والعدل فإن لم يكن يبصر ذلك لم يكن له أن يدخل في ذلك إلا بحضرة العدول ممن يبصر ذلك .

مسألة :

ومن سماع أبي معاوية عن أبي عبد الله وعن رجل توفى وترك مالا وأولادا أيتاما وله أخ بالغ أو ابن عم يعلم وأن على أخيه للناس لزوجته ولغيرها ويشتهي أن يقضى عن أخيه الحقوق التي عليه هل يسعه ذلك أن يقضى برأيه إذا علم الحق ؟ قال لا أرى ذلك واسعا له ولو جاز ذلك لجاز لكل من يعلم أن على أحد من الناس دينا أن يقضيه من ماله بعد وفاته إذ ليس له ذلك .

مسألة :

عن أبي المؤثر قلت أرأيت إن اختلف العدول في القيمة برأي من يؤخذ ؟ قال يأخذ الحاكم بما رأى من ذلك ، قلت فإن لم يكن حاكم ؟ قال يؤخذ برأي أهل العلم بقيمة الأموال والمعرفة بها من أهل الثقة والأمانة .

بـاب (٣٧)
في قضاء الصداق إذا كان لامرأتين

سئـل أبـو المـؤثـر عن رجل هلك وخلف أيتاما ووكل وكيلا في قضاء دينـه من صداقـين عليـه لزوجتيـه فقضى الـوكيـل الصداقين جملة ولم يميز صداق كل واحـدة منهـما عن حدة ثم غير من غير وطلب النقض فقـال إذا قضيتنا جملة ولم يميز كل صداق ناحية فلا يجوز هذا على اليتامى وهو قضاء باطل فسألوه كيف يقضوا ؟ فقال يقضى كل واحدة عن حدة من خيار مال الهالك وأوسطه وارداه من ثلاثة مواضع قالوا له فيمن نبدأ ؟ قال يبدأ بقضاء الحية إلا أن يكون في المال وفاء فقد قال المسلمون إنه إذا كان في المال وفاء فإنهما يرادن المال جميعا وأحب إلى أن تقضى الحية إذا كان صداق الميتة لأولاده .

مسـألة :

وقـال أيضـا في الـرجل يموت ويوصى بصداقين عليه لامرأتين عليه لهما احداهما ميتة عنده منها أولاده واحداهما حية قال تقضى الحية فإن بقى من المال شيء قضى أولاده من الميتة وإن لم يبق شيء لم يعذبه الله بحق بنيه .

مسـألة :

قلت فإن كان لها وارث غير بنيـه ولم يكن له أولاد منهـا ؟ قال فورثـة الميتـة والحيـة شرع في مالـه ليس لأحدهما فضل على الأخرى حتى يستوفيا وإن نقص المال عن وفائهما تحاصصا على قدر صداقهما .

بـاب (٣٨)
في المماليـــك في الصـــدقات

وقـال أبـو عبـد الله بلغنـا عن موسى بن أبي جابر حكم في امرأة من أهـل سـيفم تزوجهـا رجـل على صداق رجلين فارسـين وكان أهل سـيفم يفـرضـون في صدقـات نسائهم لكل رجل أربعين نخلة فحكم موسى لهذه المـرأة لكـل رجـل فارسي أربعـين نخـلة مثـل سنة أهل بلادها فعاب عليه ذلـك الأشيـاخ وقـالـوا ليس لها إلا قيمـة رجلين من الفـرس يوم تستحقهما ولا تأخذ كما يشرط أهل بلدها قال أبو عبد الله وكذا أقول كما قال الأشياخ .

مســألة :

وقال إذا تزوج رجل امرأة على أربعة فرس فإن قال رجالُ أو نساء أو عبيـد أو مماليـك أو وصفـاء أو بسن مسمى سداسي أو خماسي أو أقل أو أكثر فهو ثابت وإن كان إنما تزوجها على أربعة فرس مرسلة ولم يفسر كما وصفت فلا أرى لها شيئا إن كان زوجها مات وإن كان طلقها وهو حي أخذ به حتى يقـر كم صداقهـا فأخـذه لها بما يسمى به ولا أقبـل منه حتى يسمى بما شاء قليلا أو كثيرا قلت ولا ترجع إلى صداقها قال لا قلت فإن أشهد وليها أن قدر زوجته بها على صداق ولم يسم به ودخل بها قال إن كان حيا أخذته لها حتى يقر لها بما شاء وليس لها إلا ما أقر به لها وإن كان ميتا فليس لها شيء وإنـما يكـون لها أوسط صداقات نسائها إذا تزوجها ولم يفرض لها وليها شيئا قال وقد قيل لها كأوسط صدقات أخواتها فإن كانت هي تزوجت رجلا بأقل

من صدقات أخواتها أو عماتها فليس لها إلا ما تزوجت هي عليه وإن تزوجت على أكثر من ذلك فليس لها إلا كأوسط صدقات نسائها .

مسألة :

وقال من تزوج على خمسة رجال زنج قوم الأمرد البالغ والعلج الوسط والعلج الفاني ثم أخذ ثلث القيمة من هذا كله لكل رجل واحد .

مسألة :

ومن تزوج على خمسة زنج منهم الرباعي والخماسي والسداسي والمراهق والأمرد البالغ والعلج الوسط والعلج الفاني ثم يؤخذ من هذا السبع لكل زنجي واحد .

مسألة :

محمد بن هاشم عن أبيه أن امرأة من أهل سيفم كان لها على رجل من أهل بهلى عبيد بصداقها وكانت سنة نسائها في عبيدها صداق نخل فطلبوا النخل فكتب راشد إلى موسى سأله فكتب إليه أن لها صداقا كصدقات نسائها فلامه برأي قيس وأزهر بن علي وعزّره فلم نعلم أنه رجع وقيل رجع وقيل لم يرجع .

مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة على وصيف أبيض فهو جائز عند أصحاب أبي حنيفة ولها الوسط من ذلك وقيمة الوصيف الأبيض أربعون دينارا في قول أبي حنيفة ولها الوسط من ذلك .

مسـألة :

وعن رجل زوج ابنته على فارسي فقال بلغنا أنه في مسألة فسألوا عنه فقالوا إن الفرس ليس يكونوا في عمان فجعلوا مكانه سنديا .

مسـألة :

امرأة تطلب رجلا بوصيف وشرط عليه سداسي أو خماسي فإن كان شرطها سداسيا فأعطاها خماسيا ورد عليها ثمن السداسي أو أعطاها أكثر من شرطها وردت عليه فكل ذلك جائز فيما اصطلحا عليه .

مسـألة :

رجل تزوج امرأة على غلام وساقه إليها فلما دخل بها قامت البينة أن الغلام حر قال صداقها قيمة العبد .

مسـألة :

ومما يوجد أنه معروض على أبي عبد الله وعن رجل تزوج امرأة على وصفاء ولم يسم جنسهم قال نظر في كل جنس ثم تقوم أثمانهم تضرب أثمانهم بعضها في بعض ثم يعطيها الوسط من ذلك قال أبو عبد الله هو على الأغلب من خدم أهل البلد .

مسـألة :

ومن كتاب أبي جابر واعلم أنه قد يثبت في صدقات النساء ما لم يثبت في غير ذلك من الشراء والعطاء لأن المرأة قد نكحت على ذلك فإن

تزوجها على غلام أو جارية فإن كانت من عمان فإن خدمهم الزنج ولها زنجية أو زنجي وسط برأي العدول وأهل المعرفة بثمن الرقيق فإن تزوجها على جارية لا تموت فإنه ما في الدنيا جارية لا تموت إلا أنه إن تزوجها على جارية كلما ماتت من عندها جارية فعليه لها جارية مكانها لأنه ليس في الدنيا جارية لا تموت ولا يحرمها ما شرط لها لأن شروطها وإن كانت مجهولة فقد أثبتها المسلمون وفي الضياء اختلفوا في الجارية فقول يدفع جارية ما يستخدم مثلها في تلك الزوجية ثم ليس عليه بدل لها إن ماتت وقول إن بقاءها بقاء الخدمة للزوجة بأن يملك عليها خادمة بعد خادمة وخالفنا في جواز هذا العقد وصحته أبو حنيفة والشافعي وغيرهما للجهالة المشروطة في الصداق والنظر يوجب ما قال أصحابنا وليس النكاح كغيره من العقود التي متى عقدت على مجهول فسدت لأن هذا أصل بنفسه ثبت بالسنة دليله قوله زوجتكها على ما تحفظ من القرآن وكذلك تزويج شعيب موسى لابنته على خدمة ثماني سنين أو عشر فجعله في مدة الخدمة مجهولاً والاقتداد بالأنبياء أولى من نظر من يجب أن يتهم برأيه ويجوز عليه الخطأ في أكثر اجتهاده وبالله التوفيق ومن الكتاب وان تزوجها على غلام فارسي أو أبيض فلها غلام من الهند أو من غيرهم من الأجناس البيض ومن الكتاب وان تزوجها على سن من الدواب أو العبيد أو شيء محدود من العروض فلها شرطها وتعطى الوسط من ذلك ومن غيره قال أبو الحواري إذا تزوجها على غلام ولم يسم كم طوله فقال من قال ربع خماسي وربع سداسي وربع أمرد وربع ملتح وقال من قال لها ثلث سداسي وثلث أمرد وثلث ملتح هكذا قال لي أبو المؤثر .

مسألة :

قال أبو عبد الله في الذي عليه صداق خمسة عشر بعيرا صداقا لزوجته مرسلة أنها تعطى الوسط من الإبل من الذكور النصف من الجذع والنصف من الثنى ويدع ما دون ذلك من الإنسان وما فوقها قال وكذلك في الوصفا يترك الرباعى والمراهق وتعطى الخماسي والسداسي وإن شئت قومت الرباعى والخماسي والسداسي والمراهق ثم تطرح ثلاثة أرباع هذه القيمة تعطى الربع لكل وصيف وقال من تزوج على خمسة رجال زنج قوم الأمرد البالغ والعلج الوسط والعلج الفاني ثم أخذت ثلث القيمة من هذا لكل رجل واحد .

ومن غيره قال وقد قيل في هذا إنه يقوم الأمرد البالغ والملتحى والعلج الوسط والعلج الفاني ثم يأخذ من القيمة لكل رجل ربع القيمة وقال من قال يؤخذ البالغ الملتحى والعلج الفاني فيكون له نصف تلك القيمة وقال من قال يؤخذ البالغ الملتحى والعلج الفاني فيكون له نصف تلك القيمة وقال من قال يؤخذ البالغ الأمرد والعلج الوسط ثم يكون لكل واحد نصف تلك القيمة .

مسألة :

وإذا تزوج الرجل امرأة على جارية لا تموت فإنه كلما ماتت من عندها جارية كان لها عليه جارية مكانها .

قال غيره أبدلها جارية مكانها .

ومن غيره أبو حنيفة ويجوز النكاح على حيوان في الذمة وإن لم يوصف ويكون لها الوسط قال الشافعي لا يجوز وقالوا تجبر المرأة على أخذ

القيمة إذا جاء بها قال الشافعي في الحيوان الموقوف إنه إذا جاء بالقيمة لم تجبر على أخذها ومن غيره قال أبو عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله إذا اشترط الرجل على نفسه لزوجته جارية لا تموت فأراه شرطاً ضعيفا وإنما عليه أن يعطيها مرة واحدة لأنه يموت وتزول المرأة من يده إلى وارث بعد وارث وإن اختلفا في ذلك قبل الدخول انتقض النكاح وإذا وقع الدخول فإنما عليه مرة واحدة وعن أبي الحسن رحمه الله أنه قال يجوز هذا الشرط لها على زوجها وكلما ماتت جارية كان عليه لها جارية أخرى لأن الجهالة تجوز في الصدقات .

ومن غيره قال الذي معنا أن الذي أثبت لها الجارية التي كلما ماتت أبدل مكانها جارية لها إذا اشترطت ذلك وكان لها ذلك في شرطها وإنما ذلك لها ذلك معنا مدة حياتها ما دامت في ملكه .

مسألة :

وإذا اشترطت عليه في الصداق جارية وكانت هي ممن يخدم فعليه لها خادم أخرى سوى الجارية التي شرطت عليه في صداقها لأن تلك لها هي هكذا رأيت في كتاب محمد بن جعفر .

مسألة :

وإذا شرط للمرأة جارية فهي جارية سوداء فإن ادعت المرأة أو وليها أو وكيلها أنها هندية أو قالوا إن الوصفا فرس أو هند فعليهم البينة بذلك .

مسـألة :

وعن رجـل تزوج امـرأة ولـه أخ من الرضاعة وهو عبد له أيسوقه إلى امرأته ؟ قال لا .

مسـألة :

وسألتـه عن رجـل تزوج امـرأة فساق إليها من عاجل مالها جارية ثم إن الجـاريـة ولـدت غلامـا وأولادا ثم إن المـرأة اختلعت إلى زوجهـا فقال الزوج الجارية لي وأولادها وقالت المرأة إن مالك جاريتك برأسها وليس لك أن تأخذ فوق ما أعطيتني قال صدقت المرأة القول قولها .

مسـألة :

وسألته عن رجل تزوج امرأة على ثلاثة رجال بهذا اللفظ ودخل بها ما يكون لها من الصداق ؟ قال معى أنه إن كان لذلك في سنة بلدها سبيل متقـدم في التـزويـج ما يكـون تلك الرجال فهو على سبيل السنة عندي في بعض القول وإن كان ذلك مجهولا ولا يعرف فيعجبني أن يكون لها صداق مثلهـا إن دخـل بها على ذلـك قلت له فإن كانت السنـة في بلدها أنه ثلاثة رجال عبيد ما يكون لها من ذلك ؟ قال يعجبني أن يكون لها عبيد من أملاك أهل بلدها من الأغلب منهم الذي يقع عليه أملاكهم من الزنج أو الهند أو الحبش أو غيرهم من الأمـلاك رجـالا قلت له فما صفتهم الـذي يكون فيها مستحقين في القضاء في الصداق قال معي على معنى ما عندي أنه قيل إنه تجزأ الرجال على أربعة أجزاء من أربعة أسنان بالغ أمرد وبالغ ملتحى علج وعلج وسـط وعلج فإنـه يقـوم هؤلاء بأسنـانهم ثم يكون لها لكل واحد من

الرجال من كل واحد من هؤلاء ربعه في بعض القول وفي بعض القول على ما يقع لي أن يكون لها بالغ أمرد وعلج فإنه يكون لها قيمة من الأربعة أسنان ثمن كل واحد ربعه يكون لها ربع بالغ أمرد وربع بالغ ملتح وربع علج وسط وربع علج فاني قلت له فإن تزوجها على عبد واحد ما صفة الذي تستحقه بالقضاء قال فمعى أن العبد يدخل فيه اسم الصغير والكبير من المماليك ومعى أنه قد قيل على ما يخرج عندي أنه يؤخذ رباعي ومراهق وعلج فإنه بالغ أمرد ويكون لها من هؤلاء من كل واحد ربعه (العلج بكسر العين من كتاب شمس العلوم) وإن شئت يأخذ خماسي وسداسي وبالغ وملتح وعلج وسط فأعطها من هؤلاء من كل واحد ربعه هكذا يقع أنه يخرج على معنى ما قيل وإن شئت أخذت الرباعي والخماسي والسداسي والمراهق والبالغ الأمرد والبالغ الملتحى والعلج الوسط والعلج الفاني وأعطيتها من كل واحد ثمنه إذا سمى عبدا أو مملوكا ولم يسم وصيفا ولا رجلا وإن شئت تركت الأمرد قلت له فإن تزوجها على أربعة وصفاء ما حد أسنانهم قال معى أن أسنان الوصفاء رباعي وخماسي وسداسي ومراهق قلت له فإن تزوجها على ثلاثة وصفا ما يكون لها من تلك الأربعة ؟ .

قال معى أنه يخرج عندي على معنى ما أرجو أنه قيل أن يكون لها في بعض القول عن كل واحد من هؤلاء الأربعة بالقيمة ثم تعطى وصفاء حيث بلغ ذلك من قيمتهم ومعى أنه يخرج أن تعطى وصيفين عن رأسهما وعن واحد مما وصفت لك فإن شاء للمقضى على معنى ما قيل هما عندي أعطاها عن الوصيفين رباعيا ومراهقا وإن شاء خماسياً وسداسياً قلت له فإن تزوجها على وصيفين ما يكون لها من أسنان الأربعة ؟ قال معى أنه كما وصفت له في الاثنين قلت له وكذلك إن تزوجها أيكون القول فيه كالقول

في البالغ إذا تزوجها على عبد بالغ قال نعم هكذا عندي .

قلت له فإن تزوجها على وصيف وسط ما حد الوسط عندك؟ قال فلا يخرج في الوصفاء عندي وسط أن يكون كما وصفت لك بالأجزاء وأحسب أنه قيل خماسي ولا يبين لي ذلك لأن المراهق والسداسي سيان فوق الخماسي وإنما دونه رباعي ولكنه يعجبني أن يكون الوسط من الوسط خماسي ونصف لأني وجدت الخماسي والسداسي وسطا من الوصفا فرددت على الخماسي نصفا وانقصت من السداسي نصفا فكان ذلك عندي خمسة أسنان ونصف هو يخرج عندي وسط الوصفا والله أعلم .

ومن غيره يوجد عن أبي الحواري إذا تزوجها على غلام كم طوله ؟ قال من قال ربع خماسي وربع سداسي وربع أمرد وربع ملتح وقال من قال ثلث سداس وثلث أمرد وثلث ملتح وهكذا قال أبو المؤثر قلت له أرأيت إن تزوجها على ثوب أو ثوبين هكذا ما حَدّ ذلك الثوب الذي تستحقه بالقضاء من صداقها ؟ قال عندي أنه يخرج فيما معى أنه قيل إن بعضا يذهب إلى جهالة هذا وبعضا يذهب إلى أن لها من وسط ثياب أهل بلدها على ما يراه العدول وسطا من ثيابها من صنف ما هو وسط معهم من صنوف الثياب .

قلت له وكذلك إن تزوجها على سيف أو على ترس أو أشباه ذلك من العروض التي تفاضل في القيمة والثمن ما القول في ذلك ؟ .

قال معى أنه يخرج عندي هذا كله على معنى الثوب لأنه من المجهولات الموجودات المتفاضلات عندي والذي يذهب إلى جهالة ذلك يذهب إلى صداق المثل إلا أن يتفقا على شيء معروف وعندي أن الذي يذهب إلى إثبات المجهولات في الصدقات يكون هذا منه يكون لها الوسط

مما هو مدروك في أيدي الناس في بلدها من ذلك الصنف في التعارف بينهم .

قلت له وكذلك إن تزوجها على عبيد رجال أو وصفاء ؟ الذي يقول بالجهالة في العروض ويذهب إلى صداق المثل يجعل العبيد والوصفاء مثل ذلك قال لا يتعدى عندي من ذلك قلت له فإن تزوجها على صداق معلوم وزنجية سداسية أو خماسية لا تموت هل ترى هذا ثابتا ولا تدخله الجهالة ؟ والشرط إنها لا تموت وتكون كلما ماتت أبدلها أخرى قال إذا ثبت دخول الجهالة في الصدقات وضعف بذلك في وجه ضعف عندي في كل الوجوه مثله لأن المعنى فيه واحد وشرط الجارية التي لا تموت من أعظم الجهالة عندي ومن الباطل والمحال ذلك إلا على معنى التعارف أنه لا يموت حقها منها وإنها كلما ماتت أبدلها غيرها وقد ذهب بعض من ذهب فيما أحسب إلى إبطال الشرط فيها أنها حية لا تموت وأثبتها على شرطها في الجارية المعروفة وأحسب أن بعضا ذهب أنه إن كان التعارف من هذا الشرط فبينهم تجديد ذلك لها كلما مات ثبت حكم التعارف بينهم بالسنة الجارية بينهم إن كان على هذا جارية .

مسألة :

يقال افترعت المرأة افتضضتها وافترعت افتضت ويقال تفرعت بني فلان تزوجت سيدة نسائهم قال :

وتفرعنا من بني وائل هامة العز وخرطوم الكرم

والعذرة عذرة الجارية وحديث النبي ﷺ هو أبو عذرتها يعني الذي ولي افتضاضها .

بـاب (٣٩)
فيمــن يلزمــه الصــداق

قال أبـو عبـد الله محمـد بن عبـد الله بن بركة رحمه الله في رجل وطي امرأة ميتة أجنبية وهي ميتة قال عليه الحد والصداق الدليل على ذلك قول النبي ﷺ حرمة موتانا كحرمة أحيائنا .

مســألة :

وسألتـه عن رجـل أمر رجلا بمكابرة امرأة حتى وطئها أو مس فرجها قال على الفاعل العقر وعلى الآمر الإثم . وأما من أمر غلامه أو ولده وهو صغير حتى وطئا فعلى الآمر العقر .

مســألة :

في رجل استكره امرأة أو أدخل أصبعه في فرجها إن عليه صداقها .

مســألة :

قال أبو معاوية لو أن رجلا غصب امرأة نفسها فنظر إلى فرجها بعينه لم يجب عليـه صداقهـا وقيـل يجب عليه صداقها بالنظر إلى فرجها وقال من قال يجب عليه بالمس أو الوطء وأما النظر فلا ، وقول يجب عليه بمس الذكر ولا يلزمـه بمس اليـد وقـال من قال لا يجب عليـه إلا بالوطء وأما المس فلا والله أعلم .

مسألة :

وفي الضياء من نظر فرج غير زوجته عمدا فلا صداق عليه بغير اختلاف فإن مس ففيه اختلاف .

قال أبو الحواري إن مسَّ أو نظر فعليه الصداق كاملاً قال موسى بن علي إن مسَّ أو نظر فلا صداق عليه وقول إن نظر فعليه صداقها قال أبو سعيد إن نظر متعمدا ولم يغصبها على ذلك فقيل لا يلزمه شيء من الصداق ولا أعلم فيه اختلافا . وأما الغاصب فيختلف فيه فإن كانت زوجته فنظرها كذلك ثم طلقها قبل الجواز فعليه الصداق جبرها أو لم يجبرها لأنه نظرها بإباحة الزوجية .

مسألة :

فيمن تزوج امرأة فمس فرجها خطأ أو نظر إليه ثم طلقها قبل الجواز قال فيعجبني إذا كان ذلك منه خطأ ولم ينظره ولا مسه متعمدا أن لا يلزمه إلا نصف الصداق وكذلك إن احتالت عليه حتى أخذت شيئا من بدنه فجعلته على فرجها فلا يلزمه إلا نصف الصداق إذا كان ذلك من فعلها ولم يتابع هو والله أعلم .

مسألة :

ومن أقر أنه استكره امرأة على نفسها ثم أنكر لم يكن عليه الحد ولكن عليه صداقها وإذا استكره امرأة فوطئها فعليه صداقها قيل فإن أخذت من ماله مثل صداقها من غير أن يعطيها هو فقد برىء فإن تابعته فلا صداق لها وعليها الحد وكذلك على الرجل الحد كانت مطاوعة له أو ممتنعة عنه .

مسـألة :

ورجل وجد مع جارية بكر في بيت فقال لم أمسها وقالت غلبني على نفسي فعليه عقرها إذا كانت قد افتضت ورأوا دمها ينصب فإن كانت ثيبا فلها مهر مثلها إن كانت قد غلبت على نفسها وإن كانت ذات زوج فلها مثل مهرها إذا كانت قد غلبت على نفسها وعلى البكر والثيب البينة أنهما غلبتا على أنفسهما غلبة .

مسـألة :

وإذا افتض صبي عذرة صبية فعليه عقرها مثل مهر نسائها ولا حد عليهما ، قال غيره وجدت كانت طائعة أو كارهة فهو سواء لأنها لا رأي لها في نفسها .

مسـألة :

وقال جابر في امرأة افتضت جارية بأصبعها قال عليها الصداق .

مسـألة :

وإذا وقع المجنون على امرأة وقد أصابه جنونه فإن صداقها عليه في ماله وكل لذة أصابها بفيه أو فرجه ففي ماله وما أحدث يده فعلى العشيرة والصبي الذي لم يبلغ الحلم والمجنون .

مسـألة :

وعن غلام سفيه افتض جارية بأصبعه فإنه غارم يغرم عنه أهله ثمن عذرتها ومهرا بالمعروف قال أحمد بن النضر :

ولا عقـر إن أدخلت في فرج ثيب يداً لكن العـذراء بالعقـر أملح .
الثيب : المـرأة التي ذهبت عذرتهـا وقـال الخليل الثيب التي تزوجت فبانت بأي وجه كان .

ومن غيره والثيب ضد البكـر وجمعهـا ثيبـات والعـذراء البكر وجمعها عذارى والعقر دية فرج المرأة إذا غصبت نفسها وبيضة العقر يقال لها بيضة الـديـك نسبت إلى العقـر لأن الجـاريـة إنما يقاس منها ذلك ببيضة الديك فيعلم شأنهـا فيضـرب بيضـة العقـر مثلا لكل شيء لا يستطاع مسه رخاوة وضعفا قال غيره بيضة العقر تكون آخر بيضة من الدجاجة لا تبيض بعدها فيضـرب لكـل شيء من جنسـه والعقر الذي يعطى المرأة للوطء مأخوذ من عقـرت لأن البكـر إذا وطئت تعقـر ثم صار ذلك للثيب أيضا والعذرة عذرة الجـاريـة وفي حديث النبي عليـه السـلام هو أبو عذرتها يعني الذي افتضها والعقر مصدر العاقر من النساء وهي التي لا تحمل من داء ولا من كبر ولكن خليفة يقول امرأة عاقر وبها عقر ونسوة عقر وعواقر والفعل عقرت وهي تعقر وتعقر أحسن لأنه شيء ينزل بها لا من فعلها بنفسها .

مسـألة :

ومن استكـره بكـرا أو ثيبـا حتى أدخـل أصبعه في فرجها فإن افتض البكر فعليه مهرها وإن لم يفتضها بأصبعه فما نرى عليه لها ولا الثيب صداقا إلا الـوزر قال أبـو المـؤثـر إذا استكـرهها حتى أولج أصبعه في فرجها فعليه صداقها والعقوبة على ما يرى الإمام .

مسـألة :

ومن زنى بامـرأة طائعـة ثم أرادهـا بعـد ذلك فكرهت فأكرهها على

العـادة لأنهـا كانت تطاوعه قبل ذلك فلا عقر لها في المطاوعة وأما الاستكراه فعليه عندنا قيمة العقر للحرة والأمة ولا يبطل ذلك عنه مطاوعتها قبل ذلك ما يلزمـه في الاستكـراه واختلف في صداقهـا في الاستكراه مرة بعد مرة قال بعضهم لها صداق واحد ما لم يكن سلم إليها الصداق الأول ودليلهم على ذلك أن رجلا لو شهد عليه أربعة شهود أنه زنى بامرأة مرة بعد مرة لم يكن عليـه إلا حد واحـد ما لم يقم عليـه الحـد قبـل ذلـك وقـال آخـرون كل ما استكرهها فلها عليه صداق .

مسـألة :

من كتـاب في رجـل استكـره امرأة حتى وطئها في الدبر هل يلزمه لها صداق فاختلفوا فيها فبعضهم قال عليه الصداق وبعضهم لم ير صداقا قال أبـو سعيـد يعجبني أن يكون عليه الصداق ومن الكتاب أنه لا صداق عليه فيما يوجد عن محمد بن محبوب رحمه الله أنه لم ير عليه صداقا ورأى عليه الحد .

مسـألة :

وسألته عن رجل وثب على جارية فأفرعها قال إن كانت حرة فعليه مثل مهر نسائها وإن كانت أمة بكرا فعليه عشر ثمنها .

مسـألة :

وسألتـه عن امـرأة زوجهـا عمهـا ذميـا كارهة ودخل بها زوجها وهي كارهـة قال إن كانت امتنعت حين كرهتـه منعتـه نفسها كابرها على نفسها فلها المهر والنكاح فاسد .

مسـألة :

قال موسى بن علي في رجل وقع على جارية صبية لا تعقل فأجرى فرجه على فرجها حتى قضى شهوته أو مس بيده فرجها حتى قضى شهوته كان المنى أو لم يكن غير أنه قد فعل ذلك فلا صداق عليه ، سل عن هذه . وقال محمد بن محبوب في رجل مس فرج ذمية فإذا مسه من تحت الثوب مكابرا لها كان عليه مثل صدقات نسائها إذا كانت حرة ولا يلزمه شيء في الأمة ، سل عنها .

مسـألة :

وقال أبو معاوية في مجنون أو صحيح استكره امرأة حتى وطئها فماتت من وطئه . إن ديتها على عاقلته وعقرها في ماله وإن طاوعته فماتت أو حدث بها حدث يجب لها به دية إن ديتها على عاقلته ولا مهر لها لأنها طاوعته في الوطء فبطل المهر ولم تطاوعه على قتل نفسها فالدية لورثتها ولا بد من ذلك والله أعلم بذلك . وكذلك قال الفضل بن الحواري .

مسـألة :

ولو أن رجلا ملك امرأة فمست ذكره ثم طلقها لم يكن لها إلا نصف الصداق .

مسـألة :

وعن رجل شهد عليه شاهدان أنه استكره امرأة حتى وطئها هل يلزمه لها بشهادتهما لها العقر فلا يلزمه لأنهما قاذفان .

مسـألة :

وقـال هاشم لرجـل طلب امـرأة فسمت له صداقـا ثقيلا فثقل عليه فاسـترقى لها حتى انصـرف وجههـا إليه فقال عليه صداقها كاملا قال وإن كرهته فاسترقى لها حتى رضيت به فما أجيز له المقام عندها .

مسـألة :

ومن تزوج امـرأة فأغلق عليهـا بابـا أو أرخى عليهـا سترا في شهـر رمضـان ثم طلقهـا قبـل مغيب الشمس فادعت أنـه وطئها فالقول قوله هو لأنها ادعت عليه الكفر لأن وطأه إياها في شهر رمضان لا يجوز له وهو محرم عليه .

مسـألة :

وعن رجـل أدخلت عليـه امـرأة وهـو محرم فطلقهـا وهـو بعد محرم أو أدخلت عليه وهي حائض بعد لم تطهر وقد أغلق عليها بابا أو أرخى عليها سترا ثم ادعت عليـه أنـه نظـر إلى فرجها أو لمسه بيده أو بفرجه قال إذا كان محرما ثم طلقها لم يصدق عليه ولم يقبل قولها أنه نظر إلى فرجها أو لمسه بيده أو بفرجه ، فإن كانت حائضا صدقت عليه بالمس والنظر ، وإن ادعت أنه وطئهـا لم يقبـل قولهـا ، وكـذلـك إن كان معتكفـا أو أدخلت عليه ، هكذا جواب محمد بن محبوب .

مسـألة :

وعن رجل ملك امرأة ثم دخل عليها بيتها وأرخى الستر ومعها أختها أو بعض أهلهـا فقبلهـا ثم خرج فطلقهـا قال إذا أغلق عليهـا بابا أو أرخى

سترا فالقـول ما قالت المـرأة . قال غيره وذلك إذا صح فإن القول قولها مع يمينهـا إن قالت والله ما مس فرجي بيـده ولا نظـر إليـه بعينـه فعليـه نصف الصداق وإن قالت كذب لقد لمس الفرج بيده ونظر إليه بعينه لزمه الصداق كاملا ـ كذلك عن موسى بن علي .

مسـألة :

وعن رجـل له امـرأتـان فدخـل بإحـداهما ولم يدخل بالأخرى فتوفى الرجل وقال أما التي دخل بها فإن أقامت البينة بما يبقى لها فذلك لها وإن لم تقم فلاشيء لها لأنـه قد دخـل بها وأمـا التي لم يدخـل بها فإن أقـامت عليه البينـة أنهـا تزوجتـه على مهـر ولم يعلم كم هو فإن مهـرهـا كمهـر أخـواتها لا شطـط ولا وكس وإن لم يسم صداقـا فلا صداق . قال أبـو عبـد الله إذا أنكر هو الصداق . أما إذا أقر لها بشيء فليس لها إلا ما أقر لها به مع يمينه والتي دخل بها لها عليه صداقها إلا أن يقيم شاهدي عدل أنه قد دفعه إليها وذلـك إذا طلقهـا وإن مات فهـو كما قال مثـل صدقـات نسـائهـا قول أبي عبد الله أحب إلينا .

مسـألة :

وإن يكن تزوج امـرأة فحبس عنهـا زمـانا ثم طلقها قال عليه مهرها كامـلا ولا عدة عليهـا قال أبـو عبد الله إنما لها نصف الصداق إلا أن يكون نظر إلى فرجها أو مسه من تحت الثوب .

مسـألة :

عن رجـل ملك امـرأة وأوفـاها نقدها ثم أشهر لها بالدخول والمرأة في

قريـة والـرجـل في قرية أو الرجل والمرأة في قرية جميعا ولم يعلم أنه جاز بها ثم طلقها قال لها نصف الصداق .

مسـألة :

وقال في امرأة أوصى لها زوجها بمهر وليس لها بينة قال أبو سفيان لها مهر نسائها .

مسـألة :

امرأة قتلت نفسها هل لها مهر على زوجها؟ قال لا مهر لها إذا فعلت ذلـك من غير أن يذهب عقلهـا ولـه المـيراث قال غيره وجـدت في الأثر أن مهرها عليه ثابت ولا يبطله قتلها نفسها هكذا المعنى ليس اللفظ بعينه .

مسـألة :

رجـل زنى بامـرأة ثم تزوجهـا بعـد ذلك فوطئها أيلزمه لها صداق أم لا ؟ فالصداق له لازم وعليـه واجب إلا أن تكـون المـرأة تدين بتحـريمه ثم تزوجهـا بعـد الـزنـا فلا صداق لها عليـه في البـاطن ويقضى لها عليـه في الظاهر . وبالله التوفيق .

مسـألة :

ومن جامع ابن جعفر وقيل في الذي يملك امرأة ثم ينظر إلى فرجها في ظل الماء ثم يطلقها ان ليس لها إلا نصف الصداق وقال من قال الصداق كامل .

قال أبو الحواري إن نظر ظل فرجها في الماء فلها نصف الصداق وإن نظر الفرج في الماء وهي في الماء فلها الصداق كامل .

مسـألة :

وعن محمد بن محبوب في من تزوج امرأة ثم فارقها قبل أن يدخل بها وقد كانت جاءته وهو ناعس فأخذت يده فوضعتها على فرجها من تحت الثوب ثم انتبه فرفعها فعسى أن لا يلزمه إلا نصف صداقها لأن هذا جاء منها .

مسـألة :

واختلفوا في المرأة يتزوجها الرجل فتلد على أقل من ستة أشهر فقال من قال لا صداق لها عليه ولا يَلزمه الولد لأنها قد استحقت التهمة وقال من قال عليه الصداق لأنه تزويج على شبهه ويدرأ عنها الحد بذلك للشبهة وأما الولد فلا يلزمه على حال ولا نعلم في ذلك اختلافا .

مسـألة :

ومن سحر من امرأة أرادت منه الفاحشة فأجلس لها رجلا في الظلام فبئس ما صنع ولا يلزمه الصداق ورجل افتض امرأة بأصبعه هل يلزمه في ذلك صداق كانت صبية أو بالغا ؟فقد قيل ذلك إذا كان على الإكراه وقيل لا يجب ذلك إلا بالوطء وقلت لو أنه قام يكابرها فحيث تقاتله سارت ثيبا وقد كانت بكرا هل يلزمه صداقها؟فقد قيل ذلك إذا كان من فعله على ما قد مضى .

مسـألة :

وامـرأة خانت زوجهـا في نفسهـا فلا صداق لها عليـه إلا أن تعلمـه بالخيانة فلا يصدقها ويقيم معها بعد ذلك فلها الصداق عليه إذا وطئها من بعد أن أعلمته .

مسـألة :

وكـل من وطىء امـرأة مجنـونـة أو ناعسـة فهـو كمن استكرهها حتى يكون في حد تعقل وتطاوع فلا صداق لها .

مسـألة :

وأمـا الصبي والمجنـون فإذا استكرها امرأة حتى وطئها فقال من قال جنايتها على العشيرة وقال من قال عقرها في مالها خاصة .

مسـألة :

قال الله عز وجـل «إلا أن يعفـون أو يعفـو الـذي بيده عقدة النكاح» فقـال من قال الـذي بيـده عقدة النكاح هي المرأة وتعفو عن النصف الذي وجب لها قال أبـو عبـد الله. الـزوج هو الـذي بيـده عقـدة النكـاح أن يعفو فيعطى الصداق تاما .

مسـألة :

قلت فرجـل ملك امـرأة فكـرهتـه فدخـل بها مغتصبا لها فقال عليه صداقها ، قلت فالحد عليه أم لا؟ قال بل أرى عليه الحد ، ثم قال أنا شاك

في الحد ، لأنه إن قال إني ظننت أن عقد الملك يوجب لي عليها النكاح لم أر عليه حدا .

مسألة :

وسألته عن شاهدين شهدا على رجل أنه تزوج امرأة على صداق ألف درهم مرتين فقال تعطى ألف درهم ولا يكونا في وزنه معا ولكن واحدة بعد أخرى ..

مسألة :

وعمن مس فرج جارية وهي لم تبلغ وهي مطاوعة والذي مس صبي أو رجل بالغ هلى يجب عليه صداق لها أو لا يجب عليه؟على ما وصفت فإن كان الذي مس صبي فلا شيء عليه حتى يفتضها فإذا افتضها فقد قال من قال من الفقهاء عقرها في ماله ، ونقول ولو كانت طائعة لأن الصبية لا رأي لها في نفسها ولا شيء على الصبي بالمس وإن كان الذي مس رجل بالغ فقد قال بعض الفقهاء إن عليه العقر في المس والعقر هو الصداق افتضها أو لم يفتضها إذا مس فرجها فقد وجب عليه الصداق ونقول إن كانت الجارية طائعة أو كارهة لأن الصبية لا رأي لها في نفسها . والله أعلم بالصواب .

مسألة :

وإذا مكنت امرأة رجلا من فرجها ليزني بها فنكحها في دبرها وهي لا تشعر فليس دبرها بأعظم حرمة من قبلها فإذا أباحت فرجها فلا شيء لها في دبرها فإن أمكنته من دبرها فغافلها ثم نكحها في قبلها لزمه صداقها فإن

مكنتـه من فرجهـا فغـافلهـا ثم نكحهـا بفـرجه فإذا مكنته مما يريد منها فلا صداق لها وإن كانت حجـرت عليـه الـوطء ومكنتـه من سوى ذلك فليس ذلـك مما يبطـل صداقها والحجر حده بلسانها أو تمتنع منه بالوطء وإن كانت ساكتـة فهي مجيبـة وكـذلـك لو أولـج أصبعه في فرجها فهو بمنزلة الوطء إذا كانت حجـرت عليـه بلسـانهـا ذلك وعليه صداقها فإن كانت ساكتة حتى أولج فلا صداق لها عليه فإن أباحته الوطء ونهته عن إدخال أصبعه فأدخلها فالله أعلم ما أقدم إلا أن أجعل لها صداقا إلا أن الذي أباحت له أكثر وحد المطـاوعـة أن تمكنـه من رجليهـا أو حتى يقول لها إني أزني وحد المطاوعة أن تبيح له فرجها يمسه ثم لا تمنعه بعد المس حتى وطئها فإن أخذ رجليها فلم تقـل له شيئـا فلما نكحهـا قالت إنـما مكنتـه من الفخـذين فإذا لم تمنعـه بيد ولا بلسان فهي مطاوعة ولا صداق عليه .

بـاب (٤٠)
في صـداق المـرأة إذا طلقت ثم وطئت بعد ذلـك

ومن طلق امرأته ثلاثا ثم وطئها مرة أو أكثر لزمه صداقان الأول الذي تزوجهـا عليـه وآخـر بوطئـه إذا استكـرهها أو لم تكن علمت أنه طلقها وإن هربت منه فقدر عليها فوطئها ثم تركها فهربت منه فقدر عليها فوطئها فعليه لكـل وطأه صداق وإذا أخـذها وحصرها في منزل ثم وطئها فيه مرة بعد مرة فإنه يلزمه بذلك صداق واحد مع صداقها الذي تزوجها عليه .

مسـألة :

ومن حرمت عليه زوجته من حيث لا يدري ثم وطىء ثم علم فعليه بالـزوجيـة صداق وبـالوطىء الثاني بعد الحرمة صداق ثاني لقول النبي ﷺ لكل موطأة صداق وهذا وطىء غير زوجته فعليه صداق ثاني بالوطىء الثاني والله أعلم .

وعن رجـل ملك امـرأة وحلف بطـلاقهـا فحنث ثم دخـل عليهـا فافتضهـا ثم إن أهلهـا خاصمـوه وأقـامـوا عليه البينة قال عليه نصف المهر بطلاقها وعليه المهر كاملا بما أصاب منها كان ذلك من جهالة يظن أنه جائز له وإن كان ذلك من غير جهالة فعليه الحد والمهر كاملا ونصف المهر .

مسـألة :

قال محمـد بن محبـوب في رجـل طلق امـرأته وهو غائب وأشهد على طلاقهـا رجلين ثم رجـع من سفره فأتى المرأة وكتمها ذلك وجامعها وكانت عدتها انقضت قبل أن يقدم من سفره قال إذا أقر على نفسه أنه وطئها من

بعد أن انقضت عدتها لزمه حد الزاني وعليه صداق لها آخر .

مسـألة :

رجل تزوج امرأة وطلقها قبل أن يمسها ثم قيل له إنها لم تحرم عليك فدخل بها بنكاحه الأول فإنه يفرق بينهما وتعطى المرأة بنكاحها الأول نصف الصداق ومهر من دخوله بها ومجامعته إياها كاملا .

مسـألة :

عن رجل طلق امرأة تزوجها قبل أن يدخل بها ولم يعلمها طلاقها ولم يشهد على ذلك ثم دخل بها فيخرج بعد ذلك فيظهر ما كان قال وصنع قال لها نصف المهر بطلاقه إياها قبل أن يمسها ولها مثل مهرها حين دخل بها فذلك مهر كامل ونصف ثم قال هذه ليس مثل التي طلقت وعلمت بطلاقها وأشهد على طلاقها وقال أبو نوح أيضا مثل ذلك .

مسـألة :

أبو الحسن فيمن طلق امرأته وكتمها ورجع يطأها فإذا دخل بها ثم جحدها الطلاق ثم وطئها حراما زمانا ثم أقر فالذي وجدنا أنه إن كان كلما أراد وطئها منعته نفسها حتى يطأها غلبه فعليه لكل وطأة صداق وإن منعته أول مرة ثم طاوعته بعد ذلك فعليه لها صداق واحد ولها صداقها الأول وأما إذا كتمها فلم يحضرنا فيها حفظ في حين كتابنا هذا الجواب إلاَّ على قياس هذه إن كانت لو علمت لامتنعت بنفسها فرأينا أنها إذا لم تعلم خفنا عليه أن يلزمه لكل مرة صداق قال غيره وقول ليس عليه لها إلا صداق واحد وأخذ

بالـوطىء كله والصـداق الأول قال غيره وقول ما دام يطأها وهو عازم على وطئها فلها بذلك صداق فإذا نوى ترك وطئها ثم رجع فوطيها فعليه صداق آخر غير الأول والثاني وذلك إذا كان كاتما لها .

مسـألة :

ومن جامـع ابن جعفـر وقال في رجل طلق امرأته أو حرمت ولا تعلم ثم وطئها فعسى أن لا يكون عليه في الجهالة شيء ولا نحفظ فيها شيئا .

قال أبـو الحـواري ليس عليـه شيء إلا أن يكـون سكـرانا فإن عليه صداقها ثانيا إذا طلقها في حال سكره .

مسـألة :

وسألت أبـا زيـاد عن رجـل جعل طلاق امرأته بيدها إن دخلت دار فلان فدخلت ثم كتمته الدخول حتى وطئها متعمدا لذلك قال أبو زياد قد قصرت وأساءت وعن رجل تزوج امرأة ثم طلقها ثم دخل عليها فوطئها مرة بعـد مرة وقـال إنـه قد ردهـا ثم علم بعد ذلك قال يفرق بينهما ولها صداقها الأول ولهـا صداق ثان بوطئـه إيـاهـا إلا أن يكـون وطئها قسرا ثم تركها ثم اقتسـرهـا مرة أخـرى فعليـه لكـل مرة قسرها صداق سوى الصداق الأول وكذلك إن كان لم يعلمها بالطلاق ثم دخل عليها ووطئها ثم تركها وانقطع ثم رجع فوطئها فعليه لكل مرة فعل بها هكذا صداق والله أعلم .

مسـألة :

فيمن طلق امرأته وعلم أنه طلقها وجهل لزوم الطلاق ولم يعلمها بما

كان في لفظه الذي وقع به الطلاق ثم وطئها على ذلك جاهلا بوجوب الطلاق أنه ليس عليه لها إلا الصداق الأول حتى يطأها وهو عالم بأنها قد بانت منه بالطلاق ثم عليه صداق ثاني فإن كتمها ذلك ووطئها مرارا فليس لها إلا صداق واحد بذلك الوطء ولها الصداق الأول .

مسألة :

فيمن يلزمه الصداق وسألته عن رجل تزوج امرأة فنظر إلى بطنها وشعرها ثم بعد ذلك طلقها قال لها نصف الصداق قلت فإنه نظر إلى فرجها أو مسه بيده أو فرجه ثم بعد ذلك طلقها ولم يجامع قال لها صداقها كله ولا عدة عليها .

مسألة :

وسألته عمن قال إن المس من الزوج لفرج زوجته قبل الدخول ثم يطلقها أنها لا تستحق عليه الصداق كله هل ينساغ هذا ؟ قال لا يبين لي ذلك في قول أصحابنا .

بـاب (٤١)
في صـــداق المـرأة الموطـــأة خطـــأ

وعن رجـل تزوج امـرأة فطلب إلى أم امرأته أن تريه زوجته فذهبت الأم إلى جارة لها فقـالت لها أرسـلي معي ابنتـك حتى أريها ختنى ، فقالت الأم لا أرسـل ابنتي إلى ختنـك فإني أخـاف على ابنتي أن يمسهـا ختنـك فقـالت أنـا أكـون عندها وطابت نفسها فأرسلتها معها فدخلتا على الزوج فلما نظر إليها أعجبته فقال لأم المرأة اسقني ماء فخرجت كي تسقيه فأغلق الـرجـل البـاب دونها فرجعت الأم فقالت ليست هذه امرأتك لا تفعل فلم يلتفت إلى قولهـا حتى وطيهـا وظن أنهـا تريد أن تدفع عن ابنتها بقولها قال كلهم لا خير فيهم كان يحق على الرجل أن يقف حتى يستبين له أرى عليه عقـر مثـل مهـر أمهـا أو أحد نسائها وتعذر أمها وتحبس من أجل ما أرسلت ابنتها إلى رجل ليس لها بزوج ولا ذى محرم منها وأرى أن امرأته قد حرمت عليـه ولهـا نصف المهـر وتغـرم الأم نصف المهر لابنتها التي قد فسدت على زوجها وتحبس وتوجع ضربا .

مســألة :

في رجل وجد امرأة في حجلة امرأته فوقع بها وهو لا يشعر بها قال إن وقـع عليهـا في ظلمـة الليل فأقرت المرأة ولم تناكره فلا حد عليه والحد عليها واجب ويـبرأ هو منـه وإن زعمت أنـه وقـع عليهـا وهو يعرفها فالحد عليهما واجب وإن قامت بذلك بينة لها وإن أنكرت المرأة جماعه ولم تكن له بينة فإنه يجلد بفـريتـه عليهـا واعترافه على نفسه وإن قالت المرأة إنه كذب لقد وقع

علي وإنه يعلم أني لست امرأته وأكرهني فإنها لا تصدق عليه إلا أن تقوم بينة أنـه غلبهـا على نفسهـا فإن صداقهـا عليه باكراهه إياها على نفسها والحد واجب عليه ولا حد عليها ولو أن امرأة قالت وطئني وابتغى مني ذلك الرجل وقـد افتضت على فراشـه فإنـه يغـرم صداقهـا وعليهـا الحد بما قدفته وقال موسى بن علي في رجل آوى إلى فراشه ووجد عليه امرأة غير امرأته فوطئها ثم علم أنها ليست بامرأته قال إن كان غلبها على نفسها فعليه صداقها .

بـاب (٤٢)

في صـداق المـرأة التي تغـر زوجهـــا

قال موسى بن علي في شاهدين شهدا مع حاكم أن فلانة امرأة بالغ قد بلغت مبلغ النسـاء فأمـر الحـاكم بتـزويجهـا فلما دخل بها زوجها غيرت ورفعت واستبان أمرها أنها لم تبلغ فانتظر بها البلوغ وبلغت وكرهت الزوج وقد باشرها فلزمه الصداق وطلب إلى الشاهدين الحق قال ما نبعدهما عن غرامة الصداق .

مسـألة :

قال جابر في رجل غر بوليدة وأخبر وه أنها حرة حتى ولدت منه أولادا ثم جاء أربـابهـا فقال الأولاد أحرار ويقومون على الذي غره بها ويخلع من كل قليـل وكثـير أعطـاها ويأخذ أثمان أولادها من الذين أنكحوه وغروه بها وقال بعضهم هو بالخيار إذ دلس عليه إن علم قبل أن يدخل فلا أخذ على أحد وإن كان قد دخل فإن اختار أن يطلقها فصداقها على الولي ويمضي لها صداقهـا بما استحـل من فرجهـا ويأخـذ الـرجل وليدته وولده إن كانت ولدت ثم يفديهم رأساً برأس .

مسـألة :

وقال أبو معاوية إذا غرت الأمة رجلا وزعمت أنها حرة فتزوجها على ذلـك ثم اطلع على أنهـا أمـة فإن عقـرها لسيدها وأولاده منها أحرار وعليه قيمتهم وإن أقـام عنـدهـا بعـد العلم بها فإن أولاده يكونون عبيدا لسيدها ويكون صداقها لها .

مسـألة :

وفي أمة زعمت أنها حرة فتزوجها رجل وهو لا يعلم أنها مملوكة فدخل بها وجاء مولاها وانتزعها منه قال صداقها صداق أمة مثلها ويرجع على من زوجه فيأخذ منه صداقها .

مسـألة :

في رجل زوج رجلاً بامرأة ولم يعلم أنها مملوكة ثم استحقها بالبينة العادلة إن أولادها من ذلك الرجل أحرار إذ غره سيدها فإن حبسها الزوج بعد ذلك فأولاده الذين تلدهم بعد حبسه إياها بعد العلم بأنها مملوكة مماليك لسيدها وعلى الزوج صداق مثلها ولو زوجه على ذلك فليس لها إلا صداق مثلها .

مسـألة :

وقال هاشم لو أن رجلا وجد رجلا على امرأته فرفع على الرجل حتى تخرج بذلك السبب المرأة منه وتأخذ مهرها كان على الرجل الذي وجده أن يغرم للرجل مثل ما أخذ منه .

مسـألة :

أمة أبِقت فأتت أرضا فزعمت أنها حرة فتزوجت رجلا فولدت له أولادا ثم طلبها مواليها فلا صداق لها وتقوم أولادها قيمة عدل وهم أحرار ويرد قيمتهم إلى موالي الوليدة فأما الوليدة فلمواليها إن شاءوا باعوا وإن شاءوا أمسكوا .

مسألة :

وفي رجل تزوج امرأة فظن أنها حرة فكفل لها بصداق كثير ودخل بها فولدت منه أولادا ثم إن الجارية صح أنها مملوكة بشهادة شاهدي عدل قال صداقها كصداقات مثلها من الاماء وأما الأولاد فمماليك لمن استحق والدتهم إنها له قلت له فإن الجارية قالت لزوجها من قبل أن يتزوجها إنها حرة وغرته قال ولو أعلمته وهي حرام عليه .

مسألة :

وقال أبو عبد الله بن روح في رجل تزوج امرأة فقال لوليها بلغني أن صاحبتكم عمياء أو بخراء أو عجماء أو عرجاء أو عسماء فإن كان فيها شيء من بعض هذا فلا حاجة لي فيها فقال له الولي بل هي صحيحة من هذه العيوب كلها فتزوجها الرجل وصدقه فلما دخل بها وجد بها بعض هذه العيوب قال على الزوج صداقها ولا يلزم الولي شيء إلا أن يكون الزوج قال للولي إن كان فيها شيء من هذه العيوب فما لزمني من صداقها فهو عليك فإن ذلك يلزم الولي لأنه ضمن له ذلك وإنما دخل بالضمان .

مسألة :

رجل له ابنتان إحداهما من عربية والأخرى من أعجمية فخطب إليه رجل ابنته العربية فأنكحه وأهديت إليه ابنة الأعجمية قال إن كانت علمت أنها ليست بامرأته فهي زانية وعليها الحد ولا مهر لها وإن لم تكن علمت إلا أنها هي امرأته رد إليه ما ساق إليها وما أصابت منه وعلى أب الأخرى أن يجهز الأخرى بمثل صداقها من ماله ولا يدخل الزوج حتى تنقضي عدتها سل فإني أحسب أن فيها قولا آخر .

مسـألة :

رجل طلب إلى قوم امرأة فقالوا نعم فقال حتى أنظر إليها فأروه امرأة غيرها فرضى فزوجوه فلما أدخلوها عليه إذا هي غير التي رأى فإن دخل بها فليعطها مهرها وإن أراد المقام معها لم يجز له لأنه إنما تزوج ذلك الوجه الذي رأى سل عن هذه .

مسـألة :

جواب موسى بن علي عن رجل زوج رجلا بنتا له فلما جاء الرجل أدخله على بنت له غير امرأته والزوج لا يعلم فإني أرجو أن يدرك امرأته وليمسك عن المرأة حتى تنقضي عدتها والصداق على من غره والله أعلم .

مسـألة :

وقيل في امرأة غرت رجلا وقالت له إن ابنتها بالغ فتزوجها على ذلك فإذا هي ليس ببالغ انها تضمن له ما استحقته ابنتها عليه من الصداق إن هي غيرت التزويج وإن لم تغير التزويج فليس عليها شيء إن أتمت البنت التزويج إذا بلغت وقيل إنه إن قبلت أمها بجميع ما استحقته عليه . أو لم تغره إن عليها له ذلك ولو لم تحده إذا قبلت له بجميع ما استحقته عليه .

مسـألة :

وعن أبي الحواري وعن رجل زوج اختا له برجل والمرأة في عدة ولم يعلم الولي الزوج أن المرأة في عدة والزوج غريب فلما جاز بها الزوج أخبر بأمرها فاعتزلها وأعطاها صداقها أيلزم الولي صداق الرجل حيث غره أو

لا يلزمه ؟ فعلى ما وصفت فلا يلزم الولي الصداق إلا أن يكون الزوج سأل الولي عن عدتها وقال له إنها انقضت عدتها فإذا قال له ذلك لزمه عند ذلك الغرم للزوج وكذلك المرأة إن كان الزوج سألها عن العدة فكذبته فلا صداق لها وإن كان لم يسألها عن ذلك فإن كانت المرأة عالمة أن التزويج محرم عليها في العدة فقدمت على معرفة من ذلك فلا صداق لها وإن كانت جاهلة لذلك فلها صداقها ويفرق بينهما وقد حرمت عليه أبدا .

مسألة :

ومن جامع أبي الحسن وإذا تزوج الرجل امرأة على أنها حرة وولدت منه أولادا ثم صح أنها أمة فعليه صداق مثلها من الإماء ولا يلزمه الصداق الذي تزوج عليه وينفسخ النكاح ويأخذ منه الولي صداقها صداق أمة وقيمة أولادها يوم ولدوا قيمة عبيد ويأخذهم والدهم ويرجع هو على من غره على أنها حرة بمثل ما غرم من قيمة أولاده والصداق الذي غرم وقيمة أولاده منها وقال قوم لا يرجع بالصداق ويرجع في قيمة أولاده منها على من غره وإن كان سيدها هو الذي زوجه بها على أنها حرة فهي حرة وصداقها لها والنكاح جائز .

مسألة :

وسألته عن رجل زوج مملوكة ليست له وغره بها فولدت له أولادا قال إن كان زوجه وهو يعلم أنها مملوكة أو أخبره أنها حرة فعلى الذي زوجه قيمة أولاده وإن كان قال أنا أزوجك ولست أعرفها فليس على المزوج شيء ويقام ولده فيؤدي ثمنه .

مسألة :

عن رجل استشار قوما في امرأة أراد أن يملكها فأخبر وه أنها حرة فملكها وكان له منها أولاد ثم جاء سيدها يريد أخذها فإن يكن القوم غروه بها فإن عليهم ثمن أولاده قيمة عبيده قال غيره وقد قيل عليهم له ما لزمه من الضمان وأما قيمة العبيد في ماله .

مسألة :

وسألته عن رجل خطب إلى قوم فقال إني لا أملك حتى أنظر فقالوا قم فأدخلوا عليه امرأة رجل معهم في المنزل وزوجها حاضر قال قد قبلت وزوجوه فلما كان عند الدخول أدخلوا عليه الأخرى التي كانوا أخبر وه بها فقال ليست هي بامرأتي التي رأيت قال له أن يردها فإن لم يكن دخل بها فلا صداق لها وإن كان دخل بها فلها صداقها العاجل والآجل ويتبع الذي غره ويغرم له المزوج وإن كانوا دلسوها له عمدا وإن كانوا لم يعلموا فلا تغرير عليه ومن علم من البينة أنهم أروه غير التي زوجوه فلم يخبر غرم أيضا وإن كانوا لم يعلموا فليس عليهم شيء .

مسألة :

من الزيادة ومن زوج رجلا ابنته ثم غاب وأمر بجوازها فأجازوا جاريته وتوهم الزوج أنها امرأته فوطئها وأولدها ثم تبين له فإن المرأة امرأته ولا تحرم عليه بما فعل وترد عليه وعليه عقر الجارية لمولاها ويرجع على من غره بذلك وقول لا يرجع لأنه استمتع بها والأولاد يلحقون به لأنه وطىء غلطا ولم يتعمد للزنا ويعطى قيمتهم يوم ولدوا ويرجع على من غره بقيمتهم .

باب (٤٣)
الضمـــان بالصـــداق

قال أبـو عبـد الله محمـد بن روح لو أن رجـلا أراد أن يتـزوج امـرأة صحيحـة فقـال له رجـل تزوجها وعلى صداق كذا وكذا ولم يسم له إلا أنه قال تزوجهـا وعلى صداقهـا فتـزوجها ودخل بها قال ابن روح إن الصداق يلزم الآمر لأنه ضمن له بالصداق وإن كان سمى له صداقا فهو بما سمى له يلزمه وإن لم يكن سمى له صداقاً فإنما يلزم الامر صداق مثلها .

مســألة :

رجـل زوج لابنـه امـرأة وابنـه صغير لم يبلغ ثم هلك الأب قبل أن يبنى الابن بامـرأتـه وكان الأب أشهد على نفسه بالصداق فإن الصداق في مال الأب لأنـه ضمنـه ويحسب مع دينـه إذا بلغ الغـلام وأجـاز النكـاح ولا صداق على الغـلام غير ذلـك وفي موضع إن زوج ابنه وقبل بالصداق فلما بلغ الصبي لم يرض فالصـداق جملة على الأب إن جاز الصبي بالمـرأة وإن لم يجز فنصف الصداق وإن زوج ابنه ولم يضمن بشيء فلم يرض الابن فالتزويج فاسد ولم أر على الأب شيئا .

مســألة :

رجـل ملك على ابنـه امـرأة فتقبـل بالمهـر فكـره ذلـك فعلى الوالد الصداق وعلى الولد الطلاق .

مسـألة :

من كتـاب بيـان الشـرع وعن رجل عد عن ابنه نخلا لامرأته وشرط عليه أن هذه النخل من نصيبك من مالي إذا مت قلت هل يثبت عليه هذا الشرط أم لا ؟فمعى أن هذا الشـرط لا يثبت له ولا عليـه ويكـون ضامنا لما أدى عنه لسبب ذلك وله ميراثه وعليه ضمان ما لزمه .

مسـألة :

عن رجـل زوج ابنـه صغـيرا أوكبـيرا أوغائبـا فقال إذا بلغ الصبي وقدم الغائب فأمضى النكاح مضى وكان الصداق على الولد والمرأة امرأته وإن أنكر غرم الأب نصف الصداق .

مسـألة :

رجل طلب إلى قوم أن يزوجوا ابنه وشرط أن لكم صداق صاحبتكم في أرضكم فأنكحوه على هذا النحو فمات الأب وجاء الورثة ورثته ليقسموا ماله وقالت المرأة إن صداقي في مال أبيكم الذي في أرضي فأعطوني مهري منه فكره الورثة ذلك وقالوا صداقك على زوجك ولو مات زوجك لطلبت إلى أبينـا فأمـا إذا مات أبـونا وبقى زوجك فإنا لا نعطيك منه ومهرك على زوجـك فقـالت إن مهـري في هذا المـال الذي في أرضي فلها صداقها ولها شرطها من المال الذي سمى لها حتى تستوفى صداقها .

مسـألة :

رجـل قال لرجـل زوج أبنتك بزيد والصداق علي فزوج الرجل زيداً

ابنته وجاز بها ثم طلقها أو مات عنها على من ترى صداق المرأة من تطلب به ؟ قال على من ضمنه وبالله لتوفيق وإذا تخالع الزوجان فالضامن برىء فإن تراجعا في العدة فإن الضامن لا يبرأ ويرجع عليه الصداق وإن تزوجها بعد العدة فالضمان على المتزوج وفي موضع ومن تزوج وضمن والده بالصداق ثم تخالعا ثم ردها فقد برىء الوالد من الضمان .

مسألة :

ومن قال لرجل تزوج فلانه ونفقتك علي أو قال كل حق لامرأتك فهو علي فإنه إن أخلفه يكون مخلفا ولا ضمان له عليه يحكم له به .

مسألة :

وإذا زوج الأب أبنه وهو صبي وضمن بالمهر فهلك الأب قبل أن يدرك الصبي فصداق المرأة في مال الأب مع دينه لأنه ضمنه .

مسألة :

مما يوجد عن أبي عبد الله وعن رجل خطب إلى قوم ابنتهم فقالوا مالك يعجز عن صداق ابنتنا فقالت أمه زوجوا ابني فإن نقص من ماله عن صداق ابنتكم فهو على فزوجوه ثم إن الغلام باع ماله فقال إن على الأم تمام ما عجز عنه ماله يوم التزويج إلا أن تكون وقعت على المال آفة لم يكن هو افاته قلت فهل للمرأة أن توقف على زوجها ماله حتى تستحق أخذ صداقها فتأخذه لأنها تقول أخاف أن لا أدرك شيئا ؟ قال لا ولكن يحجز عليه .

مسـألة :

من الزيادة فيمن يطلب إلى امرأة أن تأخذ فلانا فتقول له إنما آخذك أنت معناها أنه هو القائم بها فيقول نعم إنه ابنه أو ابن أخيه فتأخذه فلا يصلح لها فإن كان قولها له حقى عليك فقال نعم ذلك من أصل نفسها أنها ضمنته إياه وقال نعم فهو معنا يلزم الطالب والحق على الزوج ولازم له ذلك وأيهما أداه فقد برىء الآخر وإن كانت لم تضمنه وإنما عنت أن يأخذ فلانا بقيامه فالحق على زوجها فينبغي للطالب أن يفى لها فإن كان الحق على الزوج فأشهد لانسان بماله أو أقر به أو قال بحق علي فطلبت يمين المشهود له ما يعلم أنه ألجأه إليه ماله هذا الإلجاء فإن كانت تطلب في المال حقا فلها اليمين على من أزاله إليه وإن كانت رفعت على زوجها ثم أزال المال فلا ينفعه ذلك الزوال في بعض القول إلا أن يترك وفاء لها .

مسـألة :

قلت فإن زوجه وليها وضمن بالصداق على نفسه أهو عليه ؟ قال نعم وللمرأة أن تطالب الزوج في الصداق والزوج يطالب الولي بما ضمن له من الصداق .

مسـألة :

وإذا تزوج الرجل امرأة بصداق وقبلت له والدته بالصداق إلى موتها ثم طلقها الزوج فقيل لا يجب لها الصداق إلا إلى موت والدة مطلقها كما كان الشرط ولكن يوقف لها من مال والدته بقدر صداقها إلى أجل ويكون ما قلته للأم قول أبي الحواري .

مسـألة :

وقيل إن رجلا تزوج امرأة وضمنت أمه أن الصداق في ماله فما عجز من ماله فعليها تمامه ثم إن الرجل تزوج امرأة أخرى فأرادت الأولى أن تعتد حقها فالمال الذي للرجل بينهما وما بقى من حق الأولى فهو على الأم فإن قالت الأم إنما قبلت على مال ابني وقد عرفته يومئذ أو يقول القوم إنما قبلت بما بقى عليه بعد ماله ولم يقل بعد ماله هذا فقالوا يقضى ابنها من ماله يوم يريد القضاء فما بقى عليه في ماله ذلك فهو على أمه إلا أن تقول ما بقى عليه بعد ماله هذا فهو علي فعند ذلك يكون عليها بعد ذلك المال يوم تزوج .

مسـألة :

عن رجل أراد خطبة جارية فقالت والدتها أتسمح لابنتي بألف درهم وخمسمائة صداقها عليك فقال لها إني أخشى أن تأخذين بصداق ابنتك فقالت الوالدة كل شيء أدركتك به ابنتيَ فهو لك علي في مالي وفي نفسي وأشهدت له شهوداً قال ذلك ثابت له عليها .

مسـألة :

وإذا تزوج الابن على أن الصداق على والده فليس للزوجة أن ترجع على الولد وحقها على الوالد والله أعلم .

بـاب (٤٤)

في وعد المرأة للرجل بالصداق عند التزويج وما أشبه ذلك من الشروط

قال أبـو معـاويـة في امـرأة قالت لرجل تزوجني وعلي لك ألف درهم فتزوجها على ما وعدته ثم رجعت عن عطيتها قال له عليها ما جعلته على نفسها إذا تزوجها بصداق .

قال غيره وقـول لا يثبت شرط الـرجـل على المـرأة على النكاح قال الأول أشبـه وقـال فإن قالت له طلقني وعـلي لك ألف درهم وجب عليها ما قالت وهي أملك بنفسها لأن كل من أخذ من امرأته جعلا على الطلاق فلا رجعة له إلا برأيها لأن هذا خلع .

مسـألة :

وعن رجـل طلب امـرأة إلى وليهـا أن يزوجـه فقـال وليهـا إني كنت أزوجهـا على مائـة ألف درهم فقال الطالب أنا وهي قد اتفقنا على خمسين درهما فزوجني على ما اتفقنا عليه فزوجه على ذلك فلما دخل الرجل بالمرأة تذاكرا في الصداق فقالت المرأة حقي مائة درهم وقال الزوج حقك ما أشهد به وليك فإذا كان الزوج قد دخل بها فليس لها إلا ما فرض عليه وليها عند عقدة النكاح إن شاء الله وإن كان الزوج لم يدخل بها فالنكاح منتقض إلا أن تكـون مع الـزوج بينـة أن المـرأة قد علمت ما فرض عليـه وليها فإن أقر الزوج أنه قد قال لوليها أنهما قد اتفقا على خمسين درهما واعجز البينة الزوج أن المـرأة لم توافقـه على الخمسـين فإن المـرأة ترجع إلى صدقات نسائها إن شاء الله .

مسألة :

قال أبو عبد الله في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم على أنه لا نفقة لها ولا كسوة فدخل بها فطلبت إليه الكسوة والنفقة قال لا تلزمه كسوتها ونفقتها ويبطل شرطه عليها في ذلك وإن كان زادها شيئا فله أن يرجع فيه ويكون لها صداقها وإن تزوجها على غير فريضة صداق وفرض عليه عند عقدة النكاح أن له عليها ألف درهم قال يبطل شرطه ذلك أنه دخل بها ولها صداق كأوسط صداقات نسائها وإن لم يدخل بها وأراد أحدهما نقض النكاح وكره الأخر وتمسك بالنكاح .

قال إذا كان تزوجها على هذا الشرط ورضيت فالعقدة منتقضة إذا لم يكن دخل بها فإن طلقها قبل أن يدخل بها كان لها عليه متعة وإن مات قبل أن يدخل بها فلها ميراثها في ماله ولا متعة لها عليه وإن دخل بها فلها صداق كأوسط صدقات نسائها ، وإن ماتت قبل أن يدخل بها وكانت راضية بالنكاح فله ميراثه من مالها ولا متعة عليه لورثتها .

مسألة :

رجل أراد تزويج امرأة فقالت لست أطيق الرجال ولا حاجة لي في ذلك فقال إنما أريدك لتحفظي علي مالي وتعمري لي داري ولا أريدك لذلك فاتفقا على ان هدمت عنه نصف صداقها المعروف على أنه لا يعرض لها بنكاح فلما تزوجها غشيها وأصاب منها فقالت له أما إذا فعلت فأتم صداقي قال عليه أن يتم لها صداقها .

مسألة :

وإذا قالت المرأة للرجل اذهب اخطب على كذا وكذا فما وضع

عليـك فوق ذلـك فليس عليـك فإذا أقرت بذلك أو قامت عليها بينة حكم عليها وقال من قال لها صداقها وتسمى منافقة .

مسـألة :

قال سليـمان بن عثـمان لامرأة طلبها رجل ليتزوجها وكره أن يقبل لها بصداق كثير فقالت اقبل فذلك علي والله لا أكلفك فوق طاقتك يوم يحدث موت أو طلاق أخذت ما وجدت عندك وأنت في سعة مما بقى قال لها حقها إذا رجعت فيه وهي منافقة إن لم تف .

مسـألة :

قال علي بن عذرة في رجـلٍ أراد تزويـج امـرأة فقالت لي من المهر كذا وكذا وليس لي عليك منه إلا كذا وكذا قال إن قدر عليه فهو له إن أخلفته .

مسـألة :

امرأة تزوجت رجلاً على ألف درهم وأشهدت قبل أن يملكها على أن له نصف مهرها قال لا يجوز ذلك له إلا أن تهب له بعد الملك .

مسـألة :

رجل قالت له امرأة تزوجني على ألف درهم فإذا تزوجتني وهبت لك المهر كله فقال إني لا أثق بك فدفعت إليه ألف درهم أو وضعتها على يدي عدل فلما تزوجها دفع الألف إليها بمحضرٍ من الشهود وإنما أراد أن يتزوجها على مائـة درهم فرضيت وقـالت إن لي وليـا لا يزوجني على أقـل من ألف

درهم قال إلى أحب أن يعطيها المائة درهم التي قد رضيت أن يتزوجها عليها .

مسألة :

رجل :تزوجت في السر بمهر معلوم ثم يظهرون النكاح فيظهرون أكثر من المهر الأول قال الصداق الأول هو التزويج قال محمد بن محبوب إذا زوج الرجل ابنته من رجل على أجل بينهما وأشهدوا عند عقدة النكاح أنه عاجل للسمعة ثم طلبت المرأة العاجل فإن ذلك لها ولا يضرها ما كان بينهم وبين والدها من الأساس على أنه آجل حتى يكون ذلك برأيها وترضى به وتعاقده عليه ثم يلزمها أنه آجل .

مسألة :

قال من قال في الشروط عند النكاح هو بمنزلة الصداق إذا لم يُقَلْ فيه معصية والصلح مما يراد به نقض تلك الشروط لا بأس به .

مسألة :

وقال في رجل تزوج امرأة وشرط عليها إن شاء باشرها وإن شاء لم يفعل وإن شاء أنفق عليها وإن شاء لم ينفق ورضيت بذلك المرأة قال إن ذلك الشرط لا يجوز ، كتاب الله ينقضه وكان يقال اتقوا اللعب في ثلاث فإن اللعب فيهن والجد جائز النكاح والطلاق والعتق .

مسألة :

جواب أبي عبد الله إلى أبي زياد عن رجل وكل أخ ابنته لأمها في

تزويجها أن يسلم الزوج زوج ابنته النقد نقد ابنته إليه وعلى ذلك زوجه الوكيل فلم يرد الزوج النقد إلى أبي الجارية فطلب الأب فسخ النكاح فقال إن النكاح تام ولم ير له فسخه .

مسألة :

رجل أراد أن يتزوج امرأة فأعطاها أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى والتي يتسرى فهي حرة والتي يتزوج فهي طالق فإن نقلها بغير رضاها فأمرها بيدها قال إن كان أعطاها بعد ماملكها لزمه الطلاق وإن كان حلف بالطلاق وكان لم يملك عصمتها فليس بشيء قلت أرأيت إن كانت استثنت عليه إن لم يفعل ويفي بما شرطت وهو رجل أخلف امرأته فعليك ألف درهم قال ليس عليه شيء .

مسألة :

رجل تزوج امرأة وأشهد الولي على عقدة النكاح إن طلاقها في يده وقبل الزوج على ذلك الشرط ثم طلق الولي في الغد فإن الطلاق يقع وعلى الزوج الصداق تاما إن دخل وإن لم يدخل فنصف الصداق وإن طلق الزوج ولم يطلق الولي وقع الطلاق .

مسألة :

وإذا تزوج الرجل المرأة وأعلم بمهرها وقد أسر قبل ذلك مهرا دونه وأشهد على ذلك شهودا إذا علم الشهود أن المهر الذي يظهر فهو كذا وكذا وأنه سمعه يستمتع بها وأن أصل المهر كذا وكذا ثم تزوج فأعلن . فان أبا

حنيفة يقول إن المهر الأول هو المهر وقال الربيع الذي يعتمد فيه النكاح هو المهر إن كان الأول فهو وإن كان إنما سموا شيئا سراً فيما بينهم ولم يزوجوه حتى أعلنوا الآخر فهو مهرها ما كان عند العقده وقال من قال ليس لها إلا ما كان الاتفاق عليه بالسريره .

مسألة :

وعن رجل خطب امرأة فأبت أن تتزوجه حتى يشهد لها أن كل امرأة تزوجها أو جارية تسرى بها فطلاقها بيدها قال إن كان شرط لها قبل أن يملكها فليس ذلك بشيء وإن كان أعطاها ذلك بعد أن ملكها فلها ذلك .

مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة وجعل أمر ضرتها بيدها متى ما غير زوجها فأمرها بيدها يقضى في ذلك فلما دخل الرجل بامرأته سألت الطلاق الأول فكره عليها وقالت قد كنت جعلت أمري إن غيرت فأنا أطلق نفسي ثلاثا قال ليس لها فلا يجوز شيء من الأمر إلا أن يحدث لها ذلك بعد ملاك لها لأنه إنما جعل لها ذلك وهو لم يملكها .

مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة وجعل لأهلها عند الملك إن تزوجت عليها أو تسريت فهي طالق قال لا طلاق إلا بعد نكاح وما اشترطت المرأة على زوجها عند النكاح فهو من صداقها إذا كان شرطها حلالا .

مسـألة :

وعن رجل تزوج امرأة وجعل لها عهد الله في أن يطلق امرأته ويفارق سريته فتزوجها ثم لم يفعل فقال إنه لا أحب أن يوفي بعهده إذا فعل وإن أبى فقد سبق كتاب الله . هن نساؤه .

مسـألة :

هاشم وعمن تزوج امرأة فشرطوا عليه عند عقده النكاح أن من حقها إن ادعت الطلاق عليه فهي مصدقة وعليها يمين أتراه لازما له ؟ قال نعم قلت أفرأيت إن جعل ذلك لها بعدما تزوجها قال أرى برأي أنه يلزمه .

وفي الضياء إن من شرط عليه أن من حقها إذا ادعت عليه طلاقها فهي المصدقة فلا أرى هذا يلزمه .

مسـألة :

جواب محمد بن محبوب إلى موسى بن علي وعن رجل تزوج امرأة وشرطوا عليه إن لم يجيء بنقدها إلى سنة فليس له نكاح ولا بينهم شيء فالذي عندنا أن هذا الشرط باطل والنكاح تام حتى يشترطوا عليه عند عقدة النكاح إن لم يأتهم بنقدها إلى ذلك الوقت فهي طالق أو طلاقها بيدها فهذا يجوز قال غيره وكذلك وجدت أنا في جواب الشيخ هاشم بن غيلان إلى الحواري بن محمد رحمهم الله .

مسـألة :

رجل أنكحه قوم فقالوا إن جئت بصداقها إلى كذا وكذا فهي

امرأتك وإن لم تجيء فليست لك بامرأة قال إن كان شرطهم قبل النكاح ثم أنكحوه ولم يذكروا له ذلك عند النكاح فقد جاز النكاح وليس في شرطهم شيء وإن كان الشرط مع النكاح فأنكحوه على ذلك فهو كما شرطوا أو كما أنكحوا قال غيره أنا وجدت في موضع آخر وهذا مثل المتعة ثم بعد ذلك رد محمد بن محبوب في المسألة المتقدمة والله أعلم وفي موضع آخر وإن كانوا قالوا إن لم تأتنا بالمهر إلى كذا وكذا فهي طالق فإن لم يفعل كما شرط عليه فقد بانت منه ولها نصف المهر ولا عدة عليها إلا أن يكون دخل بها فإن كان دخل بها فصداقها كامل وعليها العدة .

مسألة :

عن رجل تزوج امرأة وشرط لها أن لا يتعدى بها أرضا سمى لها بها فإن فعل فهي طالق ثم إن المرأة جعلته في حل من ذلك قال ليس لها ذلك .

مسألة :

وذكر أبو عبيدة عن جابر في رجل طلق امرأته ثم سكت عنها حتى انقضت عدتها فجعلت له ألف درهم على أن يتزوجا فتزوجها على الألف درهم قال لا تمهر المرأة رجلا وإنما تمهر الرجال النساء وإن يكن تزوجها بفريضة فإن شاءت المرأة أن تقبض الألف من مهرها فعلت وإن لم يتزوجها بفريضة فإن فريضتها واجبة على الرجل من فريضتها الأولى إذا جامعها إلا أن ترضى بدون ذلك .

مسألة :

عن هاشم قال قد كان رجل تزوج امرأة فأصابت منه أولادا ثم إنه

بعد ذلك لم يقدر على النكاح فمكث معها ما شاء الله وهو لا يستطيع حتى ماتت ثم طلب امرأة أخرى فقال حطي عني نصف الصداق فإني لا أقدر على النكاح فتزوجته على ذلك فأصاب منها وأتت عليه قوة في ذلك وطلبت تمام الصداق فاحتج أنه كان قال إلا أن يسوق الله شيئا فلولا أدرك عندهم هذه اللفظة لألزموه بقية الصداق وكان رجل صدق .

مسألة :

امرأة أراد رجل أن يتزوجها فقالت إنى لا أتزوج بك حتى تطلق امرأتك فقال إن ذلك لا ينبغي لها ولا لوليها فإن فعلوه فإن ذلك منتقض وآثم من ملك .

قال المحقق تم الجزء الرابع والثلاثون من المصنف في يوم الأحد الموافق :

الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة ١٤٠٣ هـ

والثالث عشر من مارس سنة ١٩٨٣ م

معروضا على نسختين الأولى بخط الشيخ علي سالم بن ناصر الحباسي انتهى منها عام ١٣٩٦ هـ والثانية بخط يدي منذ عشرين عاما .

والحمد لله رب العالمين

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

محتـــويـات الكتـــاب

بـاب (١) في حـد الصـداق ومقـداره	٣
بـاب (٢) في المتعـــة	١٥
بـاب (٣) في الصداق إذا وقع على حرام أو مال غيره	١٨
بـاب (٤) في الصداق إذا اختلفت النقود وفي الأجل في الصداق	٢٠
بـاب (٥) في التزويج إذا وقع على غير صداق وعلى أقل من صدقات نسائها وفي أقل الصدقات	٢٣
بـاب (٦) في الولي إذا ترك من الصداق شيئا	٣٣
بـاب (٧) في الصداق إذا لم يذكر عاجلا ولا آجلا واختلفوا فيه	٣٦
بـاب (٨) في التزويج إذا وقع على جميع الملك أو على شيء معلوم	٤١
بـاب (٩) في التزويج إذا وقع على شيء غير معلوم	٤٤
بـاب (١٠) في حكم ما يسلم الـزوج إلى زوجتـه ولم يشـترط عليهـا فيه شرطا مثل ثياب أو دراهم أو غيرها	٤٨
بـاب (١١) في قبض الولي للصداق وتسليمه إليه	٥٢
بـاب (١٢) في المرأة إذا أخذت صداقها ثم فارقها قبل الجواز	٥٧
بـاب (١٣) ما يجوز للمرأة أن تأخذ من صداقها الآجل	٦٤
بـاب (١٤) في المرأة متى تستحق أخذ صداقها الآجل	٦٦
بـاب (١٥) في صدقات النساء إذا تقدم بعضهن على بعض	٧٠
بـاب (١٦) في إزالة المرأة صداقها قبل أن تطلق وفيما يبطل عن الزوج الصداق	٧٢
بـاب (١٧) في عطيـة المـرأة لصـداقها العاجل والآجل وفي طلب الزوج ذلك إليها	٧٣
بـاب (١٨) في بيع الصداق والإقرار به من المرأة وورثتها	٨٤
بـاب (١٩) ما يجوز لمن عليه صداق في ماله ومالا يجوز	٨٧
بـاب (٢٠) في قضـــاء الصـــداق	٨٩
بـاب (٢١) في شـرط الخيـار في الصـداق	٩٣

محتـــويـات الكتـــاب

باب (٢٢) في صفة قضاء الصداق من النخل ومن كم من موضع ومن أين يكون ٩٥
باب (٢٣) ما يجزى ومالا يجزى في قضاء الصداق ومتى لا يجوز القضاء ١٠٠
باب (٢٤) في صفة الشرب للصدقات ١٠٣
باب (٢٥) في الشرب في الصدقات ١٠٦
باب (٢٦) في الشرب إذا كان القضاء أقل من الصداق أو أكثر وفي النخل العواضد ١٠٨
باب (٢٧) في الشرب إذا كان الماء تبعا للنخل ١١١
باب (٢٨) في الشرب إذا ذهبت النخل قبل أن تقطع ١١٤
باب (٢٩) في دعوى الشرب ومن أين يكون القضاء من مال الهالك ١١٥
باب (٣٠) ما يدخل في قضاء الصداق إذا قضى وما يجب له ١١٦
باب (٣١) أين يجب للمرأة صداقها من البلدان . ١١٨
باب (٣٢) في الورثة إذا أرادوا قضاء الصداق من غير مال الهالك وكان فيه ما يقضى أو عجز عن الصداق ١٢٥
باب (٣٣) في القضاء إذا كان فيه شرط ١٣١
باب (٣٤) في قضاء الصداق إذا ادعوا فيه الزيادة ١٣٢
باب (٣٥) في قضاء الصداق إذا ادعوا فيه الجهالة ١٣٤
باب (٣٦) في الصداق وقضائه من غير الزوج مثل وصي أو ولي أو الورثة ١٣٨
باب (٣٧) في قضاء الصداق إذا كان لامرأتين ١٤٠
باب (٣٨) في المماليك في الصدقات ١٤١
باب (٣٩) فيمن يلزمه الصداق ١٥١
باب (٤٠) في صداق المرأة اذا طلقت ثم وطئت بعد ذلك ١٦٤
باب (٤١) في صداق المرأة الموطأة خطأ ١٦٨
باب (٤٢) في صداق المرأة التي تغر زوجها ١٧٠

محتـــويـات الكتـــاب

باب (٤٣) الضـمان بالصـداق ١٧٦

باب (٤٤) في وعد المرأة المرأة للرجل بالصداق عند التزويج وما أشبه ذلك من الشروط ١٨١



طبع بالمطبعة الشرقية ومكتبتها - ص.ب : ٧٠٥٨ مطرح ، سلطنة عمان - تليفون : ٧٠١٩٥٢